
الإمام جابر بن زيد
إمام المذهب الإباضي
الشيخ الدكتور
محمد بن حامد حَوَاريّ
دار الضياء

الإمام جابر بن زيد

إمام المذهب الإباضي

الشيخ الدكتور

محمد بن حامد حَوَاريّ



ISBN 978-9957-05-166-2 (ردمك)

بسم الله الرحمن الرحيم

دار الضياء للنشر والتوزيع



عمان - الأردن

صندوق بريد : ٩٢٥٧٩٨ - الرمز : ١١١٩٠

هاتف وفاكس : ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٦٧٨٥٠٢

البريد الإلكتروني : info@daraldia.com

الموقع على الإنترنت : www.daraldia.com

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية ٢٠٠٧/٨/٢٤١٢

٩٢٢,٦

حواري ، محمد

الإمام جابر بن زيد رضي الله عنه : إمام المذهب الإباضي / محمد حامد حواري

._ عمان : دار الضياء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧

(١٢٠ ص).

ر.إ. (٢٠٠٧/٨/٢٤١٢).

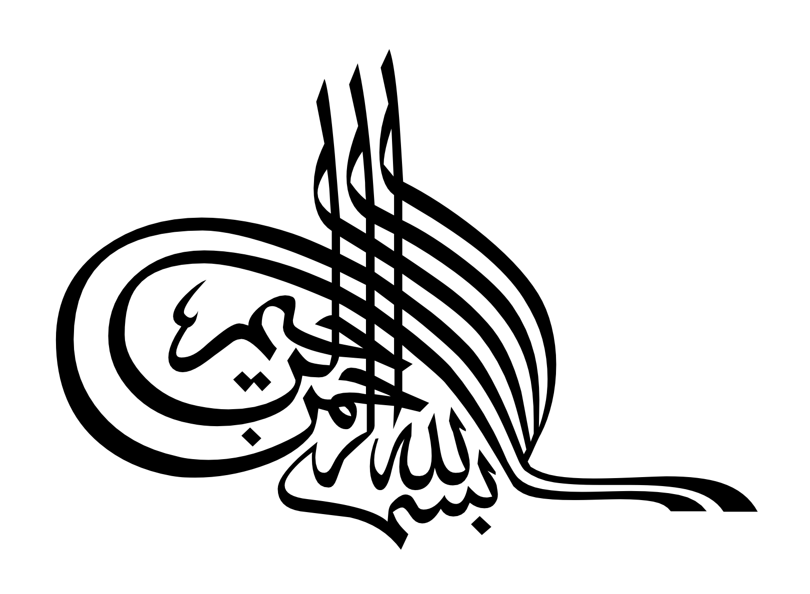
الواصفات : // الفقهاء المسلمون // الفقه الإسلامي // التراجم // المسلمين // الإسلام /

■ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

١٤٢٩ هـ | ٢٠٠٨ م

صمم الغلاف أنس أحمد الجدع




بسم الله الرحمن الرحيم



نبذة من سيرة المؤلف

انطلقت مجموعة من عائلة (حَوَارِيّ) مغادرين الحجاز ليستقروا في مختلف بلاد الشام.

إنها فرع من آل النبي محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، ومن نسل ابن عمته صفية بنت عبد المطلب المعروف بالزبير رضي الله تعالى عنهما، ذلك لأنه روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال: [ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم الخندق (ليأتوا بأخبار عدوهم)، فانتدب الزبير، ثم ندبهم، فانتدب الزبير، فقال صلى الله عليه وسلم: «إن لكل نبي حوارياً وحواريّ الزبير» (لأنه الوحيد الذي تكررت منه الاستجابة)].

وقد وُلد الكاتب في ربيع الثاني لسنة ١٣٥٠ للهجرة من نسل حواريّ رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم الزبير بن العوام رضي الله عنه، وهو ابن عمة رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم صفية بنت عبد المطلب رضي الله عنها، ويلتقي نسبه بنسب رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم في سيد قريش قصي بن كلاب، وعمته خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، وأخواله حمزة والعباس رضي الله عنهما، وأولاد خاله علي وجعفر رضي الله عنهما، وحماه أبو بكر رضي الله عنه.

هذا وقد ولد الكاتب من أبوين حَواريّين، واستشهد والده حامد وعمه الوحيد فارس في الجهاد ضد الاستعمار البريطاني وعملائه.

وقد التحق الكاتب صاحب هذه السيرة بالجامعة السورية بدمشق ليتخرج بإجازة (ليسانس) في الآداب ثم بإجازة (ليسانس) أخرى في التربية. وقد نال الكاتب درجتي (الماجستير) والدكتوراه في موضوع مقارنة الأديان الستة: الإسلام والنصرانية واليهودية والهندوسية والبوذية والكونفوشية، ثم نال درجة دكتوراه أخرى في مجال دراسة تفسير القرآن الكريم.

وباشر بعدها عمله في الكويت ليقضي ثلاثين عاماً من عمره هناك حتى عام ١٩٩٠م بين التدريس والإشراف الفني والإداري والدراسات والبحوث والترجمة والنشاط في مختلف المجالات الفكرية والسياسية.. ودرس خلالها مقرر درجة الدبلوم العالي في الدراسات الإسلامية العليا في القاهرة.

وقد كتب أكثر من مائة وعشرين دراسة شملت جميع الميادين التربوية والثقافية والعلمية والاتصالات، بالإضافة للعديد من سلاسل المقالات التربوية والثقافية والإدارية التي نشرت في دوريات يومية وأسبوعية كويتية . وقد كتب عشرين كتابا دمجها في عشرة كتب منها كتاب (دعوة من جامع الأحكام) وهو دراسة كاملة لتفسير الإمام القرطبي في أربعة مجلدات مع دليل موضوعات وأهداف السور.

وقد شملت مؤلفاته هذين الكتابين:

١- الإيمان يبني الفرد والمجتمع، وقد ترجم هذا الكتاب بنفسه إلى اللغة الإنجليزية، ونقل الكتابين بشكل ندوات على أشرطة (الكاسيت)، وجعله القسم الأول من كتاب الإيمان يغير الإنسان.

٢- ويفرض الشريعة للحياة ، وقد ترجم هذا الكتاب أيضاً بنفسه إلى الإنجليزية، ونقل الكتابين بشكل ندوات كالسابق على أشرطة (الكاسيت) ، وجعله القسم الثاني من كتاب الإيمان يغير الإنسان المذكور أعلاه.

بالإضافة للكتب التالية:

١- دعوة من جامع الأحكام ، وهو دراسة لتفسير الإمام القرطبي في أربعة أجزاء، بالإضافة لدليل بموضوعات وأهداف سور القرآن الكريم،

٢- أئمة الشريعة الإسلامية،

٣- لمن كان له عقل .. فليتدبر هذه البحوث الإسلامية الخمسة عشر،

٤- السلام .. إلى أين ؟ في أربعة أقسام،

٥- ولوج المعرفة.. في خمسة أقسام،

٦- الإمام جابر بن زيد رضي الله عنه إمام المذهب الإباضي.

وتجدون في هذا الكتاب الذي شكل طليعة كتاب " أئمة الشريعة الإسلامية" الثمانية، دعوة للجمع بين أطراف الأمة الإسلامية الثلاثة: السنّة والشيعة والإباضية وذلك بالتخلص من الشوائب الكثيرة التي علقت بكل طرف من تلك الأطراف الثلاثة، والتي أساء فيها كل طرف للطرفين الآخرين ..

والكتاب يحرص بهذا التخلص على إزالة الفرقة الدينية بين الأطراف الثلاثة والوقوف عند الاختلاف المذهبي إن لم نقل الفكري فقط وذلك طلباً لوحدة الأمة الإسلامية، ولدعوة كل فرد مسلم لفهم هذا الإمام ومذهبه اللذين طالما جهلهما المسلمون، والإنسان عدو ما يجهل بلا أدنى شك، ثم لفهم إسلامه ومذهبه هو طلباً لخيري الدنيا والآخرة ولا سيما مع فهم أئمة شريعته منفردين ومجتمعين.

وختاماً نسأل المولى سبحانه أن يجعل في هذا الكتاب طليعة الخـــير الحقـــة لإزالة الشوائب ومن ثم لفهم الإسلام ودعوته، وأن يجزي كاتبه خـــير الجـــزاء. والحمد لله رب العالمين.

الـــمـــحـــرر
admin@Hawarey.ORG

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

نرى من خلال مسيرة هذا الإمام الموجزة التالية بأنـــه لم يكـــن يقـــود أو يؤسس مذهباً بقدر ما كان يقود ويوجه حزباً سياسياً مبدأه الإسلام ..

صحيح كما سنرى أن المذهب الإباضي لا يحمل اسم إمامه ومؤسسه جابر بن زيد وإنما يحمل اسم تابع من أتباعه هو عبدالله بن إباض ولكن ذلك لا ينتقص من الإمام ومذهبه بشيء ما دام الخليفة ونظامه في عهده قد أصرا على نسبة هذا المذهب إلى ابن إباض لأسباب سياسية تظهر لقارئ البحث ، كما أن ذلك مـــن ناحية أخرى يؤكد مدى حرص الإمام جابر ومعه تلميذه ابن إباض على إخفـــاء الإمام عن السلطة للمحافظة عليه وعلى مذهبه وحجزه بعيداً عن الأعين وقادراً على العمل بسرية تامة ولا سيما ، وهذه نقطة في غاية الأهمية ، أن هذا الحـــزب الإباضي قد أخذ اسلوب المخاطبة الجهرية مع الحكام وفي نفس الوقت أســـلوب البناء الفكري والسياسي السري مع أنصاره وأتباعه ..

لا شك أن من الواجب على دولة الخلافة أن تســـمح بإنشـــاء أحـــزاب سياسية إسلامية عمـــلاً بالآيـــة الكريمـــة: وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ [1] الــــتي

---

(١) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران .

تفرض إقامة حزب أو أحزاب تدعو إلى الخير وهو الإسلام ، وتأمر بالمعروف من الأحكام الشرعية ، وتنهى عن المنكر من المحرمات، وبهذا لا تكون إلا سياسية إسلامية ، ولكن من الواجب من ناحية أخرى على هذا الحزب أو الأحزاب أن تكون علنية لا سرية في ظل الخلافة .. كيف لا وهي تدعو إلى الإسلام مهما اختلفت الآراء والاجتهادات الإسلامية فيما بينها ، واختلفت في ذلك عما لدى الحكام ، وإن كان رأي الإمام أو الخليفة يرفع الخلاف عند التنفيذ والتطبيق .

فهي في دعوتها الإسلامية لفهم الإسلام للمسلمين ولاعتناق الإسلام لغير المسلمين تلتزم مع ما تقوم به السلطة من الدعوة والدعاية للإسلام كعملها الأصلي ..

والذي يؤكد أن الإباضية كانت حزباً سياسياً إسلامياً قبل أن تكون مذهباً إسلامياً هو أنها التزمت منذ اليوم الأول لنشوئها بقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واستمرت ملتزمة بها حتى الوقت الحاضر وإلى قيام الساعة كما يؤكد علماء الحركة والمذهب القدماء والمعاصرون ..

وكم سيكون رائعاً لو نقت هذه الحركة مذهبها من الآراء التي بات قادتها وعلماؤها الجدد يرفضونها من مثل التهجم على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم جميعاً ... فإنني وأن الله تعالى قد أثلج صدري ما علمته عن هذه الحركة في نشأتها وتنظيمها وفكرها وانقلاباتها وإن كان ينقصها الكثير من الوعي السياسي على كيفية الوصول للسلطة من المركز لا من الأطراف إذ أن كل محاولاتها التغيير بعيداً عن مركز الخلافة كانت بدواعي الخوف من السلطة لا بدواعي العمل التغييري الصحيح اللازم .. وإلا فلم التعجل في الإنقلاب على والي ولاية مثل عُمان أو اليمن أو الحجاز أو مناطق من شمال أو شرق أفريقية ؟

إن التغيير الحقيقي لا يتم من الأطراف بل من المركز ما دام المقصود العمل بقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي اعتبرته الحركة واجباً ملحاً منذ اليوم الأول من العهد الأموي في الخلافة إن لم يكن من النصف الثاني من عهد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه .

فالإمام جابر بن زيد ، التابعي المعروف وتلميذ ابن عباس المشهور ، كان يحرص على كتمان تحركه وحركته ، وترك لتلميذه ابن إباض ليكون الوجه الظاهر للحركة ..

هذا الإمام ابن زيد شهد له العديد من العلماء التابعين ومن بعدهم بسعة العلم وإخلاص العمل ..

وهذا الإمام قد ظُلم هو ومذهبه من أتباعه قبل خصومه ، فنرجو الله تعالى أن تزول كل الشوائب من المذهب لتلتقي المذاهب الإسلامية بل الأطراف الإسلامية الثلاثة على المحبة الإيمانية أنه سميع مجيب .

وعسى الله تعالى أن يجعل في هذا الكتيب تعريفاً ولو محدوداً بهذا العالم وحركته الإباضية، وأن يدفع رجالها وعلماءها لتخليصها مما لحق بفكرها وتراثها من الشوائب لتكون معيناً للإسلام ودعوته مع غيرها من المذاهب والحركات والأحزاب الإسلامية ، أنه سميع مجيب ،

والحمد لله رب العالمين

المؤلف





الإمام جابر بن زيد رضي اللّٰه عنه
ومذهبه الإباضي

نشأة المذهب الإباضي

يحسن بنا التعريف بنشأة المذهب الإباضي قبل الحديث عن إمامه لأن عموم المسلمين يجهلون هذا المذهب كما يجهلون إمامه.

لقد فعل الدكتور عوض خليفات خيراً عندما أورد في كتابه (نشأة الحركة الإباضية) ما يجمع عليه كتاب هذا المذهب وعلماؤه أكثر منهم من غيرهم، وهو الحق، من أن (القعدة) أي المعتدلون ممن وصفوا بالخوارج قد ظهروا على أثر تسامح الوالي الأموي عبيد الله بن زياد معهم وانشغاله بالمتطرفين من أهل النهروان إذ تزعم مرداس بن أدية التميمي هذه الجماعة المعتدلة التي شكلت أساس الإباضية.

وأما تسميتهم بالقعدة فقد جاءت من أولئك المتطرفين من أهل النهروان لأن أتباع مرداس منهم قعدوا عن الثورة ضد السلطة الأموية وإن كانوا كما يقال قد التحقوا بعد ذلك بإبن الزبير في الحجاز عندما ثار ضد تلك السلطة، وقاتلوا معه حتى قُتل، ثم رجعوا ليودعهم إبن زياد سجن البصرة. وأما وصفهم بالخوارج فلأنهم كانوا من جماعة الإمام علي رضي الله عنه ثم خرجوا عنه لأنه قبل التحكيم..

والمعروف أنه بعد موت مرداس تزعم جماعة القعدة الشاعر عمران بن حطان الذي خشيه الحجاج فحبسه ثم أطلق سراحه، ولكن أصحابه انقسموا إلى

صفرية ترى الخروج والثورة، وإباضية تتحيّن الفرصة لإقامة الإمامة، فترك عمران البصرة بسبب هذا الإنقسام وسافر عنها ليستقر في عمان حيث وجدهم يمدحون مرداس ودعوته.

وأما تسميتهم بالإباضية فقد كانت من السلطة الأموية كما يقولون لنسبتهم إلى عبد الله إبن إباض لأنه برز كمناظر للخوارج المتطرفين وللقدريين والمعتزلة والمرجئة والشيعة، وكان يظهر كمسؤول عن الدعوة والدعاة بينما كان جابر هو الإمام الروحي والفقيه والمفتي لهم. وبالرغم من ندرة المعلومات واضطرابها بشأن مؤسس الإباضية إلا أنه يمكن الإطمئنان للأمور التالية :

أن عبد الله بن إباض من قبيلة تميم أهم قبائل البصرة وأكثرها عدداً، وأنه قد تتلمذ على عبد الله بن وهب الراسبي الذي اختاره أهل النهروان إماماً لهم، وأنه لم يشترك في حروبهم ضد الإمام علي، وأن ظهوره السياسي قد بدأ في اشتراكه معهم في الدفاع عن الكعبة مع إبن الزبير، وأن القعدة قد اختاروه متكلماً ومجادلاً عنهم ضد متطرفي الخوارج الأزارقة بعد رجوعهم من الحجاز إلى البصرة، وأنه ظهر ثانية على المسرح السياسي عندما اختارته الإباضية مناظراً باسمهم ضد خصومهم من الصفرية ومع الخليفة عبد الملك بن مروان، وأنه قد اختفى بعد ذلك فجأة دون تحديد مكان وفاته، وأن المصادر الإباضية تجمع أنه ليس إمامهم ومؤسس دعوتهم وإنما كان من علمائهم ورجالهم البارزين، وأن جابر بن زيد هو إمامهم ومؤسس حركتهم وأن إبن إباض كان أحد أتباعه، وأن الإباضية قد اقلعوا بعد إختفائه عن المناقشة العلنية والجدل مع خصومهم ولجأوا للسرية التامة، ونظم جابر دعوتهم في مرحلة الكتمان كما يسمونها.

تحرك الإباضية العسكري

ولأن الإباضية يجيزون الانتقال من مرحلة الكتمان إلى المرحلة التالية التي يسمونها الشراء أو الظهور، حسب الموقف، فقد تحرك عبد الله بن يحيى المشـــهور بطالب الحق والمنتمي لقبيلة كندة الحضرمية القوية للتخلص من ظلم الولاة، وأبلغ إمام الحركة الثاني أبا عبيدة مسلم بعزمه على ذلك، وتلقى منه الأمر بالإسراع في القيام بالثورة في حضرموت، وأرسل إليه قائده أبا حمزة الشاري مع عـــدد مـــن الرجال لمساعدته، فنجح طالب الحق عام ١٢٩ هـــ بالاستيلاء على حضـــرموت بسهولة، ثم استولى على صنعاء ثم المدينة المنورة ثم مكة المكرمة فالطائف. ولكـــن جيش الخليفة مروان الثاني هزمهم عام ١٣٠ هـــ وقتل قائدهم أبا حمزة الشاري كما قتل طالب الحق، فرجع الإباضية إلى حضرموت ليقتل قائدهم ذاك عام ١٣٢ هـــ فيقضى على الإمامة الإباضية، فيعودوا إلى مرحلة الكتمان..

وبعد هذا الفشل في حضرموت واليمن والحجاز توجهـــت أنظـــارهم إلى عُمان لتكون مركزهم العلني، فبايعوا عام ١٣٢ هـــ الجلندي بن مســـعود أول إمام ظهور إباضي في عُمان، ولكن الجيش العباسي هزمهم وأعاد ضم عُمـــان إلى دولة الخلافة، ولكنهم لم يستسلموا حتى أعادوا إقامة الإمامة من جديد عام ١٧٧ هـــ واستمرت آثارها إلى الوقت الحاضر.

وأما في شمال أفريقية فقد ظهر عام ٩٥ هـــ سلمة بن سعد الحضـــرمي في المغرب الأدنى مع عكرمة الصفرى الذي توجه إلى المغرب الأقصى، ونجح سلمة في نشر الإباضية في منطقة جبل نفوسة في منطقة طرابلس ليبية، ومن هناك ذهـــب

أربعة من رجالهم إلى البصرة عام ١٣٥ هـ ليأخذوا العلم والدعوة من الإمام الثاني أبي عبيدة مسلم، وبعد خمس سنوات عادوا إلى بلادهم باسم (حملة العلم) لنشر المذهب.

وجاءهم الفرصة عام ١٤٠ هـ فاعلنوا إمامة الظهور بأمر من الإمام ابي عبيدة مسلم ونصبوا أبا الخطاب إماماً لهم بالسيطرة على طرابلس، ثم القيروان عام ١٤١ هـ ، ولكن جيش الخليفة هزمهم عام ١٤٤ هـ وقتل أبا الخطاب ، وهدأت الأمور حتى عام ١٤٧ هـ ، ثم وقعت تحركات عسكرية انتصر الاباضية فيها أحياناً وهزموا فيها أخرى حتى أعلنوا عام ١٦٢ هـ عبد الرحمن بن رستم إمام ظهور بعد أن كان إمام دفاع. واستمرت تلك الدولة الرستمية حتى عام ٢٩٧ هـ حين قضى عليها الفاطميون ورجعت بذلك الإباضية إلى مرحلة الكتمان حتى الوقت الحاضر في شمال أفريقية مع أنهم ما زالوا يحتفظون بمذهبهم في مناطق مختلفة هناك من تايهرت في الجزائر مع الواحات، ومن جزيرة جربة في تونس، ومن جبل نفوسة في ليبية.

والآن لنعد إلى إمام المذهب جابر بن زيد فنستعرض سيرته ومسيرة مذهبه وحركته بمختلف الجوانب.

سيرته الشخصية

عاش الإمام ما بين عامي ٢٢ و ٩٣ هـ على الأرجح، وهو جابر بن زيد الأزدي اليحمدي الجوفي البصري العماني نسبة لقبيلته وأماكن عيشه وموطنه وإن

ولد في قرية (فرق) قرب مدينة (نزوى) من عمان عام ٢٢ هـ كما يذكر أحمد الشماخي في السير، والجصاص في الأحكام، ويرجح الدكتور يحيى بكوش بأن والده كان صحابياً. كما يرجح المؤرخ النامي بأنه انتقل إلى البصرة مع قبيلته الأزد عندما هاجرت إليها لتستقر هناك مع مطلع الفتوحات الإسلامية للعراق.

وكان الإمام جابر رجلاً زاهداً متعففاً عن المال كما يذكر الدرجيني في الطبقات، وابن سعد في الطبقات.

وكان متواضع اللباس حتى كان من يراه لا يظنه عالماً ولا فقيهاً. وكان يوصي دعاته بالتقوى في القول والعمل كما ذكر فرحان الجعبيري في الحضارة، وكما ورد في رسالته الثالثة عشرة لأحد دعاته: فإن استطعت أن تستحق التقوى بقولك وعملك فافعل. وقال لآخر في رسالته العاشرة : إذا خالف العمل القول كان ذلك غاية الفساد. وكان يطلق عليه أبو الشعثاء نسبة لابنته.

وقد شهد له بالعلم والتقوى الكثير من الصحابة والتابعين الذين تتلمذ عليهم ليأخذ عنهم التفسير والحديث واللغة والأدب، وكان منهم عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك، وعائشة أم المؤمنين ، والحسن البصري رضي الله عنهم جميعاً. وكانوا يمدحون سعة علمه. وكان أبرز مفت في البصرة بعد الحسن البصري الذي كان صديقاً له يرى فيه (الفقيه العالم).

وعرف عنه أنه قد أودع علمه في كتاب أسماه (الديوان) في عشرة أجزاء كبيرة، توارثها أئمة الإباضية في البصرة، ووصلت إلى شمال أفريقية، مما يجعل الإباضية أول المدارس الإسلامية التي دونت الحديث.

وعاش جابر في البصرة حياة زهد وتقشف، فلم يطلب من الله تعالى إلا (زوجة مؤمنة، وراحلة صالحة، ورزقاً كفافاً يوماً بيوم).

وكان مرجع السائلين في أمور الفتيا والفقه مما جعل أتباعه يصفونه بأنه (بحر العلم وسراج الدين). وكانوا يلتزمون رأيه في جميع أمورهم لأنهم كانوا يرونه يحرص على مجابهة ظلم الحكام، كما كان يجاهد نفسه على طاعة الله تعالى بكل تواضع وثقة فيرفض أي إغراء من الحكام وعمالهم لتولي مناصب القضاء وغيرها.

ويمكن الترجيح بأنه قد انضم إلى (القعدة) في عهد عبيد الله بن زياد قبل عام ٦١ هـ وتولى تنظيم الحركة في البصرة في مراحلها الأولى لذكائه وسعة اطلاعه ، مما جعل مرداس بن أدية يعترف له بالزعامة قبل وفاته.

ولكن حرص (القعدة) عليه جعلهم يخفون زعامته وإمامته لهم، ويوكلون لإبن إباض أمر المخاصمة عنهم لأنه كان ذا عصبية لا يجرؤ الولاة معها على البطش به حتى أن الإباضية تجنبوا المناظرات العلنية بعد موته إمعاناً في إخفاء أمرهم حتى يحققوا إمامة الظهور، فكان الكتمان والتقية سمة المرحلة، مما يؤكد زعامة جابر وإمامته المبكرة لهم.

سيرته التنظيمية

فقد قام بتنظيم الإباضية بالعيش مع المسلمين وليس بالخروج كما فعل الأزارقة ، وقام بنشر الآراء والأفكار بين الناس ، وكان لا يضم أحداً لحركته إلا إذا وثق من حماسته لآرائه، ولكنه كان يأمر بقتله إذا تركهم وأساء إليهم كما حصل مع خردلة كما يذكر الجيطالي في القواعد.

كما تجنب الاحتكاك مع الحجاج، بل أقام معه علاقة شخصية إمعاناً في التقية.

وبالرغم من أنه من قبيلة الأزد إلا أنه تجاوزها في توسيع حركته بعـــد أن ضم عدداً من غيرها لحركته، وكان منهم الكثير من النساء، ووصل اتساعها إلى حضرموت واليمن وعمان حيث تأسست أول إمامة للإباضية، كما وصل اتساعها إلى شمال أفريقية حيث تأسست أكثر من إمامة هناك. كما انضم إليها الكثير مـــن الموالي وأصبحت تعتمد على القناعات المذهبية بدلاً من العلاقات القبلية، فكـــان خليفة جابر في زعامة الحركة من الموالي وهو أبو عبيده مسلم إبن أبي كريمة مولى بني تميم.

كما نجح جابر في وصول بعض أتباعه لمناصب عالية كالولاة، ولكن ثورة الأزد في عمان جعلت الحجاج يضطهد جابر لولا تدخل كاتبه يزيد بـــن مســـلم للشفاعة لـــه وإخراجه من السجن. وقد غادر بعدها البصرة إلى عمان لينشـــر دعوته بين أزد عمان ثم يعود للبصرة ليموت عام ٩٣ هـــ على الأرجح بعـــد أن اطمئن على زعامة خليفته على الدعوة أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي.

وبالرغم من أن مهدي هاشم وفاروق عمر يؤكدان أن التنظيم الإباضي لم يحصل في زمن الإمام جابر وإنما في زمن تلميذه أبي عبيدة مسلم الذي ينسب إليه تنظيم (حملة العلم) لكن رسائل الإمام جابر إلى أتباعـــه ودعاتـــه في الأمصـــار الإسلامية، والتي عثر عليها فيما بعد، تؤكد بأنه هو مؤسس (حملة العلـــم)، وأن خليفته أبا عبيدة قد طور هذا التنظيم من بعده.

ويقول مهدي هاشم في الإباضية بأن الإمام جابر هو الذي أنشـــأ مجلـــس الشورى للجماعة، وكان مكوّناً من الأعوان والتلاميذ المبرزين كأبي عبيده مسلم،

وصحار العبدي، وهبيرة جد أبي سفيان محبوب بن الرحيل، وضمام بن السائب، وجعفر بن السماك العبدي، ولكن أبا عبيدة مسلم هو الذي طوره وسار على درب الإمام جابر باتباع سياسة الكتمان كأساس للتنظيم كما تظهر رسائله لأتباعه إذ يلزمهم فيها بالسرية والحذر، فنجده يقول لأحدهم (انظر .. ما كتبت إليك من كتاب فامحه) وهذا مما ورد في الرسالة الرابعة عشرة، ويطلب في الرسالة الخامسة عشرة عدم ذكر إسمه، ويستخدم أسلوب التمويه في الرسالة التاسعة باستعمال كلمة (الأهل) بدلاً من الحركة وكلمة (المسلمين) بدلاً من الجماعة. وما حصل من سجن أبي عبيدة وضمام فقد كان من باب الارتياب فقط كما يذكر الدرجيني في الطبقات لأنه ما أسرع ما أطلق سراحهما.

ومع سياسة السرية والكتمان في الحركة سار الإمام جابر على طريقة إعداد الدعاة الكفوئين في مختلف المجالات الفقهية والسياسية والإدارية وإن تفاوت الدعاة في ذلك، فمنهم من تميز في الفقه كجعفر بن السمّاك، وصحار العبدي، وضمام بن السائب، وأبي عبيدة مسلم كما يذكر إبن السلام في الشرائع، على أن يستقروا في البصرة كمجلس شورى وقادة للحركة مع الإمام جابر نفسه. وبالفعل فقد برز أبو عبيدة مسلم بين أقرانه مما جعل الإمام أحمد بن حنبل يصفه بأنه (كان رأساً في الإباضية) كما ورد في العلل، كما وصف بأنه ثقة في الرواية من قبل إبن حنبل وإبن معين كما يذكر إبن حجر في التهذيب، وإبن حيان في الثقات.

وأما ضمام بن السائب فقد لازم الإمام جابر مما جعله فقيهاً وإدارياً من الدرجة الأولى، ومما عرضه للسجن مع أبي عبيدة مسلم على يد الحجاج، كما يقول الدرجيني في الطبقات. كما برز جعفر بن السماك في الناحية السياسية، مما

جعل قادة التنظيم في البصرة ترسله إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز بعد أن بويع بالخلافة عام ٩٩ هـ كما يذكر الدرجيني في الطبقات.

وأما المستوى الثاني من الدعاة فقد كانوا أقل درجة من الأولى وإن ولي أحدهم درجة من الإفتاء، كما يقول الجعبيري في الحضارة ، وأنهم وصلوا إلى درجة عالية في الفقه بالإضافة للتأهيل السياسي والإداري كما يذكر المرجع نفسه.

هذا وقد جرى توزيع أولئك الدعاة في البلدان الإسلامية، فكان يزيد بن يسار في عُمان، وعتيقة في خراسان، ومالك بن أسيد في إقليم عمان، وأما الدعاة الآخرون فلم تذكر أماكن وجودهم لأسباب خاصة بهم.

والملاحظ أن الإمام جابر كان حريصاً على دوام الصلة بدعاته ليعرف أحوالهم وحاجاتهم، فنجده يقول لأحدهم : أكتب إلي بما كان لك من حاجة في سر وثقة، كما ورد في الرسالة الخامسة عشرة، ونجده يحزم في كل أمور حركته فيقول في الرسالة السادسة عشرة : فلا تعرض لذلك الأمر تهلكنا به.

وقد عرف أولئك الدعاة باسم (حملة العلم) في إمامة أبي عبيدة مسلم كما يذكر العوتبي في الأنساب.

وكان القرآن والسنة هما مصدرا إعداد أعضاء الحركة بما فيهما من قيم ومثل بحيث يذكرهم دائماً في رسائله بما فيهما قائلاً : فإن استطعت أن تستحق التقوى بقولك وعملك فافعل، كما ورد في الرسالة الثالثة عشرة .

وكان الإمام جابر يترك لدعاته فسحة من الاختيار لكسب الخبرة الإدارية، فيقول لأحدهم: فإذا جاءك كتابي فكن قاضياً على نفسك، واجتمع أنت وخصمك عند كتاب الله، كما ورد في الرسالة العاشرة.

وكان حريصاً على وجود قيم العدل بين الناس مهما كان العمل الإداري الذي يتولاه أحد أتباعه ، حتى نصح أحدهم بعدم قبول الهدية، كما ورد في الرسالة الرابعة عشرة.

وهكذا فقد نظم الحركة بمجموعة من الدعاة كان يرسلهم لمختلف البلدان ويربطهم بالمركز في البصرة. ولم يعرف عددهم بسبب السرية التامة في مرحلة الكتمان وإن كان يمكن معرفة عددهم من الرسائل المرسلة إليهم. ويظهر أن هناك أكثر من داعية في الإقليم الواحد، كما تشير الرسالتان الثامنة والخامسة عشرة المرسلتان إلى داعيتين في عُمان.

وكان من حرصه على صلته بالأطراف بشكل دقيق أن يمنع وقوع أي خلاف بين الدعاة، كما تذكر الرسالتان التاسعة والعاشرة، كما كان يحرص على متابعة كل صغيرة وكبيرة عنهم، كما تقول الرسالتان الثامنة والخامسة عشرة. كما كان يحرص الدعاة على اطلاع إمامهم على كل الأمور مهما كانت صغيرة، كما تذكر الرسالتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة، فيرسل إليهم الإمام من يحل النزاع فيما بينهم كما وقع في حضرموت مرة، كما يذكر الدرجيني في الطبقات والشماخي في السير.

وقد ركز الإمام جابر دعوته على قبائل الأزد ليستفيد من الرابطة القبلية التي كانت تجمعه بهم لسمعته الطيبة فيهم وبخاصة أن عُمان موطن الأزد مما يمكّن من قيام كيان إباضي فيها لبعدها النسبي عن مركز الدولة، كما يذكر مهدي هاشم في الإباضية.

وهكذا كان معظم أئمة الحركة الإباضية بعد جابر من أزد عُمان، فكـــان الإمام الثالث الربيع بن حبيب، وأبو سفيان محبوب بن الرحيل منهم.

وعلى نهج الإمام جابر سار الإمام الثاني أبو عبيدة مسلم، فأهتم بالأطراف البعيدة عن مركز الحكم، فأرسل سلمة بن سعد إلى المغرب حيث نجح في جعـــل المغرب الأدنى مركزاً من مراكز الإباضية عرفوا باسم (إباضية المغرب).

وكان من اهتمام الإمام جابر بتنظيم النساء في حركته أن كـــان يشـــرف بنفسه على خلاياهن، كما ذكر الأصفهاني في الحلية والدرجيني في الطبقات، وكن يشاركن في الدعوة فكرياً وتنظيمياً ومالياً وعسكرياً، كما يـــذكر الشـــماخي في السير، ويذكر أنهن قد شاركن في خوض المعارك الحربية التي خاضها الإباضية في الحجاز، كما يذكر مهدي هاشم في الإباضية.

سيرته الدراسية والعلمية

تتلمذ الإمام جابر على كثير من الصحابة وأولهم عبد الله بن عباس فـــأم المؤمنين السيدة عائشة، وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك رضي الله عنهم، كمـــا ذكر البخاري في التاريخ، وذكر الأزكوي في الجامع بأن جابراً قال : أدركـــت سبعين بدرياً فحويت ما عندهم إلا البحر، يقصد ابن عباس، كما ورد في مســـند الربيع للسالمي، وقال : أدركت ناساً من الصحابة أكثر فتياهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، كما ذكر المرجع السابق.

وكان الإمام جابر من أئمة التفسير وأصحاب القراءات ، واحتج بأقواله الكثير من المفسرين مع الثناء على آرائه حتى قال عنه إبن حجر العسقلاني : إنه من أعلم الناس بكتاب الله ، من كتابه التهذيب، وأمتاز تفسيره بالاعتماد على ما روي عن إبن عباس، والإهتمام بالمدلول اللغوي، كما تجنب الإسرائيليات والخرافات، ولكنه ليس له كتاب خاص في التفسير.

واشتهر عنه إمامته للحديث في البصرة، فكان موضع ثقة وضبط وعدالة، كما ذكر إبن حجر عنه في تهذيبه، وأشهر من روى عنه تلميذه أبو عبيدة مسلم الذي روى عنه كتاب (مسند الإمام الربيع) الذي تعتمده الإباضية قبل غيره من كتب الحديث.

كما كان من علماء الفقه ذوي العلم الوافر حتى قال عنه سفيان بن عينية نقلاً عن عمرو بن دينار: ما رأيت أحداً أعلم بالفتيا من جابر بن زيد. وقال عنه عطاء عن إبن عباس : لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم علماً من كتاب الله ، كما ورد في طبقات إبن سعد. وروي عن إبن عباس أنه قال: عجباً لأهل العراق كيف يحتاجون إلينا وعندهم جابر بن زيد، لو قصدوا نحوه لوسعهم علمه، كما ذكر إبن حجر في التهذيب، والشماخي في السير. كما وصفه إبن عمر بإنه من فقهاء البصرة.

وكان صديقاً للحسن البصري حتى كان يكل إليه الفتوى عندما يغيب عن البصرة، كما يذكر إبن حجر في التهذيب.

وكان الرجل دائم السفر طلباً للعلم وخاصة إلى الحجاز، كما كان يحرص على الحج لأخذ العلم عن الصحابة والتابعين، وللإلتقاء بأتباعه حتى نال ثقة

شيوخه من الصحابة. وقال عنه إياس بن معاوية قاضي البصرة : أدركت البصرة ومالهم من مفت يفتيهم غير جابر بن زيد، كما ذكر النامي في المقارن. وقال عنه العجلي من علماء الجرح والتعديل في الثقات: جابر بن زيد تابعي ثقة. وقال عنه إبن حبان في المشاهير : كان من علماء التابعين بالقرآن وفقهاء أهل البصـــرة في الدين. كما أكد إبن حزم علمه وثقته به إذ أنكر إجماع العلماء بدونه. وأكد يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل بأن جابراً بصري ثقة مع علمه به بأنه إباضي كمـــا ورد في تهذيب إبن حجر.

وهكذا تتضح سيرة هذا الإمام العلمية لدى شيوخه وعلماء عصره حـــتى اعتبره هؤلاء من كبار التابعين وأكثرهم علماً. كما تتضح صلته بأولئك العلمـــاء وبخاصة الحسن البصري الذي ظهر كصديق حميم لـــه وهما من تيـــار المعارضـــة السياسية للسلطة الأموية وإن كان الحسن لم ينتم لحركة منظمة كالإمام جـــابر، كما تتضح علاقته بعكرمة مولى إبن عباس مع أنه كان صـــفرياً أي مـــن أتبـــاع الصفرية حتى شهد لـــه بأنه أعلم الناس، وحتى جعل سلمة بن ســـعد الإباضـــي يسافر معه إلى المغرب على جمل واحد.

ويذكر بأنه قد غادر عُمان إلى البصرة ليتزود بالعلم والمعرفة، ومن البصرة إلى الحجاز لنفس الهدف، وظل يتردد بينهما، كما ذكر الشـــماخي في العقـــود الفضية.

ويذكر بأنه قد نهل من معارف القرآن والحديث وما يتعلق بهما في البصرة، وأهتم بشؤون المسلمين ودرس موضوع الخلافة، واستقر رأيه على عدالة القرآن والسنة والصحابة، كما ورد في الإباضية في موكب التاريخ – نشـــأة المـــذهب

الإباضي للشيخ علي يحيى معمر. وأما في الحجاز فقد حرص على تلقي العلم عن الصحابة في مكة والمدينة حيث التقى بكبار الصحابة الذين شهدوا لــه بــالعلم والفتيا، وكان أبرزهم إبن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، وأبــو هريرة، رضي الله عنهم، وغيرهم. فكان يلتقي بأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فيسألها ويناقشها بكل ما يتصل بحياة الرسول عليه وآله وصحبه الصلاة والسلام الخاصة والعامة. وقال عنه عمرو بن دينار بأنه أحد علماء البصرة اللامعين.

وكان أبرز تلامذته قتادة شيخ البخاري، وأيوب، وإبن دينار، وضمام بن السائب، وحيان الأعرج، وأبو عبيده مسلم، كما ذكر الشيخ علــي معمــر في الإباضية.. كما روى عنه الربيع بن حبيب مسنده المشهور في الحديث، كما ذكر الدرجيني في الطبقات، وقال عنه أنس ابن مالك عندما مات : مات أعلم من على ظهر الأرض أو مات خير أهل الأرض، كما ذكر الدرجيني في طبقاته. ووصــفه العالم العماني المشهور محمد بن محبوب، من علماء القرن الثالث للهجرة، بقوله : جابر أعلم من الحسن البصري، ولكن كان جابر لقوم والحسن للعامة، يعني أنــه يعظهم، وأما الفتوى فكانت لجابر خاصة، كما ورد في العقود الفضية للشماخي. وذكر إبن القيم في أعلام الموقعين بأن جابر بن زيد من الفقهاء المفتين، وأنه ثقــة بإجماع المحدثين والفقهاء، كما ورد في العقود الفضية للشماخي. وذكر محمد أبو زهرة في تاريخ المذاهب الإسلامية بأن جابر بن زيد لــه دور بارز في تأصيل الفقه الإسلامي بجمع الثابت من الأحاديث وأقوال الصحابة واجتهاداتهم واجتــهادات التابعين مما لا نص فيه من قرآن أو سنة.

وحدث أبو سفيان بأن قتادة وضع يده على قبره وقال : اليوم مات عــالم العرب، كما ذكر الدرجيني في طبقاته.

وبالإضافة للرواية الشفوية فإن جابراً قد دون ما حفظه من أحاديث في ديوانه الذي وصلنا في مسند الربيع بن حبيب، وأما فقهه فلم يصلنا إلا من خلال رسائله التي بعثها لدعاته. وأما ديوانه فيقال بأنه في عشر أجزاء كبيرة، كما ذكر السالمي في لمعه، وخليفات في نشأة الحركة.. ، وكذلك علي معمر في نشأة الإباضية.. وأن نسخته كانت لدى تلميذه أبي عبيدة مسلم ثم توارثها أئمة الإباضية في البصرة ومكة وجبل نفوسة في ليبية، كما تذكر المصادر السابقة.

ويذكر بأن مسند الربيع من أصحاب السلسلة الذهبية في الإسناد لأنه يلتزم في ثلاثياته بأبي عبيده مسلم عن جابر بن زيد عن إبن عباس. وقد قام الفقيه أبو يعقوب الوارجلاني بأرض المغرب بإعادة ترتيب المسند بشكل موضوعي، وهو يضم أكثر من خمسمائة حديث صحيح، وله شروح عديدة أوضحها شرح العلامة السالمي. ويظهر أن هذا الديوان قد احترق في حريق التتار لبغداد.

وأما فقه جابر وفتاويه فقد أثر دوره السياسي على عدم نسبة آرائه الفقهية إليه ونسبتها إلى الفقه الإباضي بشكل عام وإن وردت صريحة في بعض المراجع بنسبتها إليه.

سيرته الحركية

كان الإمام جابر ينشر علمه في المساجد، ويفتي في مشاكل الناس ويدعوهم إلى التمسك بالدين، فكانت له حلقة بجامع البصرة يفتي فيها.

وقد كان يتحرك في نشر علمه وتنظيمه مع جماعة مرداس الذي نجا من معركة النهروان، والتي سميت بالإباضية، والتي جعلته رئيساً لها بعد وفاة مرداس عام ٦١ هـ .

وكان يحرص في حركته على أسلوب السرية تجنباً للأذى حتى كان أتباعه لا ينسبون إليه آراءه الفقهية، كما ذكر صالح الصوافي في كتابه. كما لم يظهر له أي ذكر علني في تأسيس هذا التنظيم، مما قلل المعلومات عن هذه الفترة وعن صلته بإبن إباض الذي لا يعتبر مؤسس المذهب الإباضي كما تذكر بعض المصادر الإباضية القديمة كالدرجيني والبرادي وإنما ترى أن المؤسس والمنظم والموجه هو الإمام جابر بن زيد، كما يقول القلهاتي الإباضي الذي يؤكد بأن إبن إباض كان المتحدث والمدافع عن الإباضية بصورة علنية.

ويذكر أن جماعة المحكّمة ، (أي القائلين برفض التحكيم بعد الإمام علي ومعاوية، وأنه لا حكم إلا الله) قد تشكلت ممن بقي من أهل النهروان بعد الموقعة، وممن على رأيهم من أهل البصرة وعلى رأسهم أبو بلال مرداس بن أدية التميمي، وأن علاقة جابر قد بدأت بهذه الجماعة عندما انضم إلى تنظيمهم الحزبي الذي ظهر بعد انقسام المحكّمة ، كما ترى بعض المصادر الإباضية ومنهم سرحان الأزكوي في الجامع، وأنه قد كانت بين الإمام جابر ومرداس علاقة وثيقة حتى كان هذا لا يخرج حتى يعود لأمر الإمام جابر، كما يقول أحمد الرقيش في كتابه المصباح، وإن كان هذا الخروج لا يفيد التنظيم الحزبي بالضرورة، كما يقول الأزكوي. ويروى بأن مرداساً قد استشار صديقه الإمام جابر في الهرب من ظلم إبن زياد إلى عمان ثم الاستقرار في مكة، وأنه بالفعل قد بادر في التحرك ولكن جيش إبن زياد قد لحق به وغدر بهم أثناء الصلاة وقتله وأصحابه جميعاً.

والظاهر أن قادة جماعة المحكّمة قد وقع بينهم خلاف سياسي وعسكري بعد عودهم من الحجاز والتخلي عن إبن الزبير في وقوفه ضد السلطة الأموية، وأن ذلك الخلاف فيما بينهم كان بسبب اختلافهم الفكري والسياسي مع ابن الزبير لرفضهم التحكيم وتهجمهم على الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه. وكان من نتيجة ذلك الخلاف فيما بينهم أن ظهرت أربع فئات: الأزارقة وهم أتباع نافع بن الأزرق، والنجدات وهم أتباع نجدة بن عامر، والإباضية وهم أتباع عبد الله بن إباض، والصفرية وهم أتباع عبد الله بن صفار، وقد تبلورت الفئتان الأخيرتان فيما بعد لأن قادتهما مكثوا في البصرة ولم يخرجوا مع الأزارقة لمحاربة السلطة الأموية، واتصلوا بالعلماء الذين كانوا يرون رأي المحكّمة ليتفقهوا عليهم، وكان منهم الإمام جابر بن زيد الأزدي وعمران بن حطان السدوسي مما أوجد علاقة بين إبن إباض وإبن صفّار من ناحية وجابر بن زيد وعمران بن حطان من ناحية أخرى، فقام من ذلك التحرك تنظيم الإباضية الذي تبلور فيما بعد برئاسة جابر بن زيد، وتنظيم الصفرية برئاسة الشاعر والفقيه عمران بن حطان.

والملاحظ أنه لم يرد ذكر علني للإمام جابر في تأسيس هذا التنظيم لأنه كان يتبع أسلوب الكتمان مما قلل المعلومات عن هذه الفترة وعن صلة الإمام جابر بإبن إباض. فعبد الله إبن إباض ليس هو المؤسس للمذهب الإباضي كما تقول بعض المصادر الإباضية القديمة كالدرجيني والبرادي، وإنما المؤسس والمنظم والموجه هو الإمام جابر كما يقول القلهاتي الإباضي الذي يقول بأن إبن إباض كان المتحدث والمدافع عن الإباضية ضد الآخرين وإن كان ذكره مخفياً لاتباعه سياسة الكتمان التي أسسها الإمام جابر لتحرك التنظيم، ولذلك نجد الدكتور خليفات في كتابه

نشأة الإباضية يرى بأن الإمام جابر بن زيد الأزدي كان الإمام الروحي للإباضية وفقيههم بينما كان إبن إباض هو المسؤول عن الدعوة والدعاة في جميع البلدان.

صحيح أن هناك عدة روايات تنسب للإمام جابر إنكار صلته بالإباضية كما ذكر إبن سعد في طبقاته، ولكن يحيى بن معين المعاصر لإبن سعد يقدح في تلك الروايات ويصر على قيادة جابر للإباضية مستنداً إلى إبن حجر في التهذيب، بالإضافة للواقع التاريخي الذي يؤكد أن تلاميذ جابر المقربين كانوا زعماء الإباضية وكان هو إمامهم، ناهيك عن رسائله لدعاته التي تؤكد قيادته للتنظيم.

وعليه فقد ظهر من خلال دراسة الوثائق التاريخية بأن جابر بن زيد هو مؤسس الحركة الإباضية خلافاً لما كان سائداً لدى المؤرخين القدامى والمحدثين من أن عبد الله بن إباض هو القائد المؤسس للدعوة الإباضية بعد انقسام جماعة المحكّمة في نهاية عام ٦٤ هـ ، وأن نسبة الحركة لإبن إباض كان بسبب شهرته عند الانقسام بالرغم من أنه بقي في البصرة بعد الإنقسام ولم يرد له ذكر بعد ذلك لا هو ولا عبد الله بن صفار لأنهما إتجها للتفقه في الدين على يد علماء البصرة كجابر بن زيد وعمران بن حطان اللذين أسسا حركتين سياسيتين إسلاميتين وانضم إبن إباض لحركة إبن زيد التي عرفت بالإباضية كما انضم إبن صفّار لحركة عمران التي عرفت بالصفرية، وكل ذلك بسبب شهرة هذين وتسليط الضوء من قبل السلطة الأموية عليهما.

ومن خلال تمحيص الروايات التاريخية يظهر أن الإمام جابر لم ينف إلى عُمان وإنما كان ذلك من جهوده في بناء التنظيم الإباضي وإحكامه بوسائل كثيرة أبرزها سياسة الكتمان التي ترسخت في الحركة حتى أصبحت أحد مسالك الدين

لدى الإباضية مما يعرف بإمامة الكتمان. كما يظهر دور الإمام جابر الحركـــي في إعداد الدعاة لنشر الإباضية في البلدان الإسلامية من خلال رسائله إلى دعاته التي تكشف بعض جوانب النشاط الحركي كمستويات مختلفة للدعاة إذ كان لكـــل منهم دوره في الدعوة، وكان هناك من أرسلوا للأقطار البعيدة عن مركز الحركة في البصرة، كما كان بجانب الإمام جابر في البصرة مجموعة أخرى تعاونه في إدارة شؤون التنظيم وأبرزهم كان إبن أبي كريمة وضمام بن السائب، كما كان هنـــاك مجموعة الأتباع العاديين الذين كانوا يشكلون القاعدة العريضة للحركة.

سيرته السياسية

رأى الإمام جابر بن زيد في قضية الخلافة رأياً آخر بناء على العدالـــة في الإسلام وعلى ما استمده من القرآن واستند فيه على الصحابة رضوان الله عليهم. فقد رآى أن الخلافة لا يمكن أن تخضع لنظام وراثي أو ترتبط بجنس أو قبيلـــة أو أسرة أو لون وإنما فقط بالكفاءة الدينية والخلقية والعملية والعقلية، ولا ينظر فيها للهاشمية والقرشية والعروبة إلا من باب أسباب المفاضلة بعـــد تســـاوي تلـــك الكفاءات. والتقى رأي الإباضية هذا مع رأي الخوارج فأخطأ بعـــض المـــؤرخين عندما جعلوا الإباضية بسبب هذا التوافق من الخوارج مع أهم لا يتفقون معهم في بقية الآراء والأصول. ولعل ما قال به الشيخ محمد الغزالي بشأن الخلافة، ويتفـــق فيه مع الإباضية والخوارج، ما لا يمكن أن يجعله من أي منهما وهو لا يتفق مع أي منهما في الآراء العديدة. وكذلك الأمر بالنسبة لاتفاق حزب التحرير معهمـــا في

نفس الشروط اللازمة لانعقاد الخلافة وللمفاضلة فيها ، فإن هذا الأتفاق لا يجعله مذهبياً أو على مذهب أحدهما.

وبسبب اشتراك الإباضية مع الخوارج في رفض التحكـيم، واشـتراكهم معهم في عدم الإقرار بالسلطة الأموية والعباسية الظالمة والوراثية، قد جعل مـن معظم المؤرخين يظنون بأنهما على مذهب واحد، مما يرفضه الإباضية أشد الرفض وخاصة من علمائهم في الوقت الحاضر والماضي إذ يعتقد بأن عبد الله بن إباض هو الذي قام بالإنشقاق وكان يدعو لأفكار الإمام جابر المختفي خوفاً من الأمويين.

وهم على حق إذ يرون أن الخلافة أو الإمامة مفهوم إسلامي يجمع بين الدين والدولة، وأنه لا فصل في الإسلام بين الدين والدولة، وأن هذا ما كان عليه الرسول عليه وآله وصحبه الصلاة والسلام، وأن هذا ما اجمع عليه الصحابة وسـار عليـه الخلفاء الراشدون، وأنه لذلك لابد للمسلمين في الوقت الحاضر من انتخاب خليفة لهم كما ترى الإباضية من جميع المسلمين بشروط الايمان، والعلم والقيـادة الحقـة العادلة، وقوة الشخصية، وسلامة الجسم والعقل، وأنهم رأوا أربعة أنواع للأئمة:

١- الإمام الشاري، وهو صاحب الثقة التامة من الناس والجـاهز للنصـر أو الشهادة.

٢- إمام الدفاع، وهو إمام الظروف الحرجة فقط، وبعدها يعزل وإن رفض يُقتل.

٣- الإمام الضعيف، وهو المحتاج لمشورة العلماء ومساعدتهم.

٤- إمام الظهور ، وهو المنتخب في السلم ممن تتوفر فيهم جميع الشروط.

والجدير بالذكر أن حكم الإمامة في عُمان، كما يقول الدكتور خالد الوسمي في كتابه تاريخ عُمان الحديث، قد استمر منذ الخلفاء الراشدين مع رفض حكم التوارث وإنما الأمر شورى بين المسلمين بحيث ينتخبون الكفء العدل، وأن ذلك قد استمر حتى الستينيات من القرن العشرين، فقد كان مجلس العلماء يختار الإمام ويعزله إذا خرج عن مهمته، كما كان الإمام يعين ويعزل الولاة، وكان كحزب سياسي يملك تنظيمات وقواعد وقوات حزبية تسمى (الشراة) وهم عماد المذهب ونشره والدفاع عنه مقابل راتب زهيد.

ولذلك فقد سيطر المذهب الإباضي على حكم الإمامة القديم في عمان، متخذاً شعاراً من الآية (وشاورهم في الأمر) أساساً لهم مع عدم الاعتراف بالتوارث، حتى جاء العصر اليعربي هناك الذي أقر التوارث. ذلك أن الإمامة في ذلك العصر (١٠٣٤ – ١١٥٤ هـ) أخذت تنتقل بالوراثة بحجة الاستقامة ونشر الدين والعمل بالكتاب والسنة، وأنه كما قال علماء المذهب لا مانع من ذلك إذا وجد رجال من بيت واحد يلتزمون بذلك ولا سيما إذا وقعت ظروف التمزق والاحتلال الأجنبي إذ كان كل قسم من عمان يحكمه شخص آخر وكان الاحتلال البرتغالي لساحل عمان. وكذلك كان حال الإمامة في العصر البوسعيدي (١١٥٤ – ١٣٢٢ هـ) إذ أخضعت تلك الأسرة عمان لنظام التوارث مع اختلاف العلماء حول ذلك ، فمنهم من قال بالإمامة التامة دون توارث، ومنهم من رأى الاعتدال حسب الضرورة كما رأى اليعاربة من قبل. هذا وقد استمر هذا العصر البوسعيدي نتيجة للتدخلات الأجنبية والصراعات الداخلية إلى عام ١٩١٣ م حين كان قد انتهى الاحتلال البرتغالي فالهولندي ثم انتهى التنافس

الفرنسي الانجليزي بأن حسمت بريطانية الموقف في الخليج كله لصالحها وانفردت بالهيمنة التامة عليه حتى عام ١٩٦٩ م عندما أخذت توقع ما أسمته اتفاقيات الاستقلال والحماية مع دول الخليج وتنسحب عسكرياً منها لتغير شكل هيمنتها واستعمارها لها.

وأما الآن وبعد أن انتهت الحرب الباردة مع سقوط الإتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠م فقد انفردت الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على منطقة الخليج ولاسيما بعد أن احتلت العراق عام ٢٠٠٣ م وأصبحت بريطانية تلهث وراءها لتحافظ على مصالحها في منطقة الخليج النفطية.

ونعود لمتابعة سيرة الإمام جابر السياسية من بداياتها بعد أن رأينا نظرته للخلافة والإمامة وما انتهت إليه من أحداث في عُمان والخليج كله بالذات، فنجد أن الإمام جابر قد امتازت قيادته للحركة الإباضية بالدهاء إذ استطاع أن يتعامل بذكاء بارز مع السلطة الأموية، فكانت مرونته في ذلك مما مكّنه من المحافظة على حركته بعيدة عن بطش السلطة ولا سيما وهو يمارس نوعاً من الصداقة مع بعض الولاة وبالذات الحجاج بن يوسف الثقفي. وكان لباسه ومظهره لا يميزه بشيء عن الناس مما يسّر له الحركة دون لفت نظر السلطة إليه. كما كان شديد الاهتمام بعشيرته الأزد صاحبة الثقل السياسي والاجتماعي في البصرة لينشر دعوته فيما بينهم.

ومن ناحية أخرى كان شديد الحزم نحو تصرفات جماعته، فيمنع أي تنازع فيما بينهم خشية الانقسام، كما يظهر من رسالته العاشرة الموجهة لاثنين من أتباعه (فإن التنازع والتشاجر هلاك لأمركما) . كما كان يحذرهم من كشف سرية

حركاتهم، كما يظهر من رسالته السادسة عشرة (فلا تعرض لذلك الأمر تهلكنا به أصلحك الله ..) .

ومن كفاءته الإدارية العالية أنه كان يتابع أتباعه بدقة في جميع أحــوالهم، كما يظهر من رسائله الثمانية عشر الأولى، إذ كان يتعامل معهم بمرونة وثقة حتى قال لأحدهم في رسالته العاشرة (فإذا جاءك كتابي فكن قاضياً علــى نفســك، واجتمع أنت وخصمك عند كتاب الله..) كما كان شديد الاحترام والتقدير لهم فيثني على الداعية الواعي المتفاني ، مما يجعله شديد التأثير على أتباعه.

وكانت من جانب آخر علاقته بالعلماء تتجــاوز الجانــب العلمــي إلى السياسي ، كما ظهر تأثره بعبد الله بن عباس وسعيد بن جبير الذي خرج مع عبد الرحمن بن الأشعث على السلطة حتى قتله الحجاج، كما ذكر الطبري في تاريخه. وكان يخص الحسن البصري وعكرمة مولى ابن عباس ومحمد بن سيرين بالصــلة، كما ذكر البخاري في تاريخه وإبن سعد في طبقاته وأبو نعيم في حليته، وكان مــع الحسن البصري أشدهم صلة حتى كانت رغبته قبل الموت أن يراه أثناء تخفيه عن السلطة لمشاركته في ثورة إبن الاشعث ضدها. فكان الحسن البصري ضمن كتلة الفقهاء بينما كان صديقه جابر بن زيد يقود حركة سياسية سبقت حركــة إبــن الأشعث في تكوينها. وقد روى الطبري في تاريخه عن سعيد بن جبير وإبن أبي ليلى الفقيه التحريض على الثورة على السلطة الأموية ولكن الإمام جابر لم يشترك مع هؤلاء العلماء في ثورتهم لأنه كان يرأس تنظيماً إباضياً سياسياً لــه تنظيمه الخاص، وهذا ما ظهر على تلميذه أبي عبيدة مسلم الذي رفض دعوة عبد الله بن الحسن للخروج ضد السلطة.

فالحركة الإباضية لم تلجأ للتحرك العسكري المسلح ضد السلطة الأموية، كما فعل الأزارقة، مما حافظ عليها من الإنقراض ، كما يرى فاروق عمر في كتابه الإمامة، ولكن جابر ابن زيد لم يتردد في التعاطف مع ثورة إبن الأشعث لخلع عبد الملك بن مروان من الخلافة، فيذكر الطبري في تاريخه :(فلما دخل عبد الرحمن بن الأشعث البصرة بايعه على حرب الحجاج، وخلع عبد الملك، قبل جميع أهلها وقرائها وكهولها). وهذا الموقف يؤكد أن الإمام جابربن زيد كان مع المعارضة ضد السلطة وإن اختلف مع غيره في شكل المعارضة، فمنهم من شارك في العمل العسكري كإبن الأشعث، ومنهم في التحريض للخروج كسعيد بن جبير والشعبي وإبن أبي ليلى ومحمد بن سيرين، ومنهم المعارضة ضمن حركة سياسية منظمة كجابر بن زيد وعمران بن حطان وعكرمة مولى ابن عباس.

ويروي إبن حجر في تهذيبه بأن الإمام جابر كان على علاقة قوية مع عكرمة مولى إبن عباس لاشتراكهما في النظرة السياسية، إذ جمعهما خط المحِكمة المعتدل بين إباضية إبن زيد وصفرية عكرمة، مما يؤكده الدرجيني في طبقاته بذكر سفر سلمة بن سعد الإباضي مع عكرمة مولى ابن عباس الصفرى إلى المغرب على جمل واحد. وإن هذه العلاقة القوية بينهما تشير إلى مدى سعة أفق الإمام جابر ومرونته في أساليبه في التعامل مع المخالفين له مادامت تجمعهما المعارضة العملية ضد الوضع السياسي الأموي القائم، وهذا بلاد شك مما مكّن الحركة الإباضية من البقاء دون غيرها إلى العصر الحاضر في عدد من البلدان الإسلامية .

ويقول عدون جهلان في كتابه الفكر بأن علاقة الإمام جابر مع السلطة الأموية قد اتخذت طابع الود والمرونة باتباع أسلوب الكتمان وإن كان عبيد الله

بن زياد الوالي الأموي قد سجنه غالباً لصداقته مع أبي بلال مرداس بن أدية الذي كان يشك إبن زياد به ولاسيما بعد هربه من البصرة، كما يذكر إبن ســـلام في الشرائع والدرجيني في الطبقات وإن كان مهدي هاشم يذكر في كتابه الإباضـــية بأن الحجاج بن يوسف هو الذي سجنه.

ويذكر الرقيشي في المصباح بأن الإمام جابر بن زيد كان مسالماً معتدلاً في موقفه من السلطة الأموية، فكان يصلي خلف ولاهم ويـــرد علـــى أصـــحابه المستنكرين لذلك (إنها صلاة جامعة وسنة متبعة)، وكان بذلك يعمّـــي علـــى السلطة ولاسيما مع أسلوب الاعتدال الذي يؤمن به ، كما كان يظاهر في ذلك بأخذ العطاء من السلطة لأنه كان يعتبره حقه وليس منّة أو صدقة منـــهم، كمـــا يذكر الدرجيني في الطبقات.

ومما يذكره الدرجيني في الطبقات أيضاً والشماخي في السير بأن الإمـــام جابر قد قبل وظيفة أحد أعوان صاحب ديوان البصرة التي عرضها عليه الحجاج بواسطة صاحبه يزيد بن أبي مسلم وزير الحجاج، وأنه قد قبلها على اعتبار أنهـــا وظيفة شكلية.

ويذكر النامي في تاريخه بأن جابراً قد استخدم الرشوة كوسيلة لتجنـــب الخطر عنه وعن جماعته، وأن ذلك كان من باب المرونة في العمل السياسي اللازم في مرحلة السرية والكتمان.

والغالب الراجح بشأن نفي الإمام جابر إلى عمان أن ذلك لم يحصل كمـــا ذكر خطأ كل من الحارثي في العقود ومهدي هاشم في الحركة وخليفات في النشأة وعليان في النشأة لأنهم كلهم قد اعتمدوا على مصدر واحد خاطئ ولأن غيرهم من السيابي والخليلي ينفون ذلك.

ويؤكد الدرجيني في طبقاته بأن المرونة والاعتدال مع ولاة الأمويين كانتا من الإمام جابر من باب إبعاد الشبهة عنه وعن جماعته، وأنهما ليستا من باب الود والثقة الحقيقيتين بالسلطة ورجالها.

ثم إن الإمام جابر قد سار على أسلوب البعد عن المشاركة في السلطة بأقصى ما يمكن ولكنه كان يصلي خلف ولاتهم ويأخذ عطاءهم، وكل ذلك من سياسة الكتمان لحركته وتجنب العنف المسلح الذي سار عليه غيره من الأزارقة والنجدات والصفرية، وأنه عندما اعتذر عن تولي منصب القضاء الذي عرضه عليه الحجاج كان يهدف إبعاد حركته عن الحكم وأجوائه وإن كان لم يمانع من أن يتولى بعض دعاته المستورين مناصب إدارية في الدولة، كما ورد في طبقات الدرجيني وسير الشماخي وسير الوارجلاني.

هذا وقد استمر الإمام جابر على موقفه المعتدل، فرفض المشاركة في الثورات ضد السلطة لأنه كان يراها متسرعة ولا تملك عناصر النجاح اللازمة، وهذا ما سار عليه الأئمة من بعده، كما يذكر الشماخي في السير ، ذلك لأن الخروج كان يراه من الناحية الشرعية جائزاً وليس واجباً.

كما أنه قد اتخذ التقية في مرحلة الكتمان لحماية نفسه وجماعته من بطش السلطة، وكان يكرر دائماً قول إبن مسعود (ما من كلمة تدفع عني ضرب سوطين إلا وتكلمتها) ، وقول حسن البصري صديقه (التقية جائزة للمؤمنين إلى يوم القيامة) كما ورد في تفسير الرازي وتفسير القرطبي. ولكن الإباضية قد أجازوا التقية في الأقوال دون الأفعال وبشرط ألا تضر الإنسان أو تهلكه. هذا وقد استخدمتها المذاهب الأخرى ولكن بقيت الاباضية والحركة الشيعية أكثرها استخداماً لتعرضها لقمع السلطة كثيراً.

ولا شك أن اتباع الإمام جابر لأسلوب الكتمان قد حافظ على الإباضية من الفناء ولاسيما أنه قد أعد بذلك الأسلوب الدعاة وبثهم في أقطار السلطة، كما تمكن بذلك من الاختلاط بالناس ونشر آرائه فيما بينهم ولا سيما مع اعتداله تجاه المسلمين المخالفين له في الرأي، كما سيظهر لاحقاً، وهذا ما مكَّنه أيضاً من السعي لإيجاد كيان سياسي في الأطراف البعيدة عن مركز السلطة كعمان التي أصبحت من أهم مراكز الاباضية كما يقول محمد فاروق في الإمامة. وبالإجمال يمكن الإشارة إلى أبرز أصول المذهب السياسية كما يذكرها الشيخ علي يحيى معمر في كتابه (الإباضية مذهب إسلامي معتدل) ، فلعل في ذلك ما يبرز سيرة الإمام جابر في هذا المجال:

فإن عقد الإمامة أو الخلافة يرون أنه فريضة من الكتاب والسنة والإجماع، وأن الخلافة ليست مقصورة على قريش أو العرب بل على الكفاءة بجميع جوانبها، وأنه يحرم الخروج على الإمام العادل ولكن يجوز ذلك على الإمام الجائر، وأن اختيار الإمام تتم بطريقة الشورى أو أكثرية أهل الحل والعقد، وأنه لا يجوز أن تبقى الأمة الإسلامية دون إمام، وأنه إذا لم يعدل الحاكم الجائر يطالب بالاعتزال وإلا يجوز عزله بالقوة ولو بالقتل إذا لم يتسبب ذلك بفتنة أكبر، وأن معسكر السلطان الجائر من الإباضية أو غيرهم معسكر بغي، ولكن بلده بلد إسلامي، ولا يجوز الاعتداء عليهم إلا رداً لعدوانهم، وأنه يجوز تعدد الإمامات في المسلمين إذا اتسعت رقعة البلاد فتعسر حكمها بإمام واحد، أو إذا تقطعت أجزاء البلاد بعدو، وأنه لا تكون الدار دار إسلام إلا إذا كان السلطان إسلامياً، أي كان الوطن إسلامياً والأمة إسلامية والدولة إسلامية، ويصبح معسكر السلطان معسكر بغي إذا لم يحكم

بالإسلام ، كما يصبح سلطان كفروشرك إذا كان الحاكم دولة مستعمرة كـــافرة، وتصبح دار كفر إذا كان السلطان كافراً والأمة مشركة والحكم مشركاً.

هذا من ناحية إقامة الخلافة أو الإمامة وأما من ناحية أصول علاقة الدولة مع الأفراد فإذا كانت الدولة إباضية فإنها تدعو الآخـــرين بالحســـنى للمـــذهب الإباضي، وتتركهم لمذاهبهم إذا خضعوا لأحكامها ودفعوا الحقوق، لأنها ترى أن العدل يسع الرعية جميعاً عندما تعطيهم من الفيء والغنائم والصدقات كغيرهـــم، وتدفع عنهم الظلم وتحميهم في النفس والمال والأهل، وتعطيهم فرصـــة العمـــل حسب الكفاءة والمؤهلات، وفي نفس الوقت تؤدب من امتنع عـــن الواجـــب وتقاتل من أظهر الفتنة ولكن تتركه على حاله إذا اعتـــرف بالدولـــة وخضـــع لأحكامها ولم يثر الفتنة.

وأما إذا كانت الدولة غير إباضية فـــإنهم يشـــاركونها في الجهـــاد لجميـــع المشركين، ويدافعون عن الوطن معها إلا إذا كان المهاجم الإمامة الشرعية العادلة، وعند المشاركة في الأعمال لا يتولون ما يبطل حق أو يظهر معصية ، ولكن يتولون أعمال القضاء والإدارة التي لا تؤدي لمحظور ، لأنه لا تجوز طاعة الحاكم في معصية الله، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ويخضعون لفقه الدولة المخالف لمذهبهم لأن المهم هو ما يطبق من عدالة الإسلام وليس المذهب المعين.

وأما بالنسبة للعلاقة الفردية فتجب مراعاة حقوق الوالدين وذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والصاحب والجار، كما تجب أداء الأمانة والوفاء بالعهد وإجارة المستجير وعدم قتال المعتزل بسلاحه وله الأمن والحماية، ولجميع المسلمين حق النكاح والميراث، وإمامة الصلاة، والصلاة على موتاهم ودفنـــهم ،

وفي الذبائح والمقابر، ولا تحل غنيمة مال مسلم حل دمه لحد أوبغـــي ولا ســـبي نسائه، ولا يحل قذفه إذا علمت براءته، وتجب الولاية في الله لكل مؤمن ملتـــزم والبراءة من كل مشرك أو عاص مصر على معصيته، وعندها ليس لـــه الاستغفار مع الإصرار ولو كان غير مشرك، وإذا زنى رجل بامرأة حرمت عليـــه مؤبـــداً، وأخيراً لا هجرة بعد الفتح ولو لدار إسلام.

سيرته الفكرية

إشتهر الإمام جابر بن زيد بمناقشات مع ا لفرق الأخرى في البصرة، فكان يلتقي بالخوارج من الأزارقة والنجدات والصفرية ويناقشهم في آرائهم لأنهم كانوا يحكمون على المسلمين عامة بالشرك واستباحة الدماء بينما الإباضية لا يرون ذلك مما يبعدهم عن الخوارج ويضعهم مع المعتدلين الذين يرفضون التطرف حقناً لدماء المسلمين. وقد عُرف عن خليفة جابر الإمام أبو عبيدة مسلم بأنه أقر من حـــارب من الإباضية مع إبن المهلب ضد الخوارج، كما يذكر الحارثي في العقود، كما تبرأ الإمام الربيع بن حبيب ممن قال من أتباعه بقول الخوارج في شرك أهل القبلة، كما ذكر الشماخي في السير، كما فنّد سالم بن ذكوان، الداعية الإباضي المشهور، آراء الخوارج كلها واحداً واحداً في سيرته وقال (ليس من رأينا بحمد الله الغلـــو في ديننا، ولا الغشم في أمرنا، ولا العدا على من فارقنا).

كما اشتهر عن الإمام جابر دفاعه عن مخالفيهم في الرأي من المسلمين ضد حركات التكفير والغلو، كما يذكر الدرجيني في الطبقات، مما سّهل نشر دعوتـــه

بين جميع المسلمين وخاصة أنه أجاز الزواج من المسلمين المخالفين، كما يذكر الشماخي في السير، كما أجاز الصلاة خلف من يخالفهم من المسلمين وأحل ذبائحهم وشهاداتهم وحرم قتل الخارجين منهم، ولا يتبع مدبرهم ولا يجهز على جريحهم، ولا يحل سبي عيالهم ولا غنمية مالهم، كما ذكر الأشعري في المقالات.

ويتحدث الدكتور هاني الطعيمات في كتابه (الإباضية مذهب لا دين) بالتفصيل عن آراء الإباضية في أحداث عهدي الخليفتين الراشدين عثمان وعلي رضي الله عنهما، وعن تعصبهم المذهبي، وعن موقفهم من المخالفين لهم من المسلمين، مما يجب الحرص على إزالته من بين المسلمين لتعود إليهم وحدتهم وتذوب هذه الخلافات الحادة الجارية فيما بينهم.

فرسالة زعيم الإباضية الظاهر عبد الله بن إباض إلى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان التي تناقلتها كتب الإباضية القديمة والحديثة مثل السير والجوابات لمجموعة من أئمة وعلماء عُمان، ومثل كتاب العقود الفضية في أصول الإباضية للشيخ سالم بن حمد الحارثي، تلك الرسالة ينتقدون فيها الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، ويحكمون عليه بالكفر، متأولين بعض النصوص القرآنية، وأنهم لذلك يبرأون منه وممن معه، ويعادونهم ويدعون قومهم لذلك، حتى كرر خالد بن قحطان أحد علماء عمان في القرن الثالث الهجري في سيرة من كتاب السير والجوابات تلك البراءة والعداء .

وهاهو أبو يعقوب الوارجلاني الجزائري، أحد علمائهم في القرن الهجري السادس، يكرر نفس الرأي في حق الخليفة عثمان رضي الله عنه بحجة أنه استعمل الخونة ، وضرب الأبشار، وبذر الأموال، وخان الأمانة في الدين، مع أن كل ذلك

مما يمكن تفنيده. وهاهو أبو العباس أحمد بن سعيد الشماخي، أحد علمائهم المغاربة في القرن التاسع الهجري، يكرر ما ذكره إبن إباض والـوارجلاني، وينسـب إلى الصحابة الإشتراك في قتل الخليفة عثمان رضي الله عنه، ويرى أن أهل الحق ، أي الإباضية، يرون أن تلك الفتنة كلها (مسألة دينية المحق فيها مـأجور والمخطـئ مأزور) .. وهاهو مهنا بن خلفان البوسعيدي، أحد علمائهم في القرن الثاني عشر الهجري، يدعو أتباع المذهب في كتابه لباب الآثار للبراءة من أهل أحـداث مـا حصل زمن عثمان وعلي رضي الله عنهما. وها هو في العصر الحاضر سالم الحارثي يكرر بأسلوب جديد بروايات يوردها إبن الأثير والطبري دون تحقيق صحة مـا وجه لعثمان رضي الله عنه من نقد باتهام بعض الصحابة في عدم الرضا عنه أو في المشاركة في قتله، وأن الحارثي يؤكد تلك الروايات في كتابه العقود الفضـية.. وأخيراً ها هو ناصر المسقرى، أحد كتابهم المعاصرين يخصص قسماً مـن كتابـه الإباضية في ميدان الحق لبيان رأيهم في الخليفتين عثمان وعلي رضي الله عنهما ، مستشهداً بمحاضرة مفتي سلطنة عُمان حول موقفهم مـن الخليفـتين، وتأكيـد خطورة تصرفاتهما على الإسلام، وتنادي الصحابة إلى المدينة (لإنقـاذ تقاليـد الإسلام ..)

فكيف تستقيم هذه الأفكار الإباضية في حق عثمان بن عفان رضي الله عنـه وهو ثالث الخلفاء الراشدون، وأحد السابقين الأولين ، وجـامع القـرآن الكـريم، وصاحب الهجرتين، وزوج الإبنتين، وأصدق الصحابة حياء، ومشتري الجنة مرتين ؟!

ولكن الأحاديث الشريفة الكثيرة في حقه رضي الله عنه لم تقنع الإباضية وبخاصة الحارثي ليغيّر عقيدتهم في عثمان رضي الله عنه لاسيما مع تشكيكه في صحتها!

أما وأن الإباضية المعاصرين وعلى رأسهم الشيخ علي يحيى معمر ينتقدون ما كتب عنهم ومنهم، ويريدون الإنصاف والبعد عن التهجم والتجـــريح مـــن الطرفين لتسد هذه الفجوة بينهم وبين إخوهم في بقية المذاهب وذلـــك ليقـــف المسلمون جميعاً في وحدة واحدة أمام أعداء الإسلام، فلابد من وقفة نزيهة مـــع مؤرخيهم وكتاب مقالاهم وسيرهم لنرى مدى حرصهم على ردم تلك الهوة بينهم وبين غيرهم.

فإذا عذرنا زعيمهم الظاهر عبد الله بن إباض فيما كتب لعبد الملك بأنـــه لعدم علمه بتفاصيل الأحداث لنقص التدوين التاريخي، أو لأي سبب آخر، ممـــا يجعل ما كتبه مجرد وجهة نظر تحتمل الخطأ والصواب، فكيف نعذر الـــوارجلاني والشماخي في ترديد ما قاله زعيمهم من قبل؟! وكيف نعذر المعاصرين مع أهـــم صرحوا بالرجوع إلى تاريخ الطبري، والكامل لإبن الأثير، والإمامة والسياسة لإبن قتيبة، والبداية والنهاية لإبن كثير ؟ !

إن المنصف للتاريخ الإسلامي وكتبه التي اشتملت على تلك الروايات يجد أن كتب الإباضية قد اختارت بعض تلك الروايات وأهملت غيرها، اختارت مـــا تدين عثمان رضي الله عنه وأهملت ما تقدح بتلك الروايات حتى يؤكدوا صـــحة ماذهبوا إليه فيما يلي :

١- أن رواية ابن الأثير المعتمدة لديهم لا تخلو من الضعف، وأن الطبري نسبها للزعم، وان ابن قتيبة في الإمامة والسياسة أكد أن علي رضي الله عنه قـــد قال (لا والله ما كتبت إليكم قط، فنظر بعضهم إلى بعض) مؤكداً نفي الزعم بأنه قد كتب للصحابة يستدعيهم للمدينة لمحاسبة عثمان رضي الله عنه، وأن إبن كثير

في البداية والنهاية يؤكد التزوير على لسان الصحابة، ويذكر بأن عائشة رضي الله عنها قد أنكرت ما نسب إليها من الكتابة.

٢- أن ما ذكره الشماخي عن كتابة عثمان رضي الله عنه لبعض عماله بقتل بعض من قدم إليه وتأديب الآخرين كله تزوير على لسانه، وأن إبن قتيبة يذكر ذلك بوضوح عندما (رأوا) غلاماً على بعير وهم على مسيرة ثلاث ليال من المدينة فسأله محمد بن أبي بكر عن حقيقة أمره فتلجلج الغلام حتى عرفه أحدهم بأنه لعثمان ، فسأله محمد إلى من أرسله ؟ فقال : إلى عامل مصر. فسأله : بماذا ؟ فقال : برسالة. فإذا هي إلى عبد الله بن أبي السرح، والي مصر، وفيها أمر بقتل محمد بن أبي بكر وفلان وفلان، ففزع القوم ورجعوا إلى المدينة وأطلعوا الصحابة على الكتاب ، فدخلوا على عثمان بالكتاب والغلام والبعير، فأكد لهم بالقسم بأنه ما كتب الكتاب ولا وجهه ولا أمربه ، فطلبوا منه أن يدفع إليهم بمروان ليعرفوا منه كيف يكتب ويأمر بذلك ، فرفض عثمان ذلك خوفاً عليه من القتل..

ويذكر إبن قتيبة أن علياً قد أمر ولديه الحسن والحسين أن يحرسا باب عثمان بسيفيهما ولا يسمحا لأحد بالوصول إليه، كما يذكر بأن الزبير قد بعث ابنه، وأن طلحة قد بعث إبنه، وأن عدة من الصحابة قد فعلوا ذلك حماية لعثمان رضي الله عنه.

ويذكر إبن الأثير في الكامل بأن عثمان قد حلف للمصريين عندما عادوا إلى المدينة بأنه ما كتب ولا أمر ولا علم، فصدقوه ولكنهم أصروا على أن يخلع نفسه، فرفض..

ويورد إبن كثير الحادثة في البداية والنهاية، وأن عثمان قد أكد لهم بأنه لم يكتب ولم يمل ولم يدر، وأن خاتمه قد زور عليه.

ويذكر الحافظ الذهبي الحادثة في تاريخ الإسلام ، وأن عثمان قد أقسم لهم بأنه ما كتب ولا علم ولا نقش الخاتم، فاستحلوا دمه..

ويعرض الطبري في التاريخ الحادثة بإيجاز ويذكر بأن عثمان قد أنكر علمه بالكتاب.. وكل هذه الروايات اتفقت على نفي عثمان العلم بأمر الكتاب، ولكن الحارثي لم يشر لذلك في العقود الفضية، ولم يشر غيره من كتابهم المعاصرين إلى ذلك ولو مجرد إشارة، فلماذا ؟ مع أن ذلك يهدم فكرة التحامل على عثمان رضي الله عنه ويلغي هذا الخلاف بين الطرفين والمذهبين.

٣- تجاهل الإباضية جميعاً رواية التاريخ التي تؤكد دور إبن سبأ اليهودي في تلك الفتنة، وتتحدث عن تنقله في البلدان لتأليب الناس على عثمان رضي الله عنه، فيذكر الطبري في تاريخه تنقل ابن سبأ اليهودي في تلك السنة في البلدان الإسلامية لتضليلهم، وأنه قد بدأ بالحجاز ثم البصرة ثم الكوفة ثم الشام ثم مصر حيث قبلوا منه مزاعمه بالقول برجعة محمد عليه السلام، وبوصية علي رضي الله عنه، وظلم من أخذ الإمامة منه.. وأخذوا يذيعون هذه الأقوال بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى شاعت في كل الأمصار..

وقد ذكر إبن الأثير في كتابه الكامل هذه الرواية، وذكرها إبن كثير في البداية والنهاية، فلماذا تجاهل كتّاب الإباضية ذكرها؟ ! فهل نسوا الناقمين الكائدين للإسلام وأهله، كما يقول الإمام محمد أبو زهرة في ذكر أسباب تلك الفتنة، وأن الطاغوت الأكبر لهؤلاء كان إبن السوداء؟ ! وأكد الدكتور الطعيمات وجود المغرضين المندسين بين أهل الأمصار من خلال ثلاثة أحداث :

الأول : ما ذكره الطبري في تاريخه وإبن كثير في البداية والنهاية من أن أهل مصر قد خرجوا سنة خمس وثلاثين للهجرة لعزل عثمان في المدينة من الخلافة، وأنهم كانوا أربع فرق بأربعة أمراء، وان الغافقي بن حرب كان عليهم جميعاً، وأنه أظهر للناس قصد الحج لا الحرب، وكان معهم إبن سبأ ، وكانوا يريدون تولية علي بدلاً من عثمان. وكذلك فعل أهل الكوفة وعليهم عمرو بن الأصم، ويريدون تولية الزبير، وكذلك أهل البصرة وعليهم حرقوص بن زهير ويريدون تولية طلحة. وقد لوحظ إخفاء كل جماعة لقصدهم عن أهل بلدهم، وتظاهرهم بالحج والطلب من عثمان ليعزل بعض عماله عليهم، وإخفاء من يريدون توليته بدلاً من عثمان والكيد للآخرين.

ورد علي وطلحة والزبير عليهم بالغلظة والطرد، مما يؤكد اختلاف مآربهم الشخصية، ومما يدل كما قال الدكتور خليفات بأن ثورتهم على عثمان لم تكن لمقاصد دينية بحتة، ولا موجهة ضد شخص عثمان، وإنما كانت دنيوية ولمقاصد تولي السلطة وضد قريش.

والثاني : أنهم بعد أن أظهر أهل مصر والبصرة والكوفة لأهل المدينة بأنهم راجعون إلى بلدانهم، وتفرق أهل المدينة، رجع الخارجون وأحاطوا بالمدينة ثم بدار عثمان رضي الله عنه، وأمروا الناس بلزوم بيوتهم دون أن يذكروا قصدهم، فسألهم الناس ومنهم علي رضي الله عنه عن سبب رجوعهم عن رأيهم، فذكروا لهم أمر الكتاب بقتلهم، وقال البصريون والكوفيون بأنهم رجعوا نصرة لإخوانهم أهل مصر، فاستنكر علي ذلك إذ كيف علم أهل البصرة والكوفة بما لقي أهل مصر وقد ساروا مراحل، وجزم لهم بأن هذا الأمر أبرم بالمدينة قبل سفرهم عنها

راجعين. فلم يبالوا بانكشاف أمرهم قائلين : (فضعوه على ما شئتم، لا حاجة لنا في هذا الرجل، ليعتزلنا) ، كما ذكر الطبري في تاريخه وإبن الأثير في الكامـــل، وأنهم لم يصدقوا عثمان رضي الله عنه بنفي الكتابة والعلم وإصرارهم على عزلـــه واستبداله. فقد كان الموقف كله مكيدة مدبرة قبل مجيئهم من أمصارهم.

والثالث : ما ذكره الطبري وإبن الأثير وإبن كثير من أن القـــوم قتلـــوا عثمان رضي الله عنه ثم نهبوا ما في بيته من مال، وأنهم كما قال إبن كثير لم يكـــن قصدهم قيام الحق وإنما الدنيا، فلماذا يا من تدافعون عنـــهم لم تـــذكروا هـــذه الحوادث لا بنفي ولا إثبات ؟ ! ثم لماذا تذكرون منها ما يوافق رواياتكم ؟ !

٤- أن ما نسبه كتاب العقود الفضية إلى الصحابة بما فيهم علي وطلحـــة والزبير رضي الله عنهم من استحلالهم دم عثمان وحصاره، وأن محمد بن أبي بكر كان من جملة قتلته، قد اعتمد فيه على تاريخ الطبري والكامل لإبن الأثـــير، وأن هذه الأقوال كلها عارية عن الصحة : لأن الصحابة بمن فيهم علي وطلحة والزبير قد أرسلوا أولادهم لحماية عثمان، وأن الطبري يؤكد رد أهل مصـــر والبصـــرة والكوفة من قبل علي وطلحة والزبير قائلين لهم بأنهم ملعونون على لسان محمـــد عليه السلام، فهل يستحل دمه من يرسل أبناءه ليحموه ؟!

ثم لأن علياً وأم حبيبة كانا أول من أنجده بالطعام والمـــاء، كمـــا يـــروي الطبري، وأن أم حبيبة كادوا يقتلونها، وأن عائشة قد هربت لمكة بسبب ذلـــك، وأن علياً قد استنكر منعهم للطعام والماء، فبعث بثلاث قرب من الماء، كما ذكر كتاب الإمامة والسياسة، وأن طلحة والزبير قد لزما بيوتهما عندما علما ما حصل لعلي وأم حبيبة، فكيف يتهم الصحابة وأمهات المؤمنين بالمشاركة في الحصار ؟ !

ثم لأن إبن كثير يروي في البداية والنهاية بأن عثمان قد قتل وعلي غائب خارج المدينة، وأنه عندما علم بقتله قد أخذ يبكي حتى ظنوا أنه سيلحق به، وأنه قال : والله ما قتلت ولا أمرت ولكني غلبت ، كما روى طاوس ومجاهد عن إبن عباس. كما أكد كل من طلحة والزبير وسعد بأنهم لم يقتلوا وأنهم ترحموا عليه وسخطوا على قاتليه ودعوا عليهم، كما روى الطبري وابن كثير.. فهل من يفعل ذلك يشارك في القتل والحصار ؟ !

ثم لأن إبن كثير وإبن قتيبة قد رجحا رواية عدم اشتراك محمد بن أبي بكر في قتل عثمان ودافع عنه في النهاية، ولأن إمرأة عثمان نفت لعلي مشاركته في القتل، فلماذا يتجاهل كاتب العقود الفضية هذه الروايات ؟ !

ومن ناحية أخرى تؤكد الروايات التاريخية بأن عثمان قد أصر على الصحابة الآخرين الذين هبوا لنصرته بألا يقاتلوا حرصاً على عدم سفك دماء المسلمين بسببه، وأنه أمرهم بذلك قائلاً (أنتم في حل من بيعتي ، لا أحب أن يقتل فيّ أحد) . وروى إبن قتيبة وإبن كثير بأنه توجه لمن في الدار من المهاجرين والأنصار وهم قرابة سبعمائة قائلاً (أقسم على من لي عليه حق أن يكف يده وأن ينطلق إلى منزله)، وقال لرقيقه (من أغمد سيفه فهو حر)، وأن القتال قد برد في الداخل عكس الخارج بسبب استسلام عثمان لأمر الله لأنه رأى في المنام رؤية دلت على قرب أجله، وأنه قال (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وقال لي : يا عثمان أفطر عندنا)، فأصبح صائماً وقتل من يومه.. وأكدت روايات في تاريخ الطبري، وفي الكامل لإبن الأثير ، وفي تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي ما ذكره إبن قتيبة وإبن كثير، وذكروا بأن اشتداد الأزمة في الخارج كان لخوف

الناس من وصول نجدة من الشام لعثمان تضيّع عليهم الفرصة، فأشعلوا النار بباب عثمان وتسوروا على عثمان وهاجموه وقتلوه.

وكل هذه الأدلة تؤكد عدم اشتراك الصحابة في قتل عثمان أو أمرهم أو تقصيرهم في حمايته والدفاع عنه، مما يفرض على الإباضية التخلص من اتهام الصحابة بذلك، كما أنها تفرض عليهم التخلي عن الحكم عليه بأنه كافر مرتد، وإمام ضلالة، وخائن أمانة، ومسرف مبذر، ومن أهل البغي المستحقين للقتل ، وممن يجب التبرؤ منهم، وأول من فرق كلمة المسلمين وشتت شملهم..

فماذا فعل عثمان حتى استحق هذه الأحكام؟ فهل ما فعله عن اجتهاد منه، أو له فيه عذر مقبول، أو ندم عليه، تستحق هذه الأحكام؟ فتسارع الأحداث منعه من تنفيذ ما وعد به من إصلاح، كما ورد في تاريخ الطبري، وكامل إبن الأثير، وتاريخ الذهبي، والبداية والنهاية لإبن كثير.

وروي بأنه قد أخبر الصحابة بما علمه من القادمين من مصر، وأنهم يصرون على الرجوع للناس ليؤكدوا لهم بأن عثمان قد أقر بأفعاله وأنه لم يتب عنها، ثم يعودون كحجاج لخلعه وإلا قتله، فقال له الصحابة : أقتلهم لأن الرسول عليه السلام قال (من دعا إلى نفسه أو إلى أحد وعلى الناس إمام فعليه لعنة الله فاقتلوه) ولكنه أصر على العفو عنهم، واستعرض للصحابة الأفعال التي أخذها عليه أولئك القوم، وأشهدهم على صحة موقفه :

أنه أتم الصلاة في السفر، وكان ذلك لأنه تزوج في مكة فأتم الصلاة،

وأنه حمى الحمى دون الناس، وكان ذلك لصدقات المسلمين ولم يمنع أحدًا منها ،

وأنه كان أكثر الناس نعماً ودراهم قبل إمامته ، ولكنه الآن لا يملك غير بعيرين لحجه،

وأنه جعل القرآن واحداً بعد تعدد، وأنه حرق الكتب الأخرى، وأنه في ذلك تابع،

وأنه رد الحكم بن أبي العاص، وقد رده الرسول عليه السلام بعد أن سيره،

وأنه ولى رجلاً سوياً عدلاً وإن كان شاباً، وقد ولى الرسول عليه السلام أسامة بن زيد ،

وأنه كان يحب قومه بني أميّة، وأن الرسول عليه السلام كان يحب قومه قريش،

وأنه أعطى عبد الله بن أبي السرح خمس الفيء، وقد رجع عنه مع أن أبا بكر وعمر فعلا مثل ذلك،

فعثمان إذن لم يترك القوم دون أن يدافع عن نفسه، ويكشف لهم هو وعلي بن أبي طالب عن الحقيقة، وأن أهل المدينة من المهاجرين والأنصار قد سمعوا ذلك كله وعلموه ووافقوه على كل ما قال.

فمن أرادوا الفتنة بين المسلمين ساروا بالفعل في تنفيذ خطتهم كما سبق بيانه حتى قتلوا الإمام عثمان رضي الله عنه لمآرب دنيوية. ولا شك أنه لو كان حازماً مع دعاة تلك الفتنة لحسم الخلاف قبل وقوع الفتنة وهو خليفة المسلمين وإمامهم وله كامل المسئولية في كل ما فعل، بشهادة الصحابة على صحة كل ما فعل.

والقول بأنه ولى الأمراء الخونة والظالمين والفاجرين كالوليد بن عقبة ، وعبد الله بن أبي السرح الذي أعطاه خمس الفيء إن فتح الله أفريقية على يديه، وأن العطاء ذاك لم يكن بدعاً لأن الرسول عليه السلام كان من قبله قد وعد

سراقة بن مالك بسواري كسرى، وبالرغم من هذا إلا أن عثمان قد تراجع عنه عندما خشي من الفتنة بين القائد والجند في أفريقية وانتهى الأمر. وأما توليته لإبن أبي السرح بدلاً من عمرو بن العاص على مصر فكان لشكوى الناس من هذا فعزله وولى ذلك محله مع ما كان لجماعة ابن السوداء من أثر في تلك الشكوى. وأما استعماله للوليد بن عقبة على الكوفة فقد استعمله عمر بن الخطاب على عرب الجزيرة، ثم لكيدهم ضده لأنه قتل أحدهم بأمر من الخليفة فزعموا أنه قد شرب الخمر ولعب بالسحر، وكل ذلك من كيد الكائدين كما روى الطبري وإبن الأثير، وأن عثمان قد أخذ بشهادتهم لحسم الأمر وأقام عليه الحد وعزله عن الكوفة، فهل من سبب بعد ذلك لذكر إلاباضية لهذا الأمر ؟

وأما الزعم بأنه قد نفى جماعة من المسلمين من بلادهم، فهذا النفي من العقوبات الشرعية التي لو أوقعها ولي الأمر كان له على من يستحقها. فما رواه إبن كثير بأن عثمان قد أبعد بعض أهل البصرة إلى الشام وإلى مصر لأنهم كانوا يثيرون الفتنة، فهذا مما له أن يفعله. وأما قصة أبي ذر فقد روى الذهبي في تاريخ الإسلام عن أم ذر (والله ما سير عثمان أبا ذر ، تعني إلى الربذة، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : إذا بلغ البناء سلعاً فأخرج منها)، وذكر الطبري في تاريخه بأن أبا ذر قال لعثمان عندما قدم المدينة من الشام ورأى البناء قد بلغ جبل سلع: (فتأذن لي في الخروج، فإن المدينة ليست لي بدار؟ فقال : أو تستبدل بها إلا شراً منها؟ قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أخرج منها إذا بلغ البناء سلعاً، قال : فانفذ لما أمرك به. قال فخرج حتى نزل الربذة فخط بها مسجداً، وأقطعه عثمان صرمة من الإبل (ما بين العشرين والثلاثين) وأعطاه

مملوكين وأرسل إليه: تعاهد المدينة حتى لا ترتد أعرابياً، ففعل . ويروي الحافظ الذهبي أن أبا ذر قال لعثمان : والله لو أمرتني أن أحبو لحبوت ما استطعت .

وأخيراً لابد من التذكير بثلاثة أمور : بأن عثمان رضي الله عنه من العشرة المبشرين بالجنة، فلا يجوز ذمه بأي وصف، وأن كل ما صدر عنه أو بعض ولاته من الاجتهادات لرعاية الرعية، وأنه بلا شك قد قتل مظلوماً بمؤامرة دبرها أعداء الاسلام لهدم الخلافة الإسلامية وتمزيق الأمة الإسلامية، مما يجب معه الكف عن الحديث والكتابة عنه.

هذا بالنسبة لأفكار الإباضية بحق الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه مما كانوا يرددونها منذ زعيمهم الظاهر عبد الله بن إباض، والتي كان يأخذها عن مؤسس مذهبهم المستور جابر بن زيد، مما جعلنا نوردها بمزيد من التفصيل هنا، راجين أن يكون في ذلك ما يسد هذه الثغرة بل الفجوة بين الإباضية والمذاهب الأخرى.

وتحقيقاً لهذا الهدف لابد من وقفة مشابهة مع أفكار الإباضية بشأن الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وما وقع في عهد حكمه من أحداث.

ولنبدأ بوقعة الجمل :

فعندما توجه طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم من مكة إلى البصرة لطلب دم عثمان، وبدأوا بمن فيها من قتلة عثمان، منعهم عثمان بن حنيف عامل البصرة من الدخول حتى يحضر أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وكان حكيم بن جبلة، أحد قتلة عثمان، على الخيالة التي منعتهم، فلم ينتظر وأنشب القتال الذي اضطرهم للتداعي للصلح لكثرة القتلى والجرحى، ولكن القتال عاد مع دخولهم

البصرة لتصدي جماعة الزط لهم، وأهانوا عثمان بن حنيف فاستنكر طلحة والزبير ما حصل لــه، وخلت عائشة سبيله، فأسرع حكيم بن جبلة لنصرته بجيش فيــه أربعة من قتلة عثمان أحدهم حرقوص بن زهير الذي فر من القتال وقتل حكــيم، وأسرع علي إلى البصرة ليمنع القتال، واتفقوا على الصلح وترك الحرب. ولكن مثيري الفتنة في زمن عثمان أخذوا برأي إبن السوداء وهاجموا جيش أهل البصرة ليلاً فوقعت الفتنة بين أهل البصرة ومعهم طلحة والزبير وعائشة وبين أهل الكوفة وفيهم علي وجيشه، وكادت تقتل عائشة لولا أنقذها علي بحمل هودجها بصحبة أخيها محمد بن أبي بكر داخل البصرة ثم إعادها إلى مكة وهي تثني على علي بأنه من الأخيار وتلوم نفسها لخروجها. ثم صلى عليّ على القتلى جميعاً بما فيهم الزبير الذي قتله غيلة عمرو بن جرموز بأمر من الأحنف بن قيس، فبشره علي بالنــار على فعلته، وبما فيهم طلحة وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (طلحة والزبير جاراي في الجنة) كما أورده الترمذي في صحيحه.

فلماذا أغفلت الإباضية ذكر وقعة الجمل في كتبها ولم تذكر منها إلا مــا يقدح بطلحة والزبير ومن معهما كفئة باغية ؟ ! فهل هذا الذكر يزيل الجفوة بين الإباضية وغيرها من المذاهب ؟ !

ثم نأتي لوقعة صفين :

توجه جيش الإمام علي رضي الله عنه إلى الشام ليلزم معاوية بن أبي سفيان بمبايعته، فدارت بينهما معارك انتهت بهزيمة جيش معاوية لــولا خديعــة رفــع المصاحف على الرماح مما أوقف أهل العراق عن القتال ولم يستجيبوا لتحذير علي من الخديعة، ثم أصروا على إسناد التحكيم لأبي موسى الأشعري عن علي رغــم

معارضته، وأسند معاوية الأمر لعمرو بن العاص وأجلت جلسة التحكيم إلى رمضان، فاعترض عروة بن جرير التميمي : أتحكمون في دين الله الرجال ؟ ! وردد كلمة (لا حكم إلا لله) جماعة من القراء من أصحاب علي، فسمّوا بالمحكّمة، كما ورد في الكامل لابن الأثير.

ورجع جيش معاوية إلى الشام، وانقسم جيش علي إلى قسمين : قسم يرى التحكيم وقسم يعارضه ، فناظرهم إبن عباس بطلب من علي أولاً فرجع بعضهم، وناظرهم علي، وذكّرهم بما قاله لهم بأن القوم ليسوا أصحاب دين، وأنه حكم القرآن ولم يحكم الرجال، فأصروا عليه أن يتوب من التحكيم كما تابوا هم وإلا فهم مخالفون.

وعندما جاء موعد التحكيم اجتمع الحكمان واتفقا على عزل علي ومعاوية عند جلسة التحكيم، وجعل الأمر شورى بين الناس، ففعل ذلك أبو موسى ولكن عمرو ثبت معاوية، فتصايح الحكمان وتفرق الناس ورجع معاوية وجيشه إلى الشام، وأدرك أبو موسى أنه خدع فاستحيى من علي وذهب إلى مكة وأخبر إبن عباس علياً بما حصل.

واشتد أمر القراء الذين سموا بعدها بالخوارج، وأصروا أن يتوب علي من التحكيم ليذهبوا معه لمقاتلة معاوية، فرفض وحملهم مسئولية كل ما حصل وأنه حذرهم من ذلك، ولكنهم أصروا على موقفهم واعتزلوا الكوفة، وكاتبوا أهل البصرة ، واجتمعوا في النهروان وبايعوا عبد الله بن وهب الراسبي أميراً عليهم.

وأما علي فقد رفض حكم الحكمين ، ودعا الناس لجهاد جيش معاوية، ولكنهم رفضوا الخروج معه، وحكموا عليه بالكفر إن أصر على التحكيم ولم يتب

منه، وأنهم سيحاربونه. وأرسل إليهم الحارث بن مرة العبدي ليستوضحهم خبر قتلهم بعض المسلمين فقتلوه، فقرر عليّ قتالهم قبل الشام، ورفضوا تسليم علي قتلة أولئك المسلمين، وأصر جمع منهم على قتال عليّ وأنصرف جمع آخر رفضاً للقتال. ودار القتال فقتل الراسبي وحرقوص من أمرائهم، وصلى عليهم علي ودفنهم وقال بإنهم ليسوا بمشركين ولا منافقين وإنما (إخواننا بغوا علينا، فقاتلناهم بغيهم علينا) كما ورد في البداية والنهاية لإبن كثير وفي الكامل لإبن الأثير.

ورفض أهل العراق الخروج مع علي إلى الشام، مما قواهم وأضعف خصومهم. وفي السابع عشر من رمضان سنة أربعين للهجرة استشهد علي رضي الله عنه بضربة من إبن ملجم بينما شفي معاوية من جرح إليته ولم يقتل عمرو بن العاص لمرضه وقتل خارجة بن أبي حبيبة بدلاً منه لأنه خرج للصلاة بالناس.

هذه هي أحداث وقعة صفين فما هي قضايا الخلاف التي نشبت بشأنها ؟ إنها أربعة :

الأولى : موقف أهل النهروان من التحكيم وما ترتب عليه : بعد أن قبلوا التحكيم تابوا عنه وطالبوا علياً بذلك ليقاتلوا معه وإلا قاتلوه. وإذا أُخذ بالقول بأن القراء من أهل النهروان رفضوا التحكيم أصلاً فإن عامة أهل العراق قبلوه. ولو سلمنا بهذا الافتراض فإن سورة الحجرات تفرض الصلح بين أي طائفتين من المسلمين تبغي إحداهما على الأخرى، صلحاً قبل القتال وآخر بعده، بشرط مرافقته بالتقوى والتراحم لتدوم وحدة المسلمين. وأما الشورى والاختيار بين المسلمين في أمر تولي الحكم فقد خالفها الإباضية عندما إختاروا الراسبي إماماً لهم دون عودة لأحد من المسلمين لا في العراق ولا غيرها ، فاختيارهم الراسبي بدلاً من الإمام علي

هو في الحقيقة مجرد رئيس لهم وليس إماماً للمسلمين ، ناهيك عن أن عليا قد أرغم على قبول التحكيم بشأن طلبهم دم عثمان وطلبه المبايعة له وليس لتقرير من هو الخليفة حتى يستدرج أبا موسى لهذه المسألة ويختاروا هم خليفة له .

والثانية : وجود عدد من الصحابة في صفوف أهل النهروان: ذكر الشيخ ناصر السابعي في كتابه الخوارج والحقيقة الغائبة أن اثنى عشر صحابياً كانوا من أهل النهروان منهم ثلاثة معروفين وتسعة ليسوا من أكابر الصحابة مما لا يسمح باستغلال تثبيت صحة فعل أهل النهروان ناهيك عن أن العلامة السالمي لا يرى في كتابه (شرح طلعة الشمس في أصول الفقه) بأن قول الصحابي حجة على غيره وإلا لما وقع بينهم أي خلاف في المسألة الواحدة.

والثالثة : نسبة الكفر إلى عدد من الصحابة والبراءة منهم : فإنهم ينسب إليهم تكفير من قال بالتحكيم، وأنهم تابوا عن ذلك الكفر وطلبوا من علي أن يتوب عنه ليطيعوه. والملفت للنظر أن الشيخ السابعي قد شكك في كل الروايات التي طلبوا فيها من الإمام علي الإعتراف بالكفر بقبول التحكيم بحجة أنهم لم يستخدموا لفظ الكفر على مخالفتهم بهذا المعنى وإن قالوا لإبن عباس (كفرت وأشركت) وهم يعلمون تماماً معنى هذه اللفظة وغيرها من ألفاظ القرآن. وعليه فلا حاجة للجوء لهذا المعنى للتخلص من تكفير من قال بالتحكيم من الصحابة لأن إصرارهم على توبة من قال بالتحكيم يكفي بغض النظر أن للكفر معنيين أو قسمين هما كفر الجحود وكفر النعمة، والأول للشرك والثاني للنفاق.

وأما الولاية والبراءة في حق الصحابة فإنها تعني عدم تولي من تجب البراءة منه من مرتكبي الكبيرة المصرين عليها بحجة أنهم من أهل النار، ووجوب تولي أهل

الجنة المؤمنين، وهم يوجبون البراءة ممن يخالفهم والتوقف عمن لا يعلمون أمـــره. وعليه فمن يعتبرونه من الصحابة قد كفر منكراً أو رافضاً لحكم من أحكـــام الله تعالى حسب تأويلهم فهو كافر كفر شرك تجب البراءة منه..

وهم لا يرون عدالة وطهارة الصحابة على العموم قبل الفتنة وبعدها وإنما يرون أن من وافق الخارجين على عثمان كما كان عليه أهل النهروان فهم علـــى حق وغيرهم على ضلال ، كما قال السالمي في طلعة الشمس، ويؤكد ذلك الشيخ الوارجلاني، ولذلك فهم يرون البراءة من عثمان وطلحة والزبير وعلي رضي الله عنهم كما يرون البراءة من معاوية وعمرو بن العـــاص وأبي موســـى الأشـــعري والحسن والحسين لتسليم الإمامة لمعاوية، ولا يرون البراءة من أم المؤمنين عائشـــة رضي الله عنها بحجة أنها تابت. وأما من اعتزل الفتنة من الصحابة كعبد الله بـــن عمر وسعد بن أبي وقاص فهم موضع شك فلا ولاية لهم، ولكن اختلفوا في البراءة منهم فمنهم من توقف ومنهم من تبرأ منهم.

وهنا لابد من عدم تكفير أولئك الصحابة لأن ما صدر عنهم لا يخـــرجهم من الإسلام إلى الشرك، ورب العالمين وصف الطائفتين بالإيمان، وهم قد عرفـــوا بالجهاد مع النبي والحب لـــه، مما يفرض تجنب التطـــاول علـــيهم ولا ســـيما أن تخصيص عموم أحاديث فضائل الصحابة لا يقف عند أحداث الفتنة بل يشـــملها وما قبلها وما بعدها، وأن ما أطلقه الإباضية من كفر النعمة وليس كفر الشـــرك على الصحابة ، كما قال الشيخ الحارثي وكرره الشيخ ناصر المسفري يتناقض مع ماروي عن علمائهم من العبارات الصريحة الواضحة، فإبن إباض يؤكـــد الكفـــر الصريح بحق عثمان رضي الله عنه وليس كفر النعمة ، كما أكد ذلك خالد بـــن قحطان، وكرره الوارجلاني في حق طلحة والزبير ..

وأما بعض مفكري الإباضية الجدد كعدون جعلان، ونور الدين السـالمي، وابو اسحق ابراهيم أطفيش، وبيوض إبراهيم، وأبو اليقظان إبراهيم، وعلى يحيى معمر، وأحمد بن حمد الخليلي، فإنهم يرون بأنه لا فائدة من بحث تلك الأحـداث السابقة، لأن ذلك يزيد من تشتيت الأمة، وهذا ولاشك الرأي الحق لو كان جميع المعاصرين منهم يقولون به.

وعليه فلا بد من تحقيق جميع كتب تراث الإباضية وإعادة طباعتها بشكل لا يسيء لأحد من الصحابة، كما أنه لا بد من إعادة النظر في مسألة البراءة من الصحابة، وتربية النشء على حبهم جميعاً وعدم التفريق بينهم.

والرابعة : نسبة إبن ملجم للخوارج : حاول أحمد بن سعود السـيابي في تحقيقه لكتاب السير للشماخي أن يقول بأن إبن ملجم قد أقحم في أهل النهروان، وأن الأشعث بن قيس المندس على جماعة الإمام علي لصالح معاوية هو الذي دبر مؤامرة قتل علي، وأن السابعي يعتمد على السيابي وعلى بعض المعاصـرين مـن عباس العقاد وطه حسين وبعض المستشرقين الذين يبرؤون الخوارج من دم علي، وأن عمل إبن ملجم كان فردياً مستقلاً، وأنهم يؤكدون عدم رضى الإباضية عن مقتل الإمام علي. فماذا نفعل بالروايات التاريخية التي تنص صراحة على تدبير إبن ملجم قتل الامام علي، والتي تؤكد عدم صلته بمعاوية الذي كان مستهدفاً بالقتل في نفس الليلة، والتي تذكر أن إبن ملجم قد تزوج وهو في طريقه للقتل من امراة قتل أبوها وأخوها في النهروان، والتي تؤكد أنه من الخوارج سواء كتـاب نقـد الرجال للذهبي وكتاب لسان الميزان لإبن حجر العسقلاني. وأما قـول ناصـر السابعي بعدم رضى الإباضية عن مقتل الإمام علي، وأنهم لا يمدحون إبن ملجم، فهذا يناقض كتبهم مثل السير والجوابات الذي يكرر ذلك في أكثر من سيرة.

وكم نتمنى على معاصري الإباضية ممن لم يتعصبوا كناصر السابعي وصالح الصوافي أن يحققوا ليس فقط عمل إبن ملجم ليجعلوه فردياً ويبرئوا الإباضية من اغتيال الإمام علي رضي الله عنه وإنما كل تلك الروايات المتحاملة علـــى جميـــع الصحابة.. كما نتمنى عليهم إعادة طباعة كتبهم القديمة ونشرها كتراث يجـــب المحافظة عليه مما يظهر عدم صلتهم بالخوارج وخطأ ما نسب إليهم من ذلك.

وقبل أن ننتهي من هذه الوقفة مع السيرة الفكرية لابد مـــن اســـتكمالها بنقطتين مهمتين لإزالة تلك الفجوة بين مذهب الإباضية والمذاهب الأخرى وهما : التعصب المذهبي والتهجم على الآخرين :

أما التعصب المذهبي فهو ظاهر في كتب الإباضية القديمة والحديثة : فـــإن كتاب (غرس الصواب في قلوب الأحباب) لمشايخ دار القرآن بسلطنة عمـــان يقول بأن (المذهب الإباضي هو مذهب النبي صلى الله عليه وسلم الذي نزل بن جبريل عليه السلام عن اللوح المحفوظ، عن رب العزة جل ثناؤه.. فمن شـــك في المذهب الإباضي فقد شك في الدين كله، ومن قدح في الإباضية فقـــد قـــدح في أصحاب رسول الله).. فهل نزل جبريل عليه السلام، يا مشـــايخ دار القـــرآن الكرام، بالقرآن الكريم أم بمذهب إبن زيد، وهل من تساوي بينهما، وهل كـــان النبي على مذهب إبن زيد، وهل جاء بهذا المذهب؟ ! فلماذا هـــذا التعصـــب.. والتقديس .. والتنزيه المذهبي ؟

وإن كتاب (لباب الآثار) لمهنا بن خلفان البوسعيدي، أحد علماء عُمان في القرن الثاني عشر الهجري، يقول (فلا تك في مرية من الدين الإباضي، لأنـــه الحق العلي، وأنه هو الدين القويم والصراط المستقيم، لا نرضى به بدلاً ولا نبغي

عنه حولاً ..) فهل الإباضية دين أو مذهب ، وهل المذهب أكثر من أحكام شرعية إجتهادية يحتمل صاحبها الصواب والخطأ ؟

وإن كتاب (العقود الفضية في أصول الإباضية) للشيخ سالم الحارثي يقول بأن العلامة أبا الحسن علي بن محمد البياني من علماء القرن الرابع بعمان قد قال بأنه فحص الأديان ظاهراً وباطناً فلم يجد ديناً أصفى من ديننا، ولو علمنا غيره خيراً منه لما سمحنا لجهنم بأنفسنا..

فبالتأكيد إنه لا يقصد أن الإباضية دين وليس بمذهب، وأن المذاهب الأخرى تسمح بما أسماه بالقاذورات من زنا وسرقة وشرب خمر بينما لا تسمح بذلك الإباضية، وأن حصر كلمة (أمتي) في الحديث الشريف (لا تجتمع أمتي على خطأ) على الإباضية.. فلم هذا التعصب حتى في التفسير ؟ !

وإن كتاب (إزالة الوعثاء عن أتباع أبي الشعثاء) للشيخ سالم بن حمود السيابي يقول (ولا أن الإسلام والإيمان بمعناهما لم يبقيا في مذهب ما على أصولهما الصحيحة إلا في مذهب الإباضية ، لأن الإباضية لا يزالون يصارعون الزعامات التي تكون مخالفة للحق ومناوئة للعدل..) ، فهل وصف علماء الشريعة من غير الإباضية بالسوء والإفساد من الحق والعدل ؟ ! وهل المذهب الإباضي وحده الصحيح في أصول الإسلام والإيمان ؟ ! وهل هذا من النزاهة والحق أم من التعصب ؟ !

وعندما نقرأ كتب (الإباضية بين الفرق الإسلامية) للشيخ علي يحيى معمر، (وأن هذه أمتكم ..) للشيخ محمد الشيخ بلحاج، و(نبذ التعصب المذهبي) لمفتى سلطنة عمان الشيخ أحمد الخليلي، نجد دعوة لنبذ التعصب المذهبي ولكنها للأسف لا تقف عند هذا الحد بل تعود وتدافع عن المذهب الإباضي

وتخطئ غيره وتدعو للثبات على آرائه وأحكامه، فهل هذا من الإنصاف لقوة أدلة أي مذهب، وهل استنكار التقليد بين المذاهب ، كما فعل الشيخ السيابي، من نبذ التعصب المذهبي ؟ !

وأما التهجم على من خالف الإباضية فإنه ظاهر لدى علمائهم القدماء والمعاصرين، مما يقتضي التخلص من ذلك لإزالة الهوة بين المذهب الإباضي وغيره.

فكتاب (الإباضية في ميدان الحق) للشيخ المسفري يقول بأن لغير الإباضية في الدولة الإباضية جميع الحقوق والواجبات إلا الولاية والحب في الله. ويقول كتاب (الإباضية بين الفرق ..) للشيخ علي معمر بأن غير الإباضي لا حق له في الاستغفار حتى أنهم يعلمون أطفالهم في مدارس سلطنة عمان صلاة الجنازة ولا يستغفرون إلا للميت الإباضي.

وكتاب (لباب الآثار) للشيخ مهنا البوسعيدي يصرح بأن مخالفيهم (هالكون ، كفار نعمة، منافقون ظالمون ..) ويقول (وإن مات على غير الدين الإباضي فهو في النار قطعاً..) وهذا هو رأي الشيخ أحمد بن مداد الإباضي، وأما الشيخ جاعد بن خميس الخروصي فإنه يقول في نفس الكتاب (فلا تك في مرية من الدين الإباضي لأنه الحق العلي.. أبى الله أن يكون الحق في غير الدين الإباضي ..) ويقول (من مات على خلافه فليس له في الآخرة إلا النار وبئس المصير ..). وأما الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم الثميني فإنه يقول في كتابه (شرح النيل وشفاء العليل) فإن على الإباضي (فرز دينه كفرز طريق داره، والشاك في كونه صواباً ودين مخالفينا خطأ منافق ولو منّا ، ولا يشم رائحة الجنة ولو صلى حتى يخرج عظم جبهته، أو صام الدهر وتصدق بلا غاية).

فليت العلماء المعاصرون بدلاً من أن يقدموا لتلك المؤلفات دون إنكار أن يقوموا بإعادة دراستها وطرح تلك الأقوال المثيرة للفرقة مع المذاهب الأخرى ولا سيما بإعادة النظر في فكرة (الولاء والبراء) فلا يحصرون ولايتهم بمن على مذهبهم دون غيرهم ولا يتبرأون ممن خالفهم.. والأخطر من ذلك ما قاله الإمام الجيطالي في كتاب بهذا العنوان بأن التبرؤ من أئمة الإباضية يوجب البغض والعداوة حتى يتوب ويرجع، وأنه (إن خرج من مذهب المسلمين – أي مذهبهم– وخالفهم وطعن في مذهبهم وعابه فقد حل قتله واغتياله ..)، وقد ردد هذا القول بالقتل الشيخ عبد العزيز الثميني في كتابه (شرح النيل وشفاء العليل)، كما أكد هذا المعنى قطب الأئمة أطفيش في شرحه لأقوال الشيخ الثميني حتى قال بأن كل من دعا إلى مذهبه المخالف للإباضية أو مدح غير أئمتهم فهو طاعن حلال الدم. ويظهر في الوقت الحاضر وهم في مرحلة الكتمان كما يقولون الإكتفاء بالتنكيل بمخالفيهم، فالغلاة منهم أو بعض المتنفذين منهم لايترددون في الأذى بمخالفيهم كعزلهم من وظائفهم أو سجنهم أو تشويه سمعتهم في مجتمعهم..

وفي الختام لابد من طرح هذه الأفكار بعيداً من بين المذاهب الإسلامية من منطلق أن الكل يخطئ ويصيب إلا الأنبياء المعصومين ، ولابد من تجنب التأويلات البعيدة للنصوص الشرعية والتقيد بقوة الدليل لا بشبهة الدليل لأن في ذلك التخلص من عوامل الفرقة بين المسلمين التي لا يستفيد منها إلا أعداء الإسلام والمسلمين وهم الآن قد باشروا الحرب الدموية على الإسلام وأهله باسم الإرهاب، كما باشروها بالإيقاع بين المذاهب الإسلامية ولاسيما ما يظهر بين السنة والشيعة..

سيرته العقائدية

يرى الإباضية أن الإيمان يشمل الاعتقاد بالقلب والقول باللسان والعمـــل بالجوارح، فلا بد للمسلم أن يقر بأن ماجاء به الرسول محمد عليه وآله وصــحبه الصلاة والسلام حق من عند الله تعالى، وأن يشهد بالتوحيد لله تعالى، ويشهد بــأن محمداً عبد الله ورسوله، وأن ينزه الله تعالى بشكل مطلق عن كل تشبيه ويؤول كل ما يوهم بالتشبيه ليبتعد عنه تماماً، وأن يثبت لله تعالى الأسماء والصفات كما أثبتــها لنفسه مع الإعتقاد بأنها ذاتية وليست زائدة فيها ولا قائمة بها ولا حالة فيها لأنه لو زادت فيها للزم الحلول ، ولو قامت بها أو زادت عن ذاته للزم التبعض ، ولو حلت فيها أو زادت عليها للزم الإفتقار، كما قال أيضاً ناصر بن سالم الرواحي الإباضي.

ويرون من كمال الإيمان أن يكون بالقدر خيره وشره من الله تعالى، وأنـــه تعالى يخلق الأفعال والإنسان يكتسبها، وهذا ما يقول به أهل السنة الذين يقعون في الجبرية بهذا القول وإن هربوا من المعتزلة القائلين بأن الإنسان يخلــق أفعالــه. ويرون بأن الله تعالى صادق في وعده ووعيده، فإما الخلود في الجنة أو النار، لأن الناس إما مؤمن وإما كافر، وأما المنافقون ففي النار خالدون. ويرون أنــه مــن الشرك إنكار المعلوم من الدين بالضرورة كإنكار شيء من القرآن، وهم يلتقــون في ذلك مع المذاهب الأخرى، ويرون أن الصراط المستقيم يوم القيامة ليس كما تقول المذاهب الأخرى هو طريق محسوس فوق جهنم أدق من الشعرة وأحد من السيف وإنما هو طريق الإسلام الصعب التمسك به في خضم الحيــاة ولــيس في الآخرة، ويرون وجوب محبة المطيع لله وبغض العاصي لــه، كما يرون أن التوبة

تغفر الكبائر وأن اجتناب الكبائر يغفر الصغائر، كما يرون وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن للرسول عليه وآله السلام شفاعة كبرى يوم القيامة بمغفرة السيئات وصغرى بزيادة الدرجات ، ثم للأنبياء ثم للمؤمن الطـائع فقـط ، وأن حجة الله تعالى تقوم على خلقه بالرسل والكتب، وأن الحسن ما حسنه الشـرع والقبيح ما قبحه الشرع وليس العقل أو الهوى، ويرون أن مرتكب الكبيرة منافق وليس بمشرك كما تقول الخوارج، وأنه لن يدخل الجنة مع الإصرار وعدم التوبة، ويرون كما يقول محسن بربر في الإباضية أن القرآن كلام الله كما يقول الشـيخ خميس الرستاقي، وهو وحيه وكتابه المنزل على نبيه محمد عليه السلام، وهو مـن علمه تعالى، وهو غير محدث ولا مخلوق مع أن الدكتور احمد مجلى يقول في دراسته للفرق بأنهم التقوا مع المعتزلة بالقول بخلق القرآن، وهذا قول المغاربة منهم كمـا يقول بجاز بكير، ويرون بأن رؤية الله تعالى مستحيلة في الدنيا والآخرة مختلفين في ذلك مع أهل السنة، ولهم عدد كبير من الأدلة بالإضافة لدحض أدلـة القـائلين بالرؤية ، وهم على حق في ذلك كله، ويرون بأن الإيمان والإسـلام مترادفـان، وأنهما الدين، كما قال إسماعيل الجيطالي الإباضي، ويرون أن الكفر قسمان : كفر شرك بالمساواة بين الخالق والمخلوق في الذات والصفات، أو بـالجحود وإنكـار وجود الخالق والأنبياء والرسل والملائكة والكتب والمعاد والحساب والجنة والنار، والقسم الثاني، كفر نعمة بارتكاب الصـغائر والإصـرار عليهـا ، أو الكبـائر والإصرار عليها وإن كانوا يرون أن الله تعالى يغفر الصغائر بلطفه بينما لا يغفـر الكبائر إلا بالتوبة، ولكنهم يرون كفر غيرهم من أهل السنة من باب كفر النعمة وليس كفر الشرك، وهم يرون التوقف في أطفال المشركين فلا يحكـم علـيهم

بالكفر أو الإيمان ولكن يجوز تعذيبهم انتقاماً ودخولهم الجنة تفضلاً، ويرون بـأن كل ما أمر الله تعالى به فهو عام يشمل المؤمن والكافر، وأن كل ما خلقه دليـل على وحدانيته، وهم يرون حرمة قتل الموحدين، ولا يفصلون بين الروحية والمادية في الإسلام مما جعلهم ينكرون التصوف، وهم يرون أن القراءات القرآنية السبع متواترة، ويرون أن الولاية والبراءة مبنيان على الظاهر من الأعمال، وهما إما أن يكونا بالنص على الأسماء أو التكني أو الإشارة المبهمة، وأما الوقـوف فـيرون وجوبه بحق من لم يعلم فيه موجب الولاية أو البراءة، وهو أنواع : وقوف الدين، ووقوف الرأي، ووقوف الشك، وكلها مأخوذة من قوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) – الاسراء ٣٦ – وقوله عليه السلام (قف عما لا تعلم) وقولـه (المؤمن وقاف والمنافق وثاب) ، وأنهم يعتقدون بوجوب الأمر بالمعروف والنـهي عن المنكر، ويرون أن كل من ينكر القطعي من الأحكام ويعمل بخلافه هو خارج عن الإسلام وذلك كما رأت وفعلت فرق الخوارج من أزارقة وصفرية ونجدات، وبالذات الأزارقة، ولذلك فإن الإباضية ليست من الخوارج، لأنهم وافقوا الكتاب والسنة في معتقداتهم وأعمالهم، كما يقول الشيخ علي يحيى معمر في كتابه (نشأة المذهب الإباضي).

سيرته الأصولية

تظهر الإباضية في مواقف معتدلة بين المذاهب الإسلامية إذ لم تتطـرف في شيء، فلم تعتبر كل أثر مهما ضعف حجة، كما لم ترد السنة بالقياس، ولم تعتـبر

الإجماع الضيق في المكان حجة ولم تنف حجيته أو إمكانه في عهد الصحابة وفي كل عصر حتى قيام الساعة، ولم تمنع اعتبار القياس دليلاً شرعياً ولم تجعله يرد النص، ولم تقبل التشبيه في العقيدة ولم تنف ما أثبته الله تعالى لنفسه أو رسوله له، ولم تر في القدر أن الإنسان مجبر على أعماله أو أنه يخلقها، ولم تحكم بالشرك على مرتكب الكبيرة ولم ترجئه إذ لم تقل أنه لا يضر مع الإيمان معصية.

فمن خلال دراسة الأمور التالية تظهر مكانتهم بين المذاهب الإسلامية : أن مصدر الإسلام الأساسي في كل شيء هو القرآن الكريم، ومن الشرك أو الردة إنكار شيء قطعي منه، وأن المصدر الثاني للإسلام هو السنة الصحيحة وأولها المتواتر الموجب للعمل والمفيد للعلم، ومنكرة كمنكر القرآن، ويأتي المشهور بعده، وهو أقوى من الآحاد الظني الدلالة الموجب للعمل، ويأتي المرسل بعده الموجب للعمل إذا كان لصحابي أو تابعي، وأن المصدر الثالث هو الإجماع، وحجيته قطعية، والخروج عنه فسق، وأن المصدر الرابع هو القياس المعروف، وأن المصدر الخامس هو الاستدلال وأبرزه المصالح المرسلة والإستصحاب.

وقبل البيان الأوسع لهذه المصادر الشرعية نورد النقاط التالية : أن مصادر التشريع الإسلامي لدى الإباضية هي الخمسة التي مر ذكرها: الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستدلال، وأن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم ينسخ ونص عليه الكتاب والسنة، وأن الإجماع القولي حجة قطعية بينما السكوتي ظنية، وأن حديث الآحاد يفيد العمل لا العلم مما لا يجعله حجة في العقائد، وأن عمل أهل المدينة أو إجماعهم ليس حجة على غيرهم، وأن مذهب الصحابي ليس حجة على غيره، وأن قول الرسول عليه وآله السلام أقوى من عمله إذا تعارضا ولم يمكن

الجمع بينهما ، وأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وأن الصحابة كلهم عدول إلا من فسقه القرآن كالوليد بن عقبة، وتقبل روايتهم إلا في الفتنة لمن خاض فيها، أو هم كغيرهم من الناس لا بد من بحث حال كل منهم لمن لم يعرف حاله، وأن الإختلاف في القطعيات يجعل أحد المجتهدين مصيباً والآخر مخطئاً ، وأما في الظنيات فإباضية المغرب وإبن بركة من أئمة المشرق يرون أحدهما مصيباً وله أجران والآخر مخطئاً وله أجر واحد، وأما إباضية المشرق وأبو يعقوب فيرونهما مصيبين، ففي العقائد والأصول يرون أنفسهم على الحق وغيرهم على الباطل وأما في الفروع فيرون مذهبهم صواباً يحتمل الخطأ وغيرهم خطأ يحتمل الصواب.

والآن جاء دور الوقفة مع أدلة الشريعة الإسلامية التفصيلية وأولها كما ذكر أعلاه :

القرآن الكريم :

فجابر بن زيد لم يكتب تفسيراً للقرآن خاصاً به وإن كان من أعلم الناس بكتاب الله، كما قال إبن حجر. وقد أجمع علماء الإباضية بأن القرآن هو كلام الله تعالى ووحيه وفرقانه، وأن من الشرك إنكار أي شيء منه، وأنه لايقدم على نصه الظاهر المحكم شيء، فهو المرتبة الأولى في التشريع.

السنة النبوية :

وهي المصدر الثاني للإسلام والمرتبة الثانية في الأدلة التفصيلية للشريعة الإسلامية ، فبالإضافة للجامع الصحيح للربيع بن حبيب اعتمد الإباضية على المسانيد الأخرى من غير الإباضية كصحيح البخاري وصحيح الترمذي ، كما يقول الوارجلاني الذي يقول بأن الإباضية مشتركون مع غيرهم في العلوم العقلية

والأحاديث والقرآن. ويقول الشيخ أطفيش بقبول أحاديث الآخرين إذا وافقت ما عندهم أو فيما ليس لهم فيه حديث، وهم لا يردون أحاديث الآخـــرين إلا إذا تعارضت مع مبدأ عقدي صحيح ثابت عندهم بالدليل، وهم كالجمهور لا يرون أحاديث الآحاد حجة في العقائد، ومسند الربيع بن حبيب يعتمد علـــى صـــحة الإسناد والمتن بالرغم من أنه من محدثي القرن الثاني الهجري الذي لم يكن قد تأكد فيه ذلك لقربه من الرسول عليه وآله وصحبه السلام، وبالإضافة إلى أن رواتـــه كلهم عدول ثقات فإنه لا يوجد فيه ركاكة أو مخالفـــة للحـــس أو العقـــل أو المشاهدة، فأسانيد الجامع ثلاثية عالية الإسناد، وتتصف كأصـــحاب الصـــحاح والسنن بصفة التكرار سواء من حيث تعدد الصحابة الرواة أو اختلاف الألفاظ أو طول وقصر الحديث الواحد.، وقد اهتم الإباضية بهذا المسند فرتب الوارجلاني أحاديثه على شكل جامع وسماه الجامع الصحيح في القرن السادس الهجري، وقام بشرحه الشيخ أبو سته في القرن الثاني عشر الهجري، ثم شرح جزئيه الأول والثاني الشيخ السالمي في القرن الثالث عشر الهجري.

الإجماع :

فبالرغم من إنكار الآخرين عليهم الأخذ بالإجماع إلا أن علماءهم يصرون على أنهم يأخذون بإجماع الأمة، وهذا ما يقوله السوفي والكندي وابن خلفـــون، وأن مفهوم الإجماع عندهم هو إجماع مجتهدي الأمة في عصر من العصـــور علـــى مسألة من مسائل الاجتهاد، ويرى الشقصي بأن الإجماع هو كل قول أو فعل صح لأمة محمد عليه وآله السلام ولا يوجد فيه مخالف. والإباضية يـــرون أن مفهـــوم الأمة يشمل جميع من آمن بالله ورسوله وكتابه وصدقه وكان في جملة المـــذاهب

السابقة ما دامت توافق الحق، فالإجماع عند الاباضية هو إجماع علماء المسلمين، وأن حجته بدليل الكتاب والسنة، وأنه مقدم على القياس وأقوى منه، والإجماع يبقى حجة دائمة مدى العصور ولا ينحصر بإجماع الصحابة الذي انتهى وقوعه مع انتهائهم .

القياس :

قال الجمهور بأن القياس من أدلة التشريع التفصيلية ولكن غيرهم من ظاهرية وشيعة أنكروا ذلك وإن كان لم يظهر لدى الإمامين جابر بن زيد وأبي عبيدة مسلم القول بالقياس لأنه لم يكن محدد المعالم، وقد ظهر مصطلح القياس في أواخر أيام أبي عبيدة مسلم الذي كان يقول بالرأي كأجلى صور القياس دون ذكره . فبعد أن كان لا يرى ضم البر إلى الشعير ليكتمل النصاب في الزكاة صار يقول به مما يدل على قوله بالقياس بعد أن كان لا يقول به ، وكذلك فعل الربيع بن حبيب وابن عبد العزيز وأبي المؤرج.

ويظهر أن عدم ظهور الأخذ بالقياس لدى الإمامين جابر وأبي عبيدة منذ البداية هو الذي أوجد التنازع بين القائلين بالقياس وبعدمه في البداية من فقهاء المذهب، إلا أن العمل به كمصدر تشريعي حسم الخلاف وصار كثير الاستعمال في وقت مبكر، كما اتضح من أقوال الإمام عبد الوهاب الرستمي في فترة القرنين الثاني والثالث الهجريين، وما روته مدونة أبي غانم الخراساني في نفس الفترة، وما روى عن أبي الحواري في القرن الثالث الهجري وعن إبن جعفر في نفس الفترة وعن أحمد الطرابلسي في القرن الثالث الهجري أيضاً. ونجد في كتاب قواعد الإسلام للجيطالي والإيضاح للشماخي في القرن الثامن الهجري استعمالاً واسعاً

للقياس في العبادات بعد أن توسع الإباضية في استعماله ولم يقفوا عند المعـــاملات متى تبينت علة حكم الأصل لديهم.

الاستدلال :

أو المصادر التبعية من استصحاب واستحسان ومصالح مرسلة وشرع من قبلنا والتي يمكن بيانها فيما يلي :

الاستصحاب:

هو بقاء حكم الأصل وجوداً وعدماً، وقد أنكره الحنفية وقال به الشافعية وأكثر الإباضية .

والاستحسان :

وهو العدول عن دليل أوهى إلى دليل أقوى، كما قال السالمي، ووصـــفه الوارجلاني بأنه من القياس الخفي، وأخذ به الإباضية والحنفية وأنكره الشـــافعية بحجة أن من استحسن فقد شرع.

والمصالح المرسلة :

وهي وصف ناسب ترتيب مصالح العباد عليه ودفعـــت بـــه المفســـدة. والشارع لم يعتبره ولم يلغه. وقد أنكره الشافعية والأحناف واشتهرت به المالكيـــة والإباضية مع تحفظ الإباضية لإفراط المالكية فيه كما قال الوارجلاني.

وشرع من قبلنا :

الذي أخذ به الأولون بالقول بأن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينســـخ، وقد اشترط السالمي لاعتباره دليلاً شرعياً أن يذكره تعالى أو نبيه دون إنكار لـــه، ويكون على جهة التشريع لنا، فالإباضية أخذوا به مع التحفظ.

والإلهام :

وهو ما يطمئن إليه القلب في الاجتهاد والعمل بالشرع، كاجتهاد معرفة القبلة عند الصلاة من أنه يلزم العمل به كما قال الشيخ السالمي والشيخ الكدمي ولا سيما أنه قد قالت به المذاهب الأخرى كما هو لدى السمرقندي الحنفي والشوكاني الزيدي والغزالي الشافعي.

ففي سيرة أصول الفقه لدى الإباضية نجدهم يتفقون مع غيرهم من المسلمين على أهمية أصول الفقه في استنباط الأحكام الشرعية، كما أكد إبن بركة في القرن الرابع الهجري، وأبو سعيد الكدمي في القرنين الثالث والرابع الهجريين، وابن خلفون في القرن السابع الهجري، والرسول عليه وآله وصحبه الصلاة والسلام كان ينتظر الوحي إذا سئل أو وقعت حادثة يلزمها حكم شرعي، وكان متى نزل عليه الحكم نطق بالتشريع اللازم لأنه (لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى) بغض النظر عن قول من رأى أن الرسول عليه وآله السلام كان يجتهد رأيه ولا ينتظر نزول الحكم وإن كان تعالى لا يقره على الخطأ فيصححه التنزيل لأن هذا القول يخالف الحقيقة والواقع، لأن ما نسب إليه عليه وآله السلام من اجتهادات سواء كانت خاطئة أو صائبة لم تكن من قبيل ما يلزمه الأحكام الشرعية وإنما الشؤون الدنيوية العلمية أو الفكرية كتأبير النخل، وحفر الخندق، والخروج لأحد ، والمكيدة لماء بدر، ومبادرة أم سلمة بالدعوة للحلق، وغيرها فهي مما لا يحتاج إلا لرأي الخبير أو الواحد أو الكثرة، فكان الحكم الشرعي فيه أن تأبير النخل مسألة علمية لا تحتاج إلا لرأي علمي، وأن في حفر الخندق يوم أحد مسألة حربية لا تحتاج إلا لرأي عسكري ، وأن في الخروج يوم أحد للقتال

خارج المدينة بدلاً من داخلها مسألة أكثرية الرأي الذي عمل به النبي ولم يرجع عنه عندما تراجعت عنه الأقلية، وأن في الرأي والحرب والمكيدة يوم بدر لا يحتاج إلا لرأي الخبير، وأن في رأي أم سلمة رضي الله عنها بأن يبادر النبي بالحلق يوم الحديبية فيتبعه الصحابة كان مسألة فكرية من سرعة البديهة لا يحتاج معها إلا العمل بها..

ونعود لمسيرة ظهور علم الأصول في الفقه فنجد الصحابة رضوان الله عليهم يفتون بما لديهم من نصوص ويستنبطون فيما لا نص فيه، وتجد التابعين يسيرون على نفس الطريق، فكان جابر بن زيد إمام المذهب الإباضي كأحد التابعين يلتزم الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وأخيراً الإجتهاد بالرأي حتى أنه صرح بأن (كل أمر يعارض السنة فهو مردود) مستجيباً لنصيحة شيخه إبن عمر بان لا يفتي إلا بقرآن ناطق أو سنة ماضية وإلا هلك وأهلك، كما أنه كان يقدم رأي الصحابي على رأيه ويقول (رأي الذين كانوا قبلنا خير من رأينا) . وقد كان تلاميذه يحاولون فهم مقصده من الرأي فيما إذا قصد به القياس أو الإستحسان أو المصلحة أو غيرها مما يعد من أصول التشريع. وكان أبو عبيدة مسلم وتلميذه الربيع يتحفظان من القياس بينما يميل إليه تلميذه الآخر إبن عبد العزيز، ولكن عندما ظهر وضع الحديث والكذب على الرسول عليه وآله السلام توقف أهل العراق عن التوسع في استعمال الحديث وتوسعوا في استعمال الرأي، أو الإستدلال، ولكن بقيت طريقة الإمام جابر ملزمة للجميع وساروا عليها.

وهناك مؤلفات في أصول الفقه لدى الإباضية في المشرق كجامع إبن بركة، ورسالة محبوب بن الرحيل في الأصول، كما هناك مثل ذلك في المغرب كديوان

الاشياخ، والبحوث الأصولية لدى إبن سلام والوارجلاني والشيخ الملشوطي وأبي الربيع المزاتي والمارغني ، وغيرها مثل : كتاب العدل والإنصاف للوارجلاني في القرن السادس الهجري، وهو أول كتاب كامل وصلنا في علم الأصول في المشرق والمغرب، وكتاب البحث الصادق للبرادي، وهو شرح للكتاب السابق ونقد له في القرنين الثامن والتاسع الهجريين، وكتاب شرح مختصر العدل والإنصاف المذكور للشيخ أبو العباس الشماخي في القرنين التاسع والعاشر.

وعليه فقد كان الإمام جابر بن زيد واحداً من أئمة السنة وأحد التابعين المشهود لهم، وكان له فضل السبق إذ توفي في العقد الأخير من القرن الأول الهجري بينما ولد أبو حنيفة ومالك في هذا الوقت، وكان أول من دوّن في السنة النبوية بديوانه الذي كان حمل بعير، وكان الإباضية وغيرهم يصدرون عن رأيه وهو الذي كان يرفع كل مشكل إلى شيوخه الكبار وعلى رأسهم العبادلة الثلاثة وأم المؤمنين عائشة وأنس بن مالك وغيره.. فكان هذا المذهب أو المذاهب الإسلامية المعتدلة الصحيحة، وكان حملة العلم الذين حملوا المذهب إلى مختلف البلاد الإسلامية أهل فقه وعلم ودين، فجاء المذهب بعيداً عن الإنحراف والضلال بالرغم مما يجب على علمائه من إعادة دراسة تراثه من أجل تنقيته من الشوائب وإزالة الجفوة بينه وبين المذاهب الأخرى.

ولو وقفنا مع جانب من جوانب أصول الفقه لدى الإباضية، وهو ما أسماه الدكتور مصطفى باجو بالإجتهاد المقاصدي لوجدنا اهتمام الإباضية بتعليل الأحكام لمعرفة مقصد الشارع من التكليف بارزا في بحوثهم ، فإنهم قد ضبطوا المقاصد ورتبوها وخاصة عند الضرورة. فقد ذكروا ما يلتقون به مع المذاهب الأخرى فإن

مقاصد الأحكام إما تحصيل مصلحة أو دفع مفسدة، بشرط تحديد الشرع للمصلحة وليس الهوى. فقد رأى إبن بركة الإباضي أن التكليف المحقق لمقاصد الأحكام ثلاثة أقسام هي : قسم إحياء النفوس كالنهي عن القتل، وقسم إصلاح ذات البين ، كالنهي عن الغصب، وقسم حفظ الأنساب ، كالنهي عن الزنا.

ولكن الوارجلاني الفقيه الإباضي الآخر سمى المقاصد بقواعد الشرع وحصرها في : أحكام الحدود والقصاص ومسئوليات الأموال والأبدال لمنع التنازع والصراع ، وأحكام النكاح والإجارة والقراض والمساقاة لضمان المصالح، وأحكام الطهارة والنظافة لتجنب البهيمية، وأحكام محاسن الأعمال ومكارم الأخلاق من صدقة وزكاة وهدية للبذل بدلاً من البخل، وأحكام العبادات البدنية التي لا تدرك بالعقل ولا بالقياس.

وأما السالمي الفقيه الإباضي الآخر فقد سلك سبيل جمهور الأصوليين في تقسيم المقاصد إلى ضروريات وحاجيات وتحسينيات شاملة حفظ الدين، والعقل، والنفس ، والنسل، والمال، ولكن الفقيه الإباضي الآخر الشماخي قد جعل حفظ العرض مقصداً سادساً.

ويرون بأن الباعث قد ظهر من قاعدة (الأمور بمقاصدها) بالإستناد إلى الحديث (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل إمرئ ما نوى) فالنية هي التي تحدد العمل من طاعة إلى معصية، فالطهارة تكون عبادة إذا قصد تعبد الله تعالى بها وتكون معصية إذا نافق بها، والهدية بنية المقابل المادي تكون عادة وبنية المحبة تكون عبادة.

ونرى أن المالكية قد اهتموا بسد الذرائع كثيراً، وجعلها إبن القيم ربع التكليف ورأى تحريم الحيل بناء عليها، بينما رأى الإمام جابر بن زيد بطلان

اللجوء للحيل لأنها مناقضة لقصد الشارع ، فيحرم مثلاً إظهار العورة للناس عند الجنابة وفقدان الماء لأن الحق لا يوصل إليه بالباطل ، أي أن الوسيلة إلى الحـــرام محرمة، كما يحرم بيع العنب لمن يعصره خمراً، وتحرم المنكوحـــة في عـــدتها ســـداً للذريعة، وتحرم زوجة المقتول على القاتل قياساً على قتل الوارث وسداً للذريعة، وتحرم الزانية على من زنى بها سداً للذريعة، فالحرام لا يكون وسيلة للحلال.

ورأى الإمام جابر منع الرجل من التصرف بماله إذا أوشك على المـــوت، وليس لـــه إلا الثلث في ماله سواء كان في حالة حريق أو غرق، كما رأى إقرار المريض بدين لأنه إقرار بدين وليس وصية حتى ينطبق عليه (لا وصية لوارث).

وبهذا يظهر حرص الإباضية على الفهم السليم للنصوص عنـــد تطبيـــق الأحكام من أجل سلامة الإجتهاد وتجنب الحيل حتى لا تؤدي الأحكام عكـــس مقصودها.

والمهم أن هذا الموضوع قد بقي متناثراً في كتب الإباضية ولم يوضع لـــــه بيان متكامل يبين مقاصد الشريعة وما يتصل بها من بواعث ومآلات.

السيرة الفقهية

يرى الشيخ علي يحيى معمر أن الإباضية كانوا لا يصدرون في بداية نشأتهم عن رأي سواء مع عبد الله بن إباض أو أبي عبيدة مسلم إلا بالعودة إلى إمـــامهم جابر بن زيد الذي كان يعتمد في الفقه على القرآن الكريم والسنة المتـــواترة أو المشهورة ثم الآحاد ومرسل الصحابة والتابعين، ولا يردون الآحاد إلا إذا صادمها

دليل قطعي، ويرون القياس، وأما الإستصحاب والإستحسان والمصالح المرسلة فكانوا يرونها من الإستدلال أو الرأي مما يلتقون به مع بعض المذاهب الأخرى.

وأما موضوع الإمامة أو الخلافة فقد كان الإمام جابر بن زيد يرى فيه ما يراه القرآن وما فعله الصحابة رضوان الله عليهم من أنها قضية العدالة في الإسلام التي لا تخضع لنظام وراثي أو مرتبط بجنس أو قبيلة أو أسرة أو لون وإنما بالكفاءة في الدينية والخلقية والعملية والعقلية ولا ينظر فيها للهاشمية ولا القرشية و العروبة إلا من باب أسباب المفاضلة فقط وليس الإنعقاد، وهذا الرأي التقى فيه مع رأي الخوارج مما جعل من ينسبون الإباضية يقعون في خطأ نسبتهم إلى الخوارج. ولعل ما قال به الشيخ محمد الغزالي، ويقول به رجال حزب التحرير بشأن الخلافة وشروط إنعقادها والمفاضلة لها مما يتفق مع الإباضية والخوارج مما لا يمكن أن يجعل أياً منهما منهم وهو لايتفق مع أي منهما في بقية الآراء والأصول كما سبقت الإشارة لذلك.

والمعروف أن الإباضية قد التزموا في فقههم بميزان الكتاب والسنة كمصدرين وحيدين للشريعة وكدليلين مع بقية الأدلة للأحكام الشرعية التفصيلية وذلك بعيداً عن صخب الجدل الذي اختلطت فيه الدنيا ومطامعها مع الأخرة ومطامحها.

هذا من ناحية منطلق سيرة هذا الإمام جابر الفقهية ، وأما من ناحية الإجتهاد فقد سار المذهب وعلماؤه على الإجتهاد في كل العصور ولم يغلقوا بابه كما فعل الجامدون من العلماء لنظرتهم لقدرة الشريعة على تيسير ذلك لكل مجتهد، ولحاجة الحياة له لحل مستجداتها الكثيرة، ثم لتوفر أسباب ومصادر

البحث والدراسة مع تطور الوسائل أكثر فأكثر، وقد ظهر إبداع علماء فقه هذا المذهب عندما وضعوا ما أسموه بمسالك الدين كأحوال عملية لالتـــزام المجتمـــع بعقائده وتشريعاته، وحددوها في أربعة كما سبق بيانه وهي :

١- حالة الظهور ، وتكون إمامته عندما يكون المجتمع إســـلامياً منفـــذاً لأحكام دينه وتشريعاته دون أي تدخلٍ أجنبي أو استبداد حاكم،

٢- وحالة الدفاع، وتكون السيطرة فيه على الأمة لعدو أجنبي، أو عنـــد تخلي الحكام عن الرعاية بالإسلام ، وعندها تكون الثورة على الأجنبي أو علـــى الظلم والفساد الداخلي أو على الإثنين معاً،

٣- وحالة الشراء، عندما تعلن قلة من المسلمين ولو أربعون الثورة على دولة الفساد والظلم لإعادة الحكم بالعدل الإسلامي،

٤- وحالة الكتمان، عندما يتجنب المؤمنون مساعدة الطغاة في الوظائف العامة ، وينشرون الإسلام بين الناس لتوعيتهم ودفعهم للتخلص من الظلم مـــن خلال جمعيات التنظيم الإباضي المسمى حلقة العزابة التي تشكل من خيرة رجال البلد علماً وصلاحاً، وتشرف على جميع شئون المجتمع الإباضي، وهـــي مجلـــس شورى الإمام في حالتي الظهور والدفاع وتمثل الإمام في حالتي الشراء والكتمان.

ومما رأوه من الفقه، مما يظهر مدى قوة صلتهم بالمذاهب الأخرى، أنهم لا يرون من السنة النبوية ما لم يداوم على فعله الرسول عليه وآله السلام من بعض العبادات مثل دعاء القنوت، ورفع الأيدي عند التكبير، وتحريك الســـبابة عنـــد التشهد، والجهر بكلمة آمين بعد الفاتحة، وزيادة عبارة (الصلاة خير من النوم) في أذان الفجر، مما يلتقون في الكثير منها مع المذهب الحنفي. كما رأوا تحـــريم زواج

الزاني بمن زنى بها بحجه الزواج لقوله عليه وآله السلام (أيما رجل زنى بـــأمرأة ثم تزوجها فهما زانيان إلى يوم القيامة)، كما رأوا صيانة كرامـــة المســـلم الفقـــير بتعريضه لمذلة السؤال وذلك بتحريم إعطائه من الزكاة إذا سألها وذلك بإعطائـــه دون سؤال أكثر من حاجته من خلال هيئة تتولى جمع الزكـــاة وتوزيعهـــا علـــى المحتاجين إذا لم يكن هناك دولة إسلامية تتولى ذلك.

وواضح من التزام المجتمع الإباضي في أماكن تواجده بالشريعة الاســـلامية سواء كان في الجزائر وتونس أو غيرهما بأن ذلك قد أنقذه من الانحلال الخلقـــي والإنحراف السلوكي وذلك برعاية نظام العزبة هناك، وتطبيق وجـــوب الأمـــر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتطبيق حكم الولاية والبراءة والتوقف في المجتمع، مما يحمي الفرد بسيطرة المجتمع من الإنحراف مهما تعرض للفـــتن ، فعنـــدما انتشـــر المذهب الإباضي في جزيرة العرب وجوارها، وفي شمال أفريقية قبـــل المـــذاهب الأخرى، ظهر ذلك التأثير. فعندما أقام الإباضية كياناً لهم في عمان، مازالت آثاره حتى الآن، وعندما أقام كيانات في ليبية ثم المغرب حيث ما أسموه بالدولة الرستمية التي شملت الجزائر الحالية، ظهر وجودهم الفعلي عندما سيّروا تلك الكيانات على منهاج الخلفاء الراشدين في الحرب والسلم، مما جعلهم يلتقون في أصول الـــدين والفقه مع مذاهب السنة كما يلتقون معها في كثير من الأحكام.

فمفهوم الإمامة أو الخلافة عندهم هو المفهوم الإسلامي الحق والذي يجمع بين الدين والدولة مما كان عليه الرسول عليه وأله السلام وأجمع عليه الصـــحابة وسار عليه الخلفاء الراشدون ، والذي يرى أنه لابد من اختيار رجل عادل كفوء لهذا المنصب ليكون إماماً للمسلمين.

وهناك من جانب آخر العديد من الآراء الفقهية التي نسبت إلى المــذهب الإباضي مما يخالف ما اتفقت عليه المذاهب الأخرى: فهم يحرمون طعــام أهــل الكتاب، مع أن المعاصرين منهم قد أجازوا أكل ذبائح أهل الكتاب إذا تم التأكد من أنهم أهل كتاب، وهم يحرمون أكل قضيب التيس والثور والكبش، ويقولــون بأن ذلك عائد لاستقذاره وحمله للبول النجس، وهم يرون وجوب القضاء علــى من نام في نهار رمضان فاحتلم ، مما يرون لزوم المبادرة معه إلى الاغتسال وعندها لا قضاء عليه إلا عند عدم هذه المبادرة، وهم يرون عدم جواز المسح على الخف والصلاة به، كما يرون أن القنوت يبطل الصلاة ، وأن رفع الأيدي مــع وبعــد تكبيرة الإحرام وضمها إلى الصدر غير جائزة، وأن الرضاع الكثير والقليل محرم للزواج، مستندين في ذلك إلى ظاهر الآيات ودون اعتبار للسنة المفســرة لعــدم ثبوتها لديهم.

وأما التقية فقد قالوا بها كغيرهم من المذاهب السنية والشــيعية وذلــك حفاظاً على النفس والمال والعرض بإظهار غير ما يخفي أمام مخالفيه في المعتقــد ، وهم يرونها في الأقوال لا في الأفعال مع شيء من الاختلاف فيما بين العلماء .

ومن الملاحظ أن الفقه في المغرب كان يعتمد على إباضية المشرق في بعــض المسائل وإن وجد تفسير الهواري وكتاب العزابة والانصاف في الفقه للســدراتي ، وكتاب في الكلام لأبي الربيع، وكتاب الطبقات للدرجيني ، وكتاب العزابة الــذي ألفه ثمانية من شيوخهم. ولم تزدهر الحركة العلمية الشرعية إلا بقيام ما أسموه بالدولة الرستمية ومركزها تايهرت في الجزائر حالياً وولاياتها في نفوسة بليبية حالياً والجريد بالجزائر حالياً ، فكانت تايهرت توازن القيروان لدى أهل السنة كما يذكرون.

ومن ملامح الفقه الإباضي في المغرب مما يلتقون فيه مع ما كان لديهم في المشرق: أن مرتكب المعصية كافر نعمة لا كافر ملة، وأنه لا ولاية ولا محبة له إلا بعد التوبة، وأن من أصبح جنباً في رمضان فعليه بالقضاء والكفارة إذا كان متعمداً، وأن صلاة الجمعة تحرم لعدم وجود الإمام العادل وإن كانوا يقولون الآن بأنها تصح ولكن لا تجب، وأن الصلاة تبطل بدون بسملة قبل الفاتحة، وأن القهقهة في الصلاة تبطل الصلاة والوضوء معاً، وأن الأذان يحرم بدون أربع تكبيرات، وأن الفاتحة يكتفى بها في الصلاة السرية، وأن للصلاة لباس خاص مازالوا يحتفظون به في منطقة ميزاب من الجزائر، وأنه لا يجوز أن يتزوج الزاني بمن زنى بها بخلاف المالكية، وأنه يحرم الدخان والسعوط، وأن اللحوم المذبوحة على يد اليهود حرام، وأن حلق اللحية حرام، وأن بناء القبور حرام، وأن لعب الشطرنج حرام، وأن الموسيقا والغناء حرام، وأن الصيد حرام لأنه بذخ ومضيعة وقت، وأنه لا زكاة على من أبّر نخله لشدة التعب، وأن المرأة تحل لها الزكاة إذا تفرغت لأولادها ، وأن المكاسب تخفى على الحكومة الجائرة..

ويذكر النامي الإباضي بأن هناك ثلاثة مجالس قد تأسست لتولي مهمات الحركة الإباضية المختلفة وهي مجلس العلماء أو الشيوخ، والمجلس العام، ومجلس حملة العلم، وكانت كلها سرية أثناء مرحلة الكتمان حتى أنه لم يظهر دستور مكتوب وكامل للحركة إلا في القرن الثالث بعد سقوط إمامة الصلت بن مالك في عُمان عام ٢٣٧ هـ،

وقد توضحت أهم مبادئ الحركة في :

١- الاعتدال وعدم الخروج والتزام القعود والعمل السلمي السري.

٢- عدم الثورة على الحكام القائمين شرط العدل والتزام الشريعة، وإعلان إمامة الظهور لإسقاط المستبد وإحلال الإمام العادل محله.

٣- أقرت مرحلة الكتمان للمحافظة على نقاء العقيدة وتجنب الإضطهاد، كما أقرت مرحلة الظهور عندما تتاح الفرصة، وأقرت ما بينهما مرحلة الشراء التي يتحقق من خلالها الظهور، ومرحلة الدفاع متى تعرضت الإمامة للسقوط.

وهكذا فقد سار نظام الإمام لدى الإباضية من الإنتخاب الى الحالات الأربع. فالإمام متى جاء بالشورى أو بغيرها تجب طاعته إذا كان عادلاً ومن الفسق الخروج عليه، ولكن إذا ظلم يجوز الخروج عنه ولا يجوز البقاء تحت حكمه ولكن لا يطاع في معصيته، وهذا من السنة قبل أن يثبت عقد البيعة، وأما إذا ثبت العقد فإنها تكون فريضة ، كما يرى الكندي في المصنف. وأما الحالات الأربع فإن حالة الكتمان تكون عند التعرض للخطر أو عند التراجع، وحالة الشراة تكون عند تحقيق الإمامة أو التضحية بإعلان الحرب على السلطة عندما يتفق أربعون عالماً على الأقل للإنتقال لهذه المرحلة، وتحقيق الظهور أو النصر وقيام الإمامة، وأما عند الدفاع فذلك مع تعرض الإمامة أو البلد للخطر أو عندما لا تكون الإمامة في السلطة.

ولابد أن يكون الإمام حائزاً على الصفات التالية : العدل ، والحكمة، والشجاعة، والشرف، والقدرة، وعدم الحسد والحقد والبخل والتعجل والتبذير والغدر والمكر، وأن يكون كامل الجسم فيكون أتقى الناس وأعلمهم في الفقه ، وقوياً بحيث يتخذ أي قرار دون الرجوع إلى العلماء أهل الحل والعقد، ، وإذا لم يتصف بأتقى الناس وأعلمهم فعليه الرجوع لذوي المؤهلات العسكرية للدفاع

عن الإمامة المهددة بالخطر، وهذا هو ما يسمى بالإمام الضعيف الذي يجب عليه الرجوع إلى أهل الحل والعقد عند أي قرار.

ويقول الكندي في المصنف بأن الشورى فرض واجب على الإمام التقي العالم أي القوي كما هي على الإمام الضعيف على حد سواء ، وأنه إذا تركها فقد كفر.

وأما إجراءات انتخاب الإمام فتكون على ثلاثة مراحل :

الأولى : ترشيح العلماء للشخصيات المناسبة للمنصب.

الثانية : تقديم كل مرشح من قبل أحد العلماء ليحصل على موافقة ستة علماء آخرين أو خمسة والسادس مقدمه، وإذا تعدد المرشحون فالعلماء يختارون بين إثنين منهم : فإما الأتقى العالم عند استقرار البلاد وإما المؤهل عسكرياً عند الاضطراب، ولا مجال للإعتذار.

الثالثة : بيعة أهل البلاد بحضور العلماء ورؤساء القبائل بقسم البيعة في جو احتفالي ، ومتى أجمع العلماء على مرشح معين فلا اعتراض على البيعة ولو ممن لم يحضرها لأن الغياب يعتبر قبولاً ضمنياً. ويكون الإمام هو رئيس الدولة وصاحب السلطات الدينية والسياسية والتشريعية حسب الشريعة الإسلامية، كما يذكر الكندي في مصنفه.

وأما موانع الإمامة فهي العبودية، فيمنع العبد من الإمامة لأن من لا يملك التصرف بنفسه لا يملكها بغيره، كما يقول الكندي في مصنفه، كما يمنع ولد الزنا منها، والقاصر، كما يذكر الأزكوي في كشف الغمة، كما يمنع منها غير المكلف شرعاً، وهناك ثغرة دستورية إذ لم ينص الدستور على منع التوريث.

وأما خلع الإمام فعلى الإمام أن يخلع نفسه بحدث وتخلعه الرعية بحـــدث، كما يقول مصنف الكندي ، وإجماع العلماء هو الذي يقرر الخلع، فلو أصـــيب بعجز جسدي يخلعونه إلا إذا رأوا أن ذلك العجز لا يعيقه عن مهامه ولو بتعـــيين من يعينه من الرجال، ولكن لو خرج عن الشريعة في سلوكه فيستتاب من العلماء وإلا عزلوه وحل دمه إذا رفض.

فتكون مؤسسات الإمامة ثلاثة :

١– مؤسسة أهل الحل والعقد من العلماء الإباضيين، وهي السلطة العليا في كل شيء.

٢– مجلس الشورى برئاسة الإمام وعضوية الوزراء أو المستشارين.

٣– المجلس العام ويضم مجلس الشورى والولاة ورؤساء العشائر.

فالولاة بهم وبرؤساء العشائر يدير الإمام دفة الحكم، ويعينـــون بمشـــورة مجلس الشورى، وتوافق عليهم المناطق أو ترفضـــهم، كمـــا إن للـــوالي مجلـــس استشاري يساعده في المهمات ويشمل وجهاء ورؤساء القبائل.

وأما القضاة فيعينهم الإمام بتوصية محتملة من جماعة العلماء المحيطين بالإمام بشرط أن يكونوا من العلماء لأن القاضي يبت في الخلافات بين الأفراد، وأما بين القبائل فذلك للإمام، وللقاضي الحكم بالموت ولكن تنفيذه للإمام وحده. وتبقى المساواة أمام القانون حق لكل مواطن حتى بالشكوى ضد الإمام نفسه وجلبه أمام القضاء.

وأما بيت المال فمصادره ثلاثة :

١– الرسوم على الصادرات والواردات.

٢- الزكاة المفروضة، ويشرف على جمعها وإنفاقها العلماء.

٣- ضريبة التجار غير المسلمين والأقليات غير العمانية، وتؤخذ بالتساوي مع ما تأخذه بلادهم من العمانيين.

وأما إذا حصلت غنيمة في حرب ضد غير المسلمين من غزاة ومستعمرين فالإمام وحده المسؤول عن هذه الأموال، كما أنه هو المشرف على النفقات كلها بمشورة أهل الحل والعقد لأنها لبيت المال وما فيه ملكية عامة للمسلمين.

وأما الجيش فلا يفرض وجود جيش محترف خشية من الاستبداد وحرصاً على الطابع السلمي للإمامة القائمة على الإعتدال، ولكن للإمام أن يطلب من القبائل العمانية أن تساهم في الدفاع عن الإمامة أمام أي خطر داخلي أو خارجي، فيتشكل جيش من المتطوعين والمجندين من أبناء القبائل، ولا يملك أحد عدم طاعة الإمام أمام ندائه .

وأما السياسة الخارجية فبناء على الاعتدال لا هجوم ولا حرب إلا إذا تعرضت الإمامة للهجوم، فهناك البعد الديني المذهبي مع شرق أفريقية في زنجبار وشمالها في الجزائر، كما أن هناك البعدين السياسي والتجاري مع الفرس والوهابيين في الجوار، وأما مع القوى الغربية فلا يلجأ لغير المسلمين من القوى الأجنبية إلا بشكل محدود، ولا ندري ما هو الشكل المحدود! بحيث إذا خرج الإمام عن ذلك استحق العزل وإلا القتل.

وبعد أن عرضت قضية عمان لأول مرة على الأمم المتحدة في آب ١٩٦٧ هـ وطالب وفد عمان بمنحها الحرية والاستقلال، ظهر تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بتجنب المجابهة مع بريطانية، ولكن إلقاء القبض على أسلحة

أمريكية مرسلة من السعوديين للإماميين أثار الموضوع، وأدركت بريطانية أن أمريكة لن تترك المنطقة لها، فجرت محادثات بينهما انتهت بتوقيع (إعلان الهدف المشترك) بينهما بتقسيم مناطق النفوذ في المنطقة بوضوح بحيث تكون عمان وساحلها مع اليمن والبحرين وقطر والكويت خاضعة للنفوذ البريطاني وتبقى السعودية وإيران للنفوذ الأمريكي. وبعد منازعات وصراعات أثارتها بريطانية بين إمامي الداخل والساحل في عمان جعلوا الإمام يصرح باستعداده بقبول إرادة الشعب وترك الحكم إذا رغب الشعب برئيس آخر، مما يشكل تغييراً في الفكر الإباضي نحو الإمامة، ولكن سلطان الساحل لم يستجب لرغبة إمام الداخل في التفاوض لأنه كان ينتظر نهاية صاحبه القريبة. وتجمد الوضع بهذه اللعبة البريطانية طيلة عهد السلطان سعيد بن تيمور (١٩٣٢ – ١٩٧٠ م) لتبقى البلاد في وضع بائس لأنه كان يرفض الإصلاح كلياً سواء برفض التعليم العام أو الصحة أو غيرها مما سبب تعجيل ما أسموه ثورة ١٩٦٥ – ١٩٧٤ م التي قادت حركة التغيير والإصلاح التي بدأت عام ١٩٧٠ م عندما تسلم السلطان قابوس بن سعيد الحكم الذي ألغى عملية التجميد وفتح أبواب التنمية على مصراعيها ليتغير وجه عمان بسرعة كبيرة على الطريقة التي رسمتها لها بريطانية والتي تحاول أن تمنع العودة للتفكير بالإمامة التي سببت لها كل هذا الجمود والتخلف كما يزعمون، وكما أصبحت الطليعة المثقفة على الفكر الغربي تحرص على السير فيه.

ونرجع إلى نظرة قطب الأئمة أطفيش للإمامة فنجده يعرفها بأنها (خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم في إقامة الدين وحفظ الإسلام)، وأنه لذلك يجب تنصيب الإمام لتطبيق أحكام الله في الأرض وإقامة الحدود، بشرط أن يكون مسلماً وعلى دراية للأمور وصاحب غيرة وهمة وشجاعة في تسييرها.

وأما بالنسبة لرأي الإمام أطفيش في الخروج على الإمام فإنه لا يجيز الخروج على من لا يطبق الإسلام من سلاطين الظلم ما داموا موحدين، ولكن الشيخ علي يحيى معمر يرى بأن على الإباضيين أن يكونوا تحت لواء الدولة الإسلامية العادلة وأن يساعدوها على القيام بمهامها، وهم بالخيار في ذلك مادامت جائرة إلا إذا كان موقفهم يؤدي إلى فتن بالمسلمين فيما لو أقدموا على الخروج عليها.

ونجد الكاتبة هند أبو الشعر تتحدث عن الإمامة في نظر الإباضية بشكل مقارب للسابق فتقول بأنها ضرورة وواجب ديني، ثم تذكر الحالات الأربع السابقة الذكر ومتى تكون كل حالة، ثم تورد صفات الإمام مما يمكن تكرار ذكرها هنا تأكيداً وإستكمالاً بأنه يجب أن يكون رجلاً ، عادلاً، بالغاً، حراً، عاقلاً، كامل الخلق والخلقة، قوياً بمعرفته وعلمه والالتزام بمشورة أهل الحلم ليتقوى بهم، وأن معنى قوله عليه وآله السلام (الإمامة في قريش) فإنهم ما أقاموا فيكم الكتاب والسنة، ولذلك فالإمامة تصلح في قريش وغيرها بهذا القيد. فالمصادر الإباضية المختلفة تؤكد وجود صفات العدل والشورى والاختيار لله تعالى مع توفر الصفات الخلقية والأخلاقية.

فالإمامة ، كما يُشير سالم السيابي في كتابه أصدق المناهج عقد ضرورة للمسلمين لا يسع المسلمون تركه، وهي حكم الله في أرضه والمرجع العام للمسلمين لا فرق في ذلك بين صغير وكبير وغني وفقير ورئيس ومرؤوس ، وهي لا تكون إلا بمشورة علماء المسلمين، كما يقول الإمام أبو المؤثر في السير والجوابات، الذي يرى أن علماء الإباضية يملكون الحل والعقد وحق الرفض والقرار، وهم (حجة على الأئمة ولهم) كما قال الكندي في مصنفه، وبيعة الإمام

ترتبط ببيعة (أهل العلم والرأي والصلاح والحلم) كما قال الإمام أبو المؤثر في السير والجوابات.

ومما تراه الإباضية في العقد للإمام وجوب رضى (جماعة المسلمين) أي الإباضية لأنهم حجة على الرعية ولها، ولأنهم هم الذين يعقدون الإمامة بشرط العدل والقوة لأنه (لا طاعة لإمام على من لا يحميه ويمنعه من الجور والعدوان) كما يقول مصنف الكندي، (ولأن الإمامة لا تقوم بمشاورة أهل الإحن ، ولا بأهل المعصية، ولا بسفكة الدماء) كما يقول أبو المؤثر

ونعود هنا ونؤكد أسباب زوال الإمامة والخروج على الإمام فنجدها في ثلاثة هي :

١- ما يحدثه الإمام من نقض لشروط الإمامة.

٢- ما يخل بشروط الإمام السلوكية.

٣- الإجماع على عزله ممن بايعه.

وقد شدد القاضي أبو بكر أحمد بن عمر ألا يعزل الإمام إلا عالمين أو أكثر مما يرونه من كفر يشهدونه في الدولة، أو بعجز عن تنفيذ الأحكام أو عن إقامة الحدود ، بحيث لا بد من الدلائل السليمة الملموسة ، إذ لا يجوز الخروج على الإمام إلا بعد التأكد من حدثه، وبعد المناظرة وإقامة الحجة عليه، كما يرى مصنف الكندي لأنه كما ورد في السير والجوابات (لا ينبغي للمسلمين أن يأتمنوا أهل الأحداث على الدماء والأموال). ويؤكد الإمام الكندي في مصنفه بأنه لا يجوز إقامة أكثر من إمام واحد في المصر الواحد وذلك لقوله عليه السلام (إذا ظهر إمامان فاضربوا عنق أحدهما).

وأما إجراءات بيعة الامام فإن الإباضية ترى عدة صيغ للمبايعة منها (قد قدمناك اماماً على أنفسنا والمسلمين على أن تحكم بكتاب الله وسنة نبيــه محمــد صلى الله عليه وسلم، وعلى أن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ما وجــدت إلى ذلك سبيلاً) كما ورد عن الشيخ أبي محمد. وكما ذكر الإمام الكندي في مصنفه أن أقل ما يمثل المبايعة عبارة (المبايعة على طاعة الله وطاعــة رســوله والأمــر بالمعروف والنهي عن المنكر).

ويشترط في البيعة حضور العلماء الثقاة، فيتقدم أفضلهم ويمد يده اليمنى، ويصافح يد الإمام اليمني، ويمسكها ويقول لــه (قد بايعناك علــى طاعــة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكــر، والجهاد في سبيل الله) فيقول الإمام : نعم . ثم يفعل ذلك الثاني والثالــث حــتى السابع. فيضع أفضلهم كمه على رأس الإمام ويصافحه ويضع الخــاتم في يــده، وينصب العلم بحذائه، ويتقدم الخطيب ويذكر العقد للإمام، فيتقدم الناس عندها لمبايعته، وبعدها يخرج الإمام بقلنسوة على رأسه من داره إلى المسجد وبصــحبته الناس بسيوفهم، ثم تقام الصلاة، وبين يدي الإمام كاتبه. ويذكر الشيخ أبو محمد أن أقل عدد العلماء عند البيعة هو خمسة من أهل الحل والعقد والحجــة علــى الرعية. وبإتمام البيعة يلزم الجميع بها عند عقدها بحيث يجبر من إمتنع، ودون حاجة للمصافحة من الآخرين، ويكفي السمع والطاعة من البعيدين.

ومما يكرره الشيخ علي يحيى معمر في كتابــه (الاباضــية بــين الفــرق الإسلامية..) الحديث عن الحكم في نظر الإباضية فيذكر بأن الإباضية لا تقــول كما سبق ذكره بوجوب الخروج على حكام الجور الموحدين، وأن الإمامة فرض بالكتاب والسنة والإجماع والإستدلال، كما ذكر الشيخ السالمي في مسند الإمام

الربيع بن حبيب، وأنه لذلك يجب إقامة دولة عادلة دون إثارة فتن أكـــبر تضـــر بالمسلمين، وأنه يجب طاعة الدولة القائمة الجائرة في غير معصية الله تعالى، ويجب مداومة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ويؤكد بأن الإباضية يرون أن إقامة الدولة الإسلامية فرض كفاية إذا قدر عليه بعضهم، ويجب على الباقين الدخول تحت حكمها ومساعدها على مهامهـــا، وأن البلاد الإسلامية أصبحت الآن مطالبة بالعمل بفريضة الجهاد تؤديها الأمـــة الإسلامية بالعمل صفاً واحداً لإقامة حكم الإسلام في كل البلاد التي تتولى القيام بتلك الفريضة.

فالإباضية يفرقون بين إمام العدل وإمام الظلم، ويصرون على أهمية وجود إمام العدل لأنه لا أمر ولا نهي بدونه.

فالإمام جابر بن زيد لاشك أنه قد اقتدى بشيخه إبن عباس ودون علمـــه على طريقته إذ تنسب المصادر الإباضية إليه بأن لـــه ديواناً جمع فيه كل ما علمه من شيوخه ورواه عنهم من أحاديث نبوية. وقد دلت أجوبته على أسئلة فقهيـــة وفتاوى في النكاح على أنه كان يدون علمه بالفعل وإن كان الظاهر بأن معظـــم فقهه قد دونه تلاميذه وأصدقاؤه ونسخوا بعضه من ديوانه قبل أن يضـــيع. ولا شك أن دوره السياسي قد أثر على عدم نسبة آرائه الفقهية إليه ونسبتها إلى الفقه الإباضي بشكل عام وإن وردت صريحة في بعض المراجع بنسبتها إليـــه. فهنـــاك فتاوى لـــه في مسند الربيع مثل (لا طلاق إلا بعد نكاح)، ومثل عدم تـــزويج الصبية بحجة زواج عائشة لأن هذا من خصوصية الرسول عليه السلام وزوجاته، ولكن هذا الرأي لم يكن محل إجماع لأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضـــي الله

عنه تزوج أم كلثوم بنت علي وهي صبية. ومثل أن تدفع أرضاً لرجل يعمرها نخلاً بثلث أو نصف، ومثل صلاة الجمعة خلف الإمام الجائر أو العادل على حد سواء.. ويظهر أن ديوان جابر قد احترق عندما أحرق التتار مكتبات العراق..

ومن فقهه أنه قال بجواز الحذاء من جلد الحمار الأهلي عملاً بقاعدة الأصل في الأشياء الإباحة حتى يقوم الدليل على غير ذلك، وعملاً باستصحاب حال الأصل، كما أنه منع المسح على الخفين لأنه لم يثبت عنده شيء في ذلك، كما أنه قال بصوم ما أدركته المرأة أو الغلام متى حصل البلوغ في رمضان، ويتم قضاء ما فات من أوله عملاً بالآية (فمن شهد منكم الشهر فليصمه)، كما أنه قال بعدم الصداق لمن مات عنها زوجها دون أن يفرض لها صداقاً، كما قال بجواز العمرة مرة واحدة فقط في السنة كما يرى الحسن البصري، وقال بعدم جواز تزويج الصبيان حتى يعقلوا..

ففقه الإمام جابر ملتزم بالسنة، ومبني على المقاصد والنيات، وعلى اعتبار الضرورة بقدرها ، وعلى استعمال الرأي والقياس في شكل بسيط، وعلى سد الذرائع والتعليل العقلي بدون تعسف، وعلى ملاحظة تعدد الأقوال في المسألة الواحدة أحياناً كما لاحظ من فعل الصحابة.

ولابد في نهاية هذه الفقرة من سيرة الإمام جابر من ذكر أن مدونة أبي غانم الخراساني تعتبر من أقدم المدونات الفقهية، وهي مجموعة ما ورد عن تلاميذ أبي عبيدة مسلم من روايات وسماعات وبلاغات، وأنها جاءت مدونة حسب طريقة أهل الحديث، وفيها تنزيل الأحكام على الوقائع كما أن فيها الفقه الإفتراضي وإيراد الأقوال المتباينة في المسألة الواحدة مع الترجيح وبيان المعمول به، مع أن

فقهاء الإباضية يعتبرون الكثير من أحكام الشرع معقولة المعنى، معتمدين في ذلك على آثار الصحابة، وكانوا لذلك يختلفون في المسألة الواحدة حسب إجتهاداتهم .

فالفقه الإباضي كان بعيداً عن التعصب المذهبي لأصحابه رغم تقديمهم، إذ كانوا يأخذون بحكم غير إباضي، وهذا ظاهر في المدونة بما تورده من آراء للحسن البصري وإبراهيم النخعي وغيرهما.

كما تبينت ملامح الفقه الإباضي مع نهاية القرن الهجري الثاني، ويعود الفضل في الإسناد إلى النامي الذي بحث عن هذا الإنتاج في المكتبات العامة والخاصة، وحصره وعرّف به، فهناك جوابات الإمام جابر ورسائله، وهناك كتاب الزكاة لأبي عبيدة مسلم، ومدونة أبي غانم الخراساني ، ونكاح الشغار لإبن عبد العزيز، والديوان الجامع لكتب وروايات وأقوال الإمام جابر أو أحد تلاميذه أو علماء الإباضية المتقدمين في الكوفة والمدينة وغيرهما..

سيرة المذهب التاريخية

الإمام جابر بن زيد الأزدي (٢٢ – ٩٣ هـ) هو إمام الإباضية وإن نسب المذهب إلى عبد الله بن إباض التميمي بسب بروز نشاطه ونقده العهد الأموي لابتعاده عن الخلفاء الراشدين ودعوته لحكامه بالاعتدال أو الاعتزال، ولخصومته للخوارج.

وقد ظلم كتاب العقائد الإباضية بجعلهم من الخوارج عندما جعلوهم فرقةً خارجة عن الإسلام بما نسبوا إليهم من عقائد كإنكارهم الاجماع مع أنهم يرونه

الأصل الثالث من أصول التشريع، وبإنكارهم الرجم مع أنهم يؤكـــدون ثبوتـــه بالسنة الصحيحة وليس بالقرآن المنسوخ، وبأنهم يستحلون غنيمة أموال المسلمين مع أنهم لا يستحلون شيئاً من ذلك. كما ظلمهم المؤرخـــون بنســـبة الشـــنائع والمنكرات إليهم مع أنهم لم يقدموا على العنف إلا دفاعاً عن النفس، ولم يخرجـــوا على الدولة في الجزائر منذ سقوط دولتهم الرستمية عام ٢٩٦ هـــ .

وإذا نظرنا إلى معنى كلمة خوارج نجدها أطلقها بعض المؤرخين على مـــن اعتزلوا الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه لقبوله التحكيم، وأطلقها بعـــض المتكلمين على من خرجوا من الدين بالاستناد لحديث المروق من الدين، وأطلقها آخرون على من خرجوا للجهاد لقوله تعالى (ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله)، وأطلقها آخرون علـــى مـــن تمسك بإمامة الإمام علي بعد أن تنازل عنها بقبوله التحكيم فخرجوا عن إجمـــاع الأمة التي انحلت البيعة من أعناقهم.

فالنظرة الموضوعية البعيدة عن التعصب الأموي والتطرف الشيعي، كمـــا يقول الشيخ علي يحيى معمر، ترى أن هناك عدة حركات معارضة ظهرت منـــذ فجر الإسلام، وهو على حق، فكانت أول حركة بالردة عن الـــدين أو إنكـــار الزكاة، فوقعوا في الكفر، مما جعل الخليفة أبو بكر رضي الله عنه ينـــهي ردهـــم بقتالهم، ثم كانت الحركة الثانية في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه حتى أودت بحياته، ثم كانت الحركة الثالثة بقيادة طلحة والزبير ومسايرة أم المـــؤمنين عائشة رضي الله عنها حتى أنهاها الإمام علي رضي الله عنه في وقعة الجمل بقتالهم، ثم كانت الحركة الرابعة عندما تمرد معاوية على الإمام علي رضي الله عنه بحجـــة المطالبة بدم عثمان حتى حسمها علي في موقعة صفين لولا الإســـتجابة لخديعـــة

معاوية برفع المصاحف والاحتكام لكتاب الله وأوقف القتال، ولم يأبه بتحذيره من قبول التحكيم لما في ذلك من فسخ للبيعة التي أعطيت لـــه،كما ظنت الإباضـــية ومعهم الخوارج مع أن التحكيم لم يكن على الخلافة وعقدها وإنما على الطلب بدم عثمان رضي الله عنه مقابل إعطاء البيعة، مما جعل الإمام علي يصر علـــى قبولـــه التحكيم، مما جعل مجموعة من جيشه تعتزله ، وكانت الكارثة عندما عزله مندوبه أبو موسى الأشعري من الإمامة بالتساوي مع عزله لمعاوية الذي لا قيمة لعزله لأنه لم يكن إماماً كما كان علي، وحصل ما حصل بعدها بين المسلمين...

والسؤال الآن :

أي هذه الحركات تستحق لقب الخوارج بخروجهم عن الخلافـــة وعـــن الدين؟ إنهم بلا شك أهل الردة بعد وفاة الرسول عليه السلام مباشـــرة ولـــيس غيرهم، ثم لعدم معرفة أحاديث الخوارج في عهد أبي بكر فإنها قطعاً قد وضـــعت متأخرة في عهد علي. ثم إن حديث المروق من الدين لا يطلق إلا على من ينكـــر القطعي من الأحكام ويعمل بخلافها، ويعتبر الأزارقة أقرب الفرق لهذا المعنى لأنهم استحلوا دماء المسلمين وأموالهم ونساءهم وأطفالهم، وأطلقوا الشرك على أهـــل التوحيد لمجرد إتيان المعاصي ولو الصغيرة منها، وأبطلوا الرجم والجلد والقطـــع وحاربوا المسلمين بدلاً من المشركين ، فهم خوارج لأنهم أبطلوا الأحكام.

وعليه فالخروج عن الدين وحده في نظر الإباضية يجعـــل صـــاحبه مـــن الخوارج، فكل من خرج عن الإسلام عقيدة وعملاً هو من الخوارج وليس مـــن تمرد ضد الإمام الجائر، مما يجزم أن الإباضية ليسوا مـــن الخـــوارج ولاســـيما أن الرسول عليه السلام قد وضع لنا مقياس الخطأ والصواب عندما قال (لقد تركت

فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي)، فما وافق الكتاب والسنة كان حقاً وما خالفهما كان باطلاً ، ثم إنه لاشك أن الفرقة الناجية هي من تكون مع الكتاب والسنة كما تقول إحدى روايات هذا الحديث، وهذا من يشمل كل من يتمسك بالكتاب والسنة من أي فرقة كان.

وللتدليل على سلامة المذهب الإباضي بين المذاهب الإسلامية من حيث الأصول والفروع والاعتصام بحبله تعالى المتين والتمسك بالعمل الصالح دائماً، نجد في الإمامين المؤسسين للمذهب وهما جابر بن زيد الأزدي وأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي ما يكفي لذلك. فالإباضية كانوا يلتزمون رأيهما في جميع الأمور بغض النظر عن أن جابراً كان يجاهد ظلم الحكام كما كان يجاهد نفسه على طاعة الله تعالى بينما أبو عبيدة الشهير بالقفاف قد بالغ في التخفّي بسبب اشتداد الظلم عليهم فتظاهر بأنه صانع قفاف.

ولبيان سبب الظن بأن الإباضية والخوارج على مذهب واحد فقد كان لاشتراكهما في رفض التحكيم بين علي ومعاوية، ولاشتراك الخوارج مع العمانيين في عدم الإقرار بسلطة الخلفاء الأمويين والعباسيين، وهو الظن الذي يرفضه أتباع المذهب الإباضي تماماً، ثم إن موقف الجماعتين معاً من التحكيم في عهد عبد الملك بن مروان قد أضاف سبباً ثالثاً لذلك الخلط بينهما، ثم لأن عبد الله بن وهب الراسبي، الذي اختاروه إماماً لهم بعد رفضهم التحكيم وإصرار الإمام علي بن أبي طالب عليه، كان عمانياً فقد حرصوا أي الإباضية على إفتراقهم عن الخوارج وإن كان الذي قام بالإنشقاق هو عبد الله بن إباض الذي كان يدعو لأفكار جابر ابن زيد المختفي خوفاً من الأمويين .

ويعتنق معظم سكان عمان المذهب الإباضي في الوقت الحاضر وإن إنتشر في شمال أفريقية وشرقها منذ البداية حتى أسسوا دولة في تايهرت من الجزائـــر في القرن الثاني الهجري.

هذا وقد استمر حكم الإمامة في عمان منذ الخلفاء الراشـــدين، فكانـــت الإباضية ترفض الحكم التوارثي وإنما الأمر شورى بين المسلمين ينتخبون الكفء العدل المكتمل الأوصاف كما سبق بيانه، وأن تلك الإمامة قد استمرت هناك في صعود وهبوط حتى الستينيات من القرن العشرين. وكان مجلس العلمـــاء يختـــار الإمام ويعزله إذا خرج عن مهمته، وهو الذي كان يعين ويعزل الولاة. وقد مرت الإمامة لذلك قديماً في ثلاث مراحل :

مرحلة البدء بالإمام الجلندي بن مسعود، ودامت ١٦٣ سنة، ثم مرحلـــة البدء بالإمام سعيد بن محبوب التي استمرت إلى القرن الهجري السادس، ثم مرحلة البدء بالإمام الحواري ابن مالك التي استمرت إلى عهد اليعاربة. وكان المـــذهب يتخذ شعاراً لهم الآية (وشاورهم في الأمر) كأساس في الحكم مع عدم الاعتراف بالتوارث. وقد استمر ذلك حتى عصر اليعاربة الذي أقر التوارث مخالفاً للمذهب مبررين ذلك بأن المهم هو الاستقامة ونشر الدين والعمل بالكتاب والسنة ولو قام بذلك رجال من بيت واحد.

ومع انتهاء العصر اليعربي (١١٥٤ هـــ) بدأ العصر البوسعيدي الـــذي استمر حتى عام ١٣٢٢ هـــ والذي بدأ ببيعة الإمام أحمد بن سعيد مؤسس الأسرة الذي طرد الفرس من عمان وثبت نظام التوارث في الحكم، وإن اختلف العلماء حول ذلك، فمنهم من قال بالإمامة التامة دون توارث، ومنهم من رأى الاعتدال

حسب الضرورة، ولكن نظام الدولة الوراثي في عصري اليعاربــة والبوســعيدية انضبط بالفكر الإسلامي في السياسة وفي السلوك الفردي معاً، وكــان شــكل الإدارة بمجلس أعلى من الإمام وعلماء الدين والوجهاء، ثم الولاة، فالقضاة، وإن أخذ البوسعيديون يعتمدون أكثر فأكثر على التعاون مع بريطانيــة لمســاندهم في البقاء في الحكم، ذلك أن العلاقة بين بريطانية وعمان قد بدأت عام ١٦٠٠ م مع بروز شركة الهند الشرقية، وأبعد الانجليز منافسيهم من البرتغاليين والهولنديين مع عام ١٦٥٠ م ، واستمر التنافس بين فرنسا وبريطانية حتى ١٧٦٣ م حين تخلت فرنسا عن ممتلكاها في الهند لتسيطر عليها وبعدها على الخليج كله بريطانية الــتي نجحت في إثارة المنازعات في العائلة على الحكم حتى فصلت زنجبار عن عُمــان، وسقطت الإمامة عن الساحل، وتجمدت تقاليد الإمامة في الداخل وحلت القدرات الشخصية والسياسية لدى الحاكم بدلاً من المفاهيم الإسلامية. وعــام ١٨٦٢ م صدر البيان المشترك الفرنسي البريطاني الذي اعترف باستقلال زنجبار عن مسقط كدولتين منفصلتين. وبعد اتفاقية ١٨٩١ م مع بريطانية وتجاهل البيان المشــترك السابق انفردت بريطانية في منطقة الخليج حتى عام ١٩٦٩ م حينمــا فرضــت هيمنتها عليه باسم الاستقلال والحماية.

وعودة إلى منشأ الحركة الإباضية ومسارها التاريخي نجد أن ذلك قد بــدأ في البصرة في القرنين الهجريين الأول والثاني حين انتقلت إلى عُمان ثم شمال أفريقية في جبل نفوسة بليبية وجزيرة جربة بتونس ووادي ميزاب بالجزائر.

وأما ما صاحب تلك النشأة من أحداث سواء قبلها موقعة الجمل أو معها بوقعة صفين أو بعدها بموقعة النهروان، وما ظهر معها من آراء نسبت للخليفتين

عثمان وعلي رضي الله عنهما، قبل وبعد مقتلهما، فتلك مما يتهافت الكثير منها إن لم تكن كلها أمام الدراسة والتحقيق، كما أشرنا في موقعها من هذا البحث، مما يقتضي التجاوز عنها لردم الهوة بين المذاهب.

ونعود لمسار المذهب الإباضي وحركته مما يهمنا في هذا القسم من البحث فنجده بعد أن فشل في تثبيت الإمامة الإباضية في حضرموت واليمن والحجاز عامي ١٣٠ هـ و ١٣٢ هـ على التوالي، وعودهم لمرحلة الكتمان وإن كانت الإمامة قد عادت للظهور عام ١٧٧ هـ في عُمان لتستمر متعثرة حتى الوقت الحاضر.

أما ما حصل في شمال افريقية فقد نجح سلمة بن سعد الحضرمي الإباضي عام ٩٥ هـ في نشر الإباضية في منطقة جبل نفوسة من منطقة طرابلس بليبية حيث قبائل هوارة البربرية، ومن هناك ذهب عدد من رجالهم عام ١٣٥ هـ إلى البصرة ليقضوا خمسة أعوام هناك يتلقون فيها العلم على يد الامام أبي عبيدة مسلم ويعودون كحملة علم إلى بلادهم لنشر المذهب. وعام ١٤٠ هـ اطمأنوا للفرصة بأمر من الإمام أبي عبيدة ونصبوا أبا الخطاب إماماً لهم وسيطروا على طرابلس، ثم ضم القيروان عام ١٤١ هـ إلى سلطته وعين عليها والياً من حملة العلم. ثم عادوا إلى مرحلة الكتمان عام ١٤٤ هـ بعد مقتل أبي الخطاب وعودة المنطقة تحت سلطة الخلافة العباسية. ولكنهم عينوا أبا حاتم إمام دفاع عليهم عام ١٤٥ هـ واستمر يعمل سراً بالتقية لمدة خمس سنوات حين قتل بعد معارك متعددة ظهرت معها الدولة الرستمية للإباضية في المغرب الأوسط بدلاً من تلك التي فشلت في الأولى .. وقد دانوا لها بالولاء وقد اتخذت تايهرت في الجزائر مقراً لها ، ونادت عام ١٦٢ هـ بعبد الرحمن بن رستم إمام ظهور وبايعوه بعد أن كان

إمام دفاع، واستمرت هذه الدولة الرستمية حتى عام ٢٩٧ هـ حين قضى عليها الفاطميون ، ولم ترجع بعدها للظهور حتى الوقت الحاضر.

ونعود لمسار الإباضية في المشرق فنجد أن الخلاف على الإمامة هو سبب ظهور الفرق الإسلامية وغير الإسلامية ابتداء ، ذلك أن الخلاف الأول في سقيفة بني ساعدة قد حسمه موقف أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فسار موكب الإمامة بأمان حتى ما بعد السنوات الست الأولى من عهد عثمان رضي الله عنه عندما نجح الحاقدون والمتآمرون وعلى رأسهم عبد الله بن سبأ اليهودي في تأليب بعض أهل البصرة والكوفة ومصر على الخليفة بمبررات لا ترقى كلها إلى أسباب الفتنة التي انتهت بسبب الكيد للإسلام وخلافته إلى مقتل الخليفة عثمان رضي الله عنه وتولي الإمام علي رضي الله عنه الخلافة من بعده.

وقد ظهر الخلاف أولاً من طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم بمطالبتهم بالقصاص من قتلة عثمان، وتم الصلح بينهم وبين علي رضي الله عنه لولا بعض الحاقدين الذين أثاروا الحرب بين الفريقين في اليوم التالي حتى قتل كل من طلحة والزبير رضي الله عنهما.

واشتد الخلاف ثانياً من معاوية للمطالبة بالقصاص أيضاً من قتلة عثمان قبل أن يبايع الإمام علي بالخلافة، فوقعت معركة صفين بين الطرفين التي انتهت بالتحكيم الذي رفضه قسم من جيش علي، واستمر معاوية في الخصومة بعد أن اقترب من مركز الخلافة بخدعة التحكيم حتى قتل علي رضي الله عنه ، وتولى ولده الحسن رضي الله عنه الخلافة، ولكنه تنازل عنها لمعاوية حقناً للدماء.

وجدير بالذكر أن من بين من خرجوا من جيش علـــي رضـــي الله عنــه المعتدلين الذين رفضوا مقاتلة المسلمين وتكفيرهم وهم الإباضية، والمتطرفين الذين كفروا المسلمين وأستحلوا دماءهم وأموالهم.. وهم من سموا بــالخوارج وعلــى رأسهم الأزارقة.

والإباضية، كما يصر أتباعها، ينتسبون إلى عبد الله بن إباض التميمي من باب المظهر ولكنهم هم جماعة جابر بن زيد مؤسس المذهب الحقيقـــي وإمـــامهم وفقيههم ومفتيهم، وما إبن أباض إلا مسؤول الدعوة والدعاة في البداية. وينكـــر الإباضية ارتباطهم بالخوارج، و يرون أنهم إمتداد المحكّمة الأولى الذين يعتـــبرون المسلمين كفار نعمة لا كفار ملة. ويصر المعاصرون من كتابهم بأن مذهبهم أقـــدم المذاهب الإسلامية، وأن ظهورهم ارتبط بالصراع على إقامة الإمامة العادلة وليس لأي مطلب آخر.

ومن ناحية شرق أفريقية فقد وصل المذهب الإباضي إلى زنجبار بواســـطة العمانيين أثناء وجود عهد اليعاربة في عمان في القرن السابع عشر الميلادي، وعند قيام العهد البوسعيدي إتخذ السلطان سعيد بن سلطان عـــام ١٨٣٠ م زنجبـــار عاصمة لـــه بدلاً من مسقط فترسخ المذهب الإباضي ممتداً إلى ممباســـة الكينيـــة معتمداً في ذلك على تعايش العمانيين مع السكان الأصليين والتزاوج فيما بينهم. ولكن العمانيين تعرضوا للإبادة عام ١٩٦٤ م فرجع الكثير منهم إلى عمان فقل أتباع المذهب الإباضي هناك بعد ضم زنجبار إلى تنجانيقا لتشكلا دولـــة تنزانيـــا الحالية في فيدرالية أعطت زنجبار نوعاً من الحكم الذاتي، ولكن الإباضية بقيت في جميع محافظات تنزانيا جنباً إلى جنب مع الشافعية وأخذتا تتزايدان لبعث الإسلام

هناك من جديد، فاشترى أتباع الإباضية أرضاً في العاصمة دار السلام وأقاموا عليها مسجداً بجواره مدرسة ومستشفى ، كما أسست جمعية الاستقامة الإسلامية التانزانية عام ١٩٩٥ م لتتولى جميع النشاطات الإسلامية هناك وهي في تزايد مستمر إذ أنشأت معهداً للدراسات الإسلامية.

ونعود إلى الإباضية في غرب أفريقية فنجد أن نجاح عبد الرحمن بن رستم في المغرب الأدنى والأوسط ومركزها تايهرت بإنشاء دولة لهم هناك، كانت على صلة وثيقة بمشايخ المذهب حيثما وجدوا ولاسيما في البصرة حتى استاؤوا من خروج عبد الوهاب على المذهب وتوريث الإمامة لابنه، مما أخذت هيبتها في الضياع وعزف إباضية الشرق عن مناصرتها. ومع سنة ٢٩٧ هـ سقطت تايهرت عاصمة الدولة الرستمية بعد أن دامت ١٣٠ سنة باستثناء حصن وارجلان وجبل نفوسة من حيث حاولوا إقامة إمامة الظهور ثانية فلم ينجحوا. ولابد هنا من الإشارة إلى أن دولة بني رستم كانت على صلة تسامح مع أهل السنة مما جعلهم يفدون إلى تايهرت لمناقشة علماء الإباضية في العقيدة والشريعة، ولكن المجتمع الإباضي انغلق أخيراً في ميزاب الجزائر وانقطعت اتصالاتهم في الخارج مع إخوانهم الإباضيين في جربة ونفوسة وعمان وزنجبار وسيوه وذلك بعد أن كانت منطقة الجريد من الجزائر في ظل الدولة الرستمية همزة إتصال بين جبل نفوسة وطرابلس وإخوانهم في المغرب الأوسط بتايهرت، ففي القرن السادس الهجري برز نشاط (أبو علي السني) مما دفع إباضية الجريد إلى النهاية بالحجة والإقناع حتى لم يبق منهم في القرن السابع الهجري إلا أسراً مشتتة اندمجت بالعرب واصبحت المنطقة سنية على المذهب المالكي ونسي المذهب الإباضي تماماً.

وقد اشتهر إباضية الجريد بالشجاعة والاستبسال إلى درجة التـــهور، وبالعبـــادة والنسك إلى درجة الرهبنة.

ونظرة عامة لنشوء المذاهب الإسلامية تريناً أن عهد الخلفاء الراشـــدين (١١-٣٠ هـــ) قد انتهى بميلاد ثلاثة مذاهب استمرت حتى الآن وهـــي الســـنة والشيعة والإباضية بعد أن ورثت الأخيرة الخوارج الـــذين انشـــقوا إلى أزارقـــة ونجدات وصفرية وأهل الدعوة، وهؤلاء الأخيرون هم الذين عرفوا فيما بعد باسم الحركة الإباضية وكان أبرز شخصياتهم : الشيخ أبو بلال مرداس بن أدية التميمي الذي نجا من النهروان ونظم أهل دعوته في البصرة حيث قتل، والعالم التابعي أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي الذي قاد أهل الدعوة ، وأبو عبيدة مسلم بـــن أبي كريمة الإمام الإباضي الثاني الذي توفي في عهد المنصور، وعبـــد الله بـــن إبـــاض التميمي تلميذ جابر بن زيد والعالم النشط في الحركة والذي حملت الحركة إسمـــه لبروز نشاطه، والذي يرجح أنه توفي عام ٨٦ هـــ، والعالم الربيع بـــن حبيـــب الأزدي العماني الذي مات في نهاية القرن الهجري الثاني.

والمعروف بأن الإباضية قد ظهرت بعد انقسام المحكّمة إلى خوارج متطرفين وإباضية معتدلين، وقام إبن إباض بالرد على الخوارج وبالذات الأزارقـــة بينمـــا استمر جابر بن زيد في إمامة الحركة بصورة سرية لتجنب الخطر. ويرى المـــؤرخ الإباضي المعاصر محمد علي ديوز أن الأمويين هم من أطلق هذا الإســـم علـــيهم نسبة إلى عبد الله بن إباض لأنهم لم يريدوا أن ينسبوهم إلى جابر بن زيد حـــتى لا يجذبوا إليه الأنظار. ويرى المؤرخ الإباضي الاخر المعاصر علي يحيى معمر بأن جابر بن زيد كان يحضره الطلاب، ومنهم من يلازمه كأبي عبيـــدة مســـلم وضـــمام

والدهان وابن حبيب وإبن إباض، ومن هؤلاء من اشتغل بالسياسة والشؤون العامة بالكلمة دون السيف ومنهم إبن إباض ومنهم من جلس للتدريس كأبي عبيدة والدهان، كما يرى أنه بسبب شدة الرقابة في العهد الأموي على العلماء فقد لجأوا لسرية التنظيم والدعوة وشكلوا ثلاث مجالس : مجالس العامة، لعامة الناس للتوعية الجماعية، ومجالس المشايخ، لزعمائهم للتخطيط والتنظيم، ومجالس حملة العلم، لتخريج الدعاة.

ومن ناحية المنشأ يرى بعض مؤرخي الإباضية أن المحكّمة ليسوا أصل الخوارج لأن ظهورهم قد حصل في أواخر ولاية عبيد الله بن زياد الوالي الأموي سنة ٦٤ هـ بزعامة نافع بن الأزرق. وأما الإباضية الذين حافظوا على اعتدالهم استمروا في البقاء حتى الآن كمذهب إسلامي ثالث بجانب السنة والشيعة، ولإعطاء المذهب الإباضي حقه لا بد من العودة إلى مصادرهم الرئيسية في المشرق بخاصة وهي : كتاب السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان، من القرن الأول الهجري إلى السادس، وكتاب الاهتداء والمنتخب من سير الرسول عليه السلام وأئمة وعلماء عمان للشيخ العالم أبي بكر بن أحمد الكندي (ت ٥٥٧ هـ) ، وله كتاب آخر هو المصنف يخصص الجزء العاشر منه للإمامة بفكر سياسي ناضج، وكتاب أصدق المناهج في تمييز الإباضية من الخوارج للشيخ سالم بن حمود السيابي السمائلي، وهو يرفض المعلومات المتداولة عن ارتباط الإباضية بالخوارج.

وأما في المغرب فقد ظهرت مؤلفات منها : الأزهار الرياضية في سلوك وأئمة الإباضية للشيخ سليمان بن عبد الله النفوسي. وهناك مؤلفات للشيخ أبي إسحق إبراهيم أطفيش الجزائري.

ومما تراه الإباضية اليوم أن عبد الله بن إباض الذي يحمل المذهب إسمه كـان يتلقى الأوامر والتوجيهات من شيخه جابر بن زيد ، فكان المجادل والمناظر عـن الحركة بينما كان جابر في تقية وكتمان لمكانته العلمية ولتجنب دعوته بطش السلطة الأموية ، وحوالي سنة ٩٣ هـ توفي الإمام جابر ليخلفه تلميذه أبو عبيدة مسلم.

ونظرة في الدراسات الحديثة غير الإباضية نجدها تربط المذهب الإباضـي بتاريخ الخوارج وعقائدهم، فيرونهم من أهل البدع والأهواء والتطـرف، ولـو رجعوا إلى مصادرهم لتراجعوا عن ذلك، فخطبة أبي حمزة الشـاري (ت ١٣٠ هـ) في أهل المدينة، ورسالة عبد الله ابن إباض إلى عبد الملك بن مروان تظهران أن الإباضية كانوا يحرصون على تطبيق الكتاب والسنة، ويـبرأون مـن زعـيم الخوارج نافع بن الأزرق الذي هاجمه الشيخ أبو يعقوب الـوارجلاني (ت ٥٧٠ هـ) لنسبتهم الشرك للمسلمين، وهاجمهم قطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش (ت ١٣٣٢ هـ) قائلاً (قبحهم الله قالوا بأن نصب الإمام غير واجـب ..)، وهاجمهم الشيخ السالمي (ت ١٣٣٢ هـ) لأنهم يستحلون الدماء والأمـوال.. من مخالفيهم المسلمين.

ولو وقفنا مع أعلام الإسلام قديماً وحديثاً لرأينا المذهب الإباضي على حقيقته:

فإمام المذهب جابر بن زيد تابعي عالم ثقة أخذ علمه عن شيخه إبن عباس كما أخذه عن سبعين صحابياً آخرون، وأثنى عليـه كبـار العلمـاء الأقـدمين والحديثين، مما يجعلنا لا نشك بصلابة أساس منشأ هذا المذهب.

والدكتور رجب محمد عبد الحليم يؤكد بعد الحركة الإباضية عن الخوارج، وسيرهم في دعوتهم بهدوء وسرية بعيداً عن التطرف والعنف بهدف إعادة الخلافة الراشدة.

والدكتور عوض محمد خليفات يؤكد أيضاً أنّهم ليسوا من الخوارج، وأنهم أكثر المسلمين تمسكاً بالكتاب والسنة، وأنهم وحدهم من طبق حكم الشورى في الحكم بعد الخليفتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

ومهدي طالب هاشم الذي يؤكد أن الإباضية معتدلة، وأنها نجحت لذلك في إقامة دول لها في عمان واليمن والمغرب.

والدكتور محمد حسان كسبه يرى أن مفهوم الخروج لا ينطبق عليهم وإنما على من يستحلون الدماء والأموال والنساء.. ويقول بأن الإباضية أصحاب مذهب فقهي متميز، وهم لا يكفرون الموحد العاصي كفرملة وإنما كفر نعمة بمعنى أنه فاسق، والدكتور عمر با يأسف لأن المسلمين أساؤوا الظن بهم نتيجة تلك الدراسات المتسرعة عنهم ممن يظن بأنهم المرجع في ذلك وهم ليسوا كذلك.

والشيخ عز الدين بن أمين التنوخي يهاجم جهل العلماء الذين ألحقوا الإباضية بالخوارج بينما تؤكد كتبهم وفقههم المبني على الكتاب والسنة أنهم بعيدون عن ذلك .

والشيخ محمد الطاهر بن عاشور يرى أن المذهب الإباضي استمد نظرته للحكم من الشورى والانتخاب، وأنه رغم أختفائه عن مسرح الحياة إلا أنه مازال باقياً كأنصع مظهر للإسلام لمتانة أصوله ومرونة فروعه.

وأبو حمزة الشاري الإباضي دعا الناس في خطبته في المدينة لتطبيق منهج الإسلام حسب الكتاب والسنة، وألزم نفسه بقول خليفة رسول الله أبي بكر الصديق عندما قال (أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيت الله فلا طاعة لي عليكم).

والدكتور محمد وهبه الزحيلي أكد أن أصول المذهب الإباضي كأصـــول المذاهب الأخرى من كتاب وسنة وإجماع وقياس واستدلال، وأنهم يبرؤون مـــن نسبتهم للخوارج، ولهم كتب كثيرة توضح ذلك.

والسيد عبد الحافظ عبد ربه الإباضي يـــبين أن الإباضـــية أول الفـــرق الإسلامية التي اعتمدت على الكتاب والسنة والاجتهاد مستمدة ذلك من حـــبر الأمة إبن عباس.

وأحمد توفيق المدني الجزائري يرى أن الإباضية قد ساروا على طريق الخلافة الراشدة بأمير مؤمنين منتخب بحرية بأسلوب الشورى.

والدكتور التونسي عبد العزيز المجذوب يرى أنهم متمسكون بالدين بشـــدة، وأنهم يبغضون أصحاب الظلم والفساد، ويلتزمون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..

وابن الصغير الشيعي يثني على عدل إبن رستم وورعه حتى سيرت لـــــه الأموال الكثيرة من البصرة فوجدوه فعلاً كأحد الخلفاء الراشدين.

وعثمان سعدي الذي ينفي أن الرستميين الإباضيين كانوا متعصبين للبربر إذ كانوا ينشرون العربية مع الإسلام جنباً إلى جنب في مدارسهم وجامعاتهم.

والدكتور أحمد إلياس حسين قد أكد دور الإباضية في نشر الإسلام بغرب أفريقية من خلال نظام العزابة والاعتدال في الدعوة.

والاستاذ الدكتور محمد الطالبي التونسي الذي رآى أن الإباضية من أعظم المذاهب الإسلامية وأقدمها، وأنهم لذلك تمكنوا من إقامة الدولـــة الرســـتمية في المغرب الأوسط واستطاعوا بنظام العزابة من المحافظة على مذهبهم للآن.

والإمام عبد الحميد بن باديس فإنه يثني على الإباضية من خلال مواقف شاعرهم أبو اليقظان الذي كان يسيل العبرات على ما كان يجري في الجزائر من الاستعمار الفرنسي، وكان يدافع عن الإسلام والقرآن بأقوى بيان..

ومصطفى نبيل العربي الذي يصف منطقة ميزاب الإباضية بالعالم المسحور بالصحراء الجزائرية من باب أثر الإباضية هناك : من حديثهم بالعربية الفصحى، بلا أمية بينهم، وتكافل اجتماعي تام، ومجتمع يتمسك بالإسلام ، وتسيرهم حلقات العزابة بواقع حلقة لكل مدينة.

والشيخ علي يحيى معمر الإباضي الذي يدعو لاختفاء كل مفاهيم التميز بين المذاهب، والحرص على التسابق بالتمسك بالكتاب والسنة ليستحق المتمسك بالمدح والثناء..

ومع هذه الوقفة مع هؤلاء العشرين شخصية إسلامية ما يؤكد سلامة المذهب الإباضي كمذهب إسلامي بعيد عن الخوارج، ويلتزم بالاعتدال والسير على الكتاب والسنة في الحياة الفردية والمجتمعة، ولا ينقصهم إلا إعادة النظر في كتب تراثهم وأسلوب بل مادة توجيههم في مدارسهم وجامعاتهم اليوم ليطرحوا تلك الشوائب التي علقت بنظراتهم التاريخية وموضوعاتهم التدريسية ليكونوا كالمذاهب الأخرى بل سباقين لها.

ولنذكر أن من سيرة إمام المذهب جابر بن زيد الاعتناء بتنظيم النساء في حركته، وأن من نتيجة ذلك وجود العديد من النساء الفاضلات في مواطن الإباضية مما يستحق الإكبار وبالذات في المغرب، فهناك الشهيدة البلجاء، والسيدة عاتكة بنت أبي صفرة، هذا شيء من المشرق وأما المغرب فهناك أخت الإمام أفلح

الرستمي، ونانا مارن النفوسية، وأخت عمروس بن فتح، ونانا تابر السدراتية، وأم يحيى النفوسية، وأم زعرور الجيطالية..

وهناك العديد من النساء في العصر الحاضر في المجتمع الميزابي والوارجلاني، منهن حاجة بنت الشيخ عبد العزيز الثميني، وعائشة بنت الناصر محرزي، ومسعود مامة بنت عمر، وعبد الله مامه بنت عبد العزيز، وبياز مامه بنت سليمان، ونوح عائشة بنت عمر، وماما حنة بنت الحاج بكير، وبهون شيخة بنت إبراهيم، وبابا عمر تبازيط، وحاج سعيد عائشة بنت عمر، ولبنوح بيه بنت بكير، ودودو حنة بنت داود، وخياط زوليخاء، والشيخ زوليخا بنت محمد، وبيه حمو الحاج موسى، وعائشة بنت عمر فخار .

ولابد من الإشارة أثناء هذه الوقفة التاريخية إلى موقف الإباضية من السنة النبوية سواء في المشرق أو المغرب لما في ذلك من أهمية مدى حرصهم على الإسلام البعيد عما اتهموا به من نسبتهم للخوارج وأصحاب البدع، فمن المؤكد أنهم يعتبرون السنة مصدراً أصيلاً من مصادر التشريع وأدلته التفصيلية، وهم لا يختلفون عن أهل الحديث مطلقاً في تقسيم الحديث بين متواتر وآحاد، كما أنهم متفقون معهم في شروط السند بين متصل وغير متصل ، وتحديد المتصل بالصحيح أو الحسن أو الضعيف، وغير المتصل بالمرسل والمنقطع والمنفصل والمعلق، كما أنهم قد شاركوا في سيرة رواية الحديث بشكل فاعل، ولديهم كتب تشهد على ذلك وأبرزها سند الإمام الربيع بن حبيب المحتوي على (٧٤٣) حديثاً، وهو يتميز بثلاثية السند في الرواية برواة في قمة العدالة والضبط، وبإسناد متصل ندر معه المنفصل، وهناك أيضاً مدونة الإمام أبي غانم الخراساني وتحتوي على (١٤٠) حديثاً

و (٢٤٥) قولاً للصحابة و (١٩٠٧) قولاً لفقهاء المذهب و (٤٠) قولاً لفقهاء من المذاهب الأخرى. وهناك الجزء الثالث من الجامع الصحيح ويختص بأحاديث العقيدة ككتاب مستقل عن مسند الإمام الربيع، وتمتاز هذه الكتب بدقة ألفـاظ التحديث وتجنب التدليس بالرغم من أن المحدثين قد حشروا الإباضية في الخوارج مما أثر عليهم في مجال رواية الحديث عنهم، وبالرغم من ذلك شـهد المحـدثون وعلماء الجرح والتعديل للإباضية بخاصة وللخوارج بعامة بعدم وضع أي حديث.

هذا من ناحية الأمانة العلمية ، وجانب موقف الإباضية من رواية الحديث النبوي ، وأما من ناحية حملهم للدعوة الإسلامية إلى غرب أفريقية بالذات فقـد اعتمد ذلك على التجارة منذ القرن الثامن الميلادي، إذ كان التجـار يقومـون بأعمال الدعوة إلى الإسلام مع أعمالهم التجارية حتى استقرت الإباضية في واحات فزان وجبل نفوسة وغدامس وواحات الجزائر ولاسيما مع الارتباط القوي بقبيلتي هوارة وزناتة بالمذهب الإباضي وهم من تخصص بالتجارة عبر الصحراء. وكـان لنظام العزابة وزيارة كبار الفقهاء بشكل دوري لتلك المناطق الدور الكبير في حمل الدعوة إليهم. وقد ذكر الشماخي أن بلاد السودان بغانه وما يليها كانت تـدين بالمذهب الإباضي قبل أن يصلها فقهاء المذاهب الأخرى وبالذات المذهب المالكي. فالتراث الإباضي يذكر رحلات الفقهاء إلى غرب أفريقية وإدخالها في الإسـلام وإسلام ملكهم على يد الشيخ أبي يحيى إبن أبي القاسم وذلك في النصـف الأولى من القرن العاشر الميلادي.

ونعود قبل الإشارة إلى أهم المصادر في تاريخ الإباضية أن نذكر مجرد ذكر تلك الأزمة السياسية / الفكرية الشديدة التي مرت بالإباضية في عمان وذلك مع

نهاية القرن الثالث الهجري عندما عُزل الإمام الصلت بن مالك الخروصـــي عـــن الإمامة سنة ٢٧٢ هـــ من قبل قاضية موسى بن موسى وبعض المعارضين، فدارت بسبب ذلك العزل مناقشات حادة حول طبيعة الإمامة ومشروعية العزل مما جعل الناس ينقسمون إلى ثلاث فرق حول ذلك بين مؤيد ورافض ومحايد، وبقي لهـــذه الحادثة تأثيرها.

وأما أهم مصادر التاريخ الإباضي فهي :

١- كتب السير : وهي تعتبر رغم قصرها أقدم المصادر، ومنها سيرة عبد الله بن إباض، وسيرة أبي قحطان ، وسيرة الأزكومي، وسيرة الحـــواري، وســـيرة الكندي ، وسيرة الكدمي.

٢- كتب الأنساب وأولها كتاب المبرد لنسب عدنان وقحطان، ثم كتاب العوتبي لأنساب العرب، ثم الكتابات العدنانية والقحطانية لإبن رزيق.

٣- كتب الطبقات والتراجم، وأقدمها السيرة وأخبار الأئمة لأبي زكريـــا الوارجلاني في القرن الرابع الهجري، ثم كتاب الطبقات الإباضـــية للـــدرجيني في القرن السابع الهجري، ثم كتاب الجواهر المنتقاة للبرادي في القرن الثامن الهجري، ثم كتا ب السير الشماخي في القرن العاشر الهجري.

٤- كتب التاريخ الحولي المحلي، وأولها كتاب الكشف والبيان لـــلأزدي القلهاتي في أوائل القرن الحادي عشر الهجري، ثم كتاب كشف الغمة.. للأزكوي العماني في أواخر القرن الحادي عشر الهجري، ثم قصص وأخبار عمان للمعولي في نهاية القرن الثاني عشر الهجري، ثم كتاب الفتح المبين.. لإبن زريق ، ثم كتاب تحفة الأعيان.. للسالمي في القرن الرابع عشر الهجري.

٥- كتب الفقه والعقيدة الإباضية، وهي التراث الأكبر للإباضية في المشرق والمغرب وأولها ما تركه الإمام جابر من (جوابات الإمام جابر بن زيد) و (رسائل جابر بن زيد) ، ثم (أحكام الزكاة) لأبي عبيدة مسلم، ثم (بدء الإسلام وشرائع الدين) لإبن سلام، ثم (كتاب مختصر الخصال) لأبراهيم بن قيس الحضرمي، ثم (شرح مقدمة التوحيد) للشماخي ، و (كتاب شرح قواعد الإسلام) للجيطالي ، وكتاب (كنز الأديب ..) للصائفي .

وهناك مصادر أخرى غير إباضية كالطبري واليعقوبي والمسعودي وابن الأثير والبلاذري وابن سعد. كما هناك مراجع وأبحاث حديثة كثير منها الفتح المبين لابن زريق، والسالمي والسيابي والحارثي من العمانيين والدكتور فاروق عمر فوزي والدكتور عوض خليفات، والدكتور عمرو النامي والدكتور محمد عليان.

وخلاصة القول عن الإمامة الإباضية في عمان بأنها نجحت في جمع أهل عمان لتحقيق الازدهار ولكنها لم تكن شاملة لكل عمان، فبقيت غير مركزية لوجود قبائل معارضة لسلطة الإمام قاسمتها النفوذ ، كما وجدت قوى خارجية تحكم بعض مناطق الساحل والداخل.

ولا ننسى أن استمرار الخلاف بين الفقهاء والعلماء الإباضية قد سبب عدم التقارب بين المتشددين والمعتدلين حتى انحصرت الإمامة في قبائل معينة كسلطة وراثية، وانقسمت هذه القبائل مما أضعف سلطتها وأعطى القبائل النبهانية الفرصة للظهور في وسط عمان فاضعفت سلطة الإمامة في عمان.

ومع المسار التاريخي للإباضية بين الفرق الإسلامية في ما كتب عنها قديماً وحديثاً فإننا كما يقول الشيخ علي يحيى معمر نجدها متهمة قديماً وحديثاً، ففي

القديم نجد نقص النزاهة والتعصب وعدم الكفاءة في الدراسة وسـوء المصـادر المعتمدة وصعوبة الإتصال وسوء الظن وتصديق الإشاعات والدعايات الكاذبـة، نجد كل ذلك يلعب دوره في اتهام الإباضية قديماً: ففـي مقـالات الإسـلاميين للأشعري، والفرق بين الفرق للبغدادي، وفصل الملل والنحل لابن حزم، وكتاب التبصير في الدين للاسفراييني، وكتاب الملل والنحل للشهرستاني نجد الكثير مـن أسباب الاتهام السابقة، كما نجد في الحديث شيئاً من ذلك كما في كتاب تـاريخ الفرق الإسلامية لعلي مصطفى الغوابي، وكتاب تاريخ المذاهب الاسـلامية لأبي زهرة، وخلاصة مذهب الإباضية للشيخ عبد القادر شيبة الحمد ، وكتاب تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الافريقية للدكتور هويدي، ولكن عضو المجمع العـربي بدمشق عز الدين التنوخي في دراسته للمذهب الإباضي، وابراهيم عبد الباقي في كتابه الدين والعلم الحديث فإنهما موضع ثناء ومديح لأنهما أثبتا جدية الدراسـة والنزاهة التامة في الحرص على وحدة الأمة الإسلامية وإن كانا قد جعلا الإباضية من الخوارج، وهو مما ترفضه الإباضية بشدة وإلا لكان كل من خرج ويخرج على الظلم والفساد من الخوارج، وشتان بين الخروج من الدين وعقائده وتشـريعاته وبين الخروج على ظلم وفساد الحكام والنظم الجائرة.

وفي ختام هذه السيرة التاريخية للإمام جابر بن زيد ومذهب الإباضية لابد أن نقف ملياً مع منهجية البحث العلمي التاريخي عند المؤرخين وأصحاب المقالات الذين تعرضوا لهذا المذهب.

فإبن خلدون دعا للتثبت والتدقيق في النقل كما دعا لذلك محب الـدين الخطيب ومحمد العلياني والسيد قطب ومحمد قطب مما نجده مفقوداً لدى الدكتور ناصر العقل، وناصر السعودي والدكتور محمد عليان، والدكتور صـابر طعيمـة

الذين يتهجمون على الإباضية دون سند ولا دليل، وهو الأمر الـذي يسـتدعي التثبت مما ينقل عن الأشعري والبغدادي وابن خلدون وابن تيمية في هذا المجـال، فهناك أقوال لعلماء الجرح والتعديل بحق بعض كتب التاريخ والسير لأنها مستندة على كذابين أو ضعيفي الحديث من أمثال سيف بن عمر التميمي ، ومحمـد بـن قدامة الانصاري، ومحمد بن عمر الواقدي، والهيثم الطائي، وأبو مخنف بن يحيى .

فالطبري يدعو للتحقق من رواياته التاريخية، وإبن الأثير نقـل في كتابـه الكامل عن الطبري مما يقتضي التحقيق ، وإبن العربي يحذر في كتابه (العواصم من القواصم) من كتاب إبن قتيبة (الإمامة والسياسة) وكتاب (الكامل) للمـبرد وكتاب (مروج الذهب) للمسعودي، والدكتورة سيدة إسماعيل كاشف تحذ رمن وضع الأحاديث كما ورد في الجزء الأخير من تاريخ الطبري ومن المهلب بن أبي صفرة في وضع الأحاديث ضد الخوارج. والدكاترة محمد جميل غـازي وعـوض خليفات وعبد العزيز الهلابي يحذرون من الكذب على الرسول عليه السلام ومن كتب المقالات والفرق التي تنقصها الأمانة والموضوعية. وهناك روايات نسـبت للخليفة عثمان رضي الله عنه في تفسير القرطبي وعن خلفاء المسلمين ضد الفقهاء والمحدثين في فتنة خلق القرآن في تاريخ الطبري يرفضها واقع المكتـوب عنـهم. وهناك روايات في فتنة يوم الدار إعتمد عليها كتاب الفرق وكلها عـن سـيف الكاذب، وروايات تجاهلها كتاب الفرق وكلها تتجاهل إبن السـوداء وتؤكـد اقتتال الصحابة فيما بينهم ، وهناك تراجم لبعض من سموا بالسبئيين بحجة أن إبن سبأ قد أثر عليهم بآرائه منهم الاشتر النخعي وثابت بن قيس وجندب الغامـدي وجندب الأزدي وحكيم العبدي وحمران بن أبان وزيد العبدي وأخوة صعصـعة وعدي بن حاتم الطائي وعمار بن ياسر ومحمد بن أبي بكر وغيرهم.

وفي قضية التحكيم ومعركة النهروان يُرد ما نقل عـــن أبي مخنـــف لأنـــه كاذب، ويؤخذ برواية الإمام أحمد التي تجاهلها كتاب الفرق ، والـــتي تؤكـــد أن الإمام علياً قد رضي بالتحكيم دون جبر من أحد، وأن التحكيم لم يضمن بقـــاء الخلافة لـــه، وأنه هو نفسه لم يشترط أن يذعن معاوية لأمره كخليفة للمسلمين، وأن قبوله للتحكيم لتحديد خليفة المستقبل جعل مركز الخلافة شاغراً، وجعـــل علياً ومعاوية في منزلة واحدة، وجعل مصير الخلافة مرتبطاً بذكاء وشروط أحـــد الحكمين وأن ظن الامام علي بأن الخلافة باقية في يده كان في غير محله، وأن ذلك كان السبب في جعل أهل النهروان يسارعون لملء الفراغ بنصب خليفة يستظلون برايته فبايعوا عبد الله بن وهب الراسبي ليكون إماماً عليهم وعلى جميع المسلمين. وهذا ما دعا الإمام علياً بعد التحكيم أن يسترجع خلافته بالقوة، فـــرفض أهـــل النهروان ذلك لأنهم كانوا قد بايعوا غيره في وقت تخليه عن الخلافـــة، فوقعـــت موقعة النهروان التي قتل فيها الراسبي، وتفرق أتباعه في الأمصار.

وأما أن أهل النهروان يتهمون الإمام علي رضي الله عنه بالشرك والكفـــر فهذا كذب وافتراء ، ثم أنه لم يقاتلهم حتى قتلوا الخباب بـــن الأرت وزوجتـــه ورسوله إليهم ، وإن الأشعث بن قيس كان مندساً عليهم لصالح معاوية، فكـــل هذه الروايات يكذبها الإباضية لضعفها كما يكذبون نسبة سفك الـــدماء إلـــيهم واستحلالهم لدم المسلمين، ويؤكدون بطلان روايات قتلهم للإمام علي لأن راوي إحداها عثمان الخزاعي الكذاب، وراوي الثانية محمد بن سعد وهـــي ضـــعيفة، وراوي الثالثة إسماعيل السدي وهو ضعيف كذاب، وراوي الرابعة الشعبي الذي لم يحضر اجتماع التآمر. وكذلك رواية قتال الخوارج مع إبن الزبير بمكة باطلة لأنها

تعارض روايتي البخاري والبيهقي التي تؤكد أن الإباضية يثنون على الإمام عثمان رضي الله عنه خير الثناء ويرفضون ما يسند إليهم من تكفير لـــه وللإمام علـــي رضي الله عنه.

وأما روايات المروق من الدين، وأن آيتهم رجل أسود أحد عضديه كثدي إمرأة، والتي تفوق عشرين رواية فكلها كاذبة أو ضعيفة باطلة بســـبب رواهـــا الكذابين في أكثريتهم والضعفاء وسيئي الحفظ في الباقي.

ولما كان تحري الصدق في القول والكتابة من لوازم الحكم الشرعي والمنهج الإيماني في الدعوة الإسلامية فقد وجب ذلك في عرض أحداث التاريخ الإسلامي لما في ذلك من حفاظ على وحدة الإمة الإسلامية وتحقيق عودهما للحياة الإسلامية التي افتقدهما طويلاً بإقامة الخلافة الراشدة، ولكن ذلك لن يعفي علماء الإباضـــية وفقهائها المعاصرين من طرح كل ما علق في تراثهم ومواد تدريسهم من الشوائب التي تناقض ما يؤكدون براءهم منه.



المراجع

١- الإباضية مذهب إسلامي معتدل	الشيخ علي يحيى معمر
٢- الإباضية في موكب التاريخ - الحلقة الأولى - نشأة المذهب الإباضي	الشيخ علي يحيى معمر
٣- الإجتهاد المقاصدي وتطبيقاته عند الإباضية	د . مصطفى باجو
٤- تاريخ عمان الحديث	د. خالد ناصر الوسمي
٥- نشأة الحركة الإباضية	د. عوض محمد خليفات
٦- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة)	د. أحمد محمد جلي
٧- مذكرات من أعماق زنجبار	قاسم بن أحمد بلحاج
٨- الخوارج في بلاد المغرب	د . محمد اسماعيل
٩- الإباضية بالجريد	صالح باجية
١٠- الإباضية مذهب لا دين	د . هاني الطعيمات
١١- الإمام جابر بن زيد	سامي صقر
١٢- عمان - الديمقراطية الإسلامية	د. حسين غباش

١٣- الإباضية	محسن بربر
١٤- بحوث مهداة للدكتور سيد مقبول أحمد	فاروق فوزي وهند أبو الشعر
١٥- الدولة الرستمية	د. بجاز إبراهيم بكير
١٦- الإباضية في مرآة علماء الإسلام قديماً وحديثاً	بكير بن سعيد أعوشت
١٧- مسلمات صالحات في روضة الإيمان	بكير بن سعيد أعوشت وأحمد بن حمو كروم
١٨- رواية الحديث عند الإباضية	صالح بن أحمد البوسعيدي
١٩- دور فقهاء الإباضية في إسلام مملكة مالي	د. أحمد إلياس حسين
٢٠- الإمامة الإباضية في عمان	ا.د. فارق عمر فوزي
٢١- الإباضية بين الفرق الإسلامية في الكتابات القديمة والحديثة	الشيخ علي يحيى معمر
٢٢- تحقيق كتاب كشف الغمة لجامع أخبار الأمة	أحمد عبيدي
٢٣- أشعة من الفقه الاسلامي (٣)	مهني بن عمر التيواجني
٢٤- الإمام جابر بن زيد العماني وآثاره في الدعوة	د. صالح بن أحمد الصوافي
٢٥- الإباضية ومنهجية البحث عند المؤرخين وأصحاب المقالات	علي بن محمد الحجري

الفهرس

مؤلفات الشيخ الدكتور محمد بن حامد حوَاريّ

١ـ دعوة من جامع الأحكام دراسة تفسير الإمام القرطبي في أربعة أجزاء على مجلدين

٢ـ أئمة الشريعة الإسلامية ـ بمذاهبهم الثمانية

٣ـ الإمام جابر بن زيد إمام المذهب الإباضي

٤ـ لمن كان له عقل .. فليتدبر هذه البحوث الإسلامية

٥ـ الإيمان يغير الإنسان ـ فيبني الفرد والمجتمع .. ويفرض الشريعة للحياة

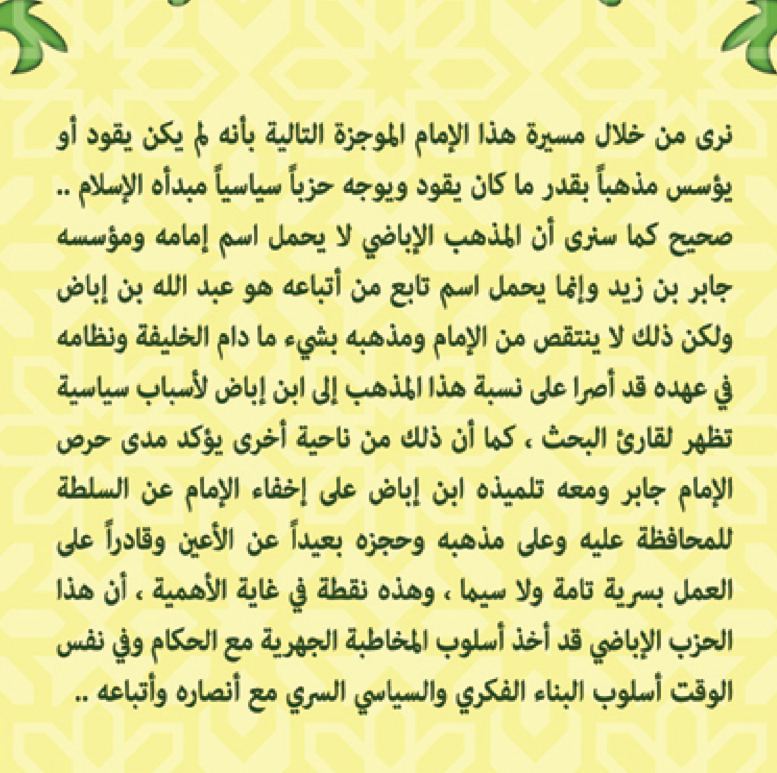
٦ـ السلام .. إلى أين؟ ـ في أربعة أقسام

٧ـ ولوج المعرفة ـ في خمسة أقسام

تطلب الكتب من دار الضياء للنشر والتوزيع في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية وعنوانها :

تلفاكس ٥٦٧٨٥٠٢ ـ ص.ب ٩٢٥٧٩٨ عمان ١١١٩٠

كما يطلب الكتاب الأول من دار طيبة بدمشق حسب عناوينها على الكتاب



نرى من خلال مسيرة هذا الإمام الموجزة التالية بأنه لم يكن يقود أو يؤسس مذهباً بقدر ما كان يقود ويوجه حزباً سياسياً مبدأه الإسلام .. صحيح كما سنرى أن المذهب الإباضي لا يحمل اسم إمامه ومؤسسه جابر بن زيد وإنما يحمل اسم تابع من أتباعه هو عبد الله بن إباض ولكن ذلك لا ينتقص من الإمام ومذهبه بشيء ما دام الخليفة ونظامه في عهده قد أصرا على نسبة هذا المذهب إلى ابن إباض لأسباب سياسية تظهر لقارئ البحث ، كما أن ذلك من ناحية أخرى يؤكد مدى حرص الإمام جابر ومعه تلميذه ابن إباض على إخفاء الإمام عن السلطة للمحافظة عليه وعلى مذهبه وحجزه بعيداً عن الأعين وقادراً على العمل بسرية تامة ولا سيما ، وهذه نقطة في غاية الأهمية ، أن هذا الحزب الإباضي قد أخذ أسلوب المخاطبة الجهرية مع الحكام وفي نفس الوقت أسلوب البناء الفكري والسياسي السري مع أنصاره وأتباعه ..

ISBN 978-9957-05-166-2 (ردمك)